الفصل الرابع

معركة العلمنة.. من الدولة إلى الفرد

(١)
الاستعمار المحلى.. دولة علمانية قطرية

تبنت النخب الحاكمة فى المنطقة العربية والإسلامية، مقولة بناء الدولة الحديثة، فى أعقاب انتهاء الاحتلال العسكرى المباشر. وطرحت فكرة الدولة الحديثة، كعنوان للدولة القوية والجيش القوى، وكعنوان لعملية التنمية والتقدم. وظل شعار الدولة الحديثة يتردد، وكأنه الغاية التى تسعى الأنظمة للوصول إليها. ثم تعددت التسميات، فباتت الدولة الحديثة هى الدولة المدنية، وربما الدولة المدنية الوحيدة، وكل ما عداها ليس دولة مدنية. وهى فى الحقيقة ليست دولة حديثة، بمعنى أنها جديدة، ولكنها دولة الحداثة، أى دولة تسير فى ركاب عصر الهيمنة الحضارية الغربية. وتبلورت حقيقة تلك الدولة بالممارسة، حتى اتضحت صورتها النهائية، ومآلها النهائى، مع بدايات القرن الحادى والعشرين، لتصل إلى مرحلة تأكيد حقيقتها وجوهرها، وفرض نموذجها وقيمها.

ولكن دولة الحداثة لم تكن مشروعًا فى مواجهة الهيمنة الغربية، ولا فى مواجهة الاستعمار الجديد غير المباشر، ولم تكن بالتالى دولة الاستقلال. فقد بدأ بناء الدولة تحت راية الاستقلال، ولكنها لم تكن دولة استقلال من حيث هويتها وحقيقتها، بل كانت دولة تبعية. فهى الدولة التى بناها الاستعمار على أنقاض الدولة الإسلامية الموحدة. وهى بهذا ميراث الاستعمار، وليست نقيضًا لمشروعه. ولكن بناء الدولة الحديثة بدأ على أساس التناقض بينها وبين الاستعمار الغربى، فبدأت تحت لافتة الاستقلال، ولكنه كان استقلالاً فى مواجهة الاحتلال العسكرى، وليس استقلالاً عن النموذج الغربى.

لذا أنجزت الدولة الحديثة شرعيتها من الشرعية الثورية فى مواجهة الاحتلال العسكرى المباشر، ثم ما لبثت أن أقامت بنيتها بدون الاستناد لأى شرعية شعبية أو مجتمعية. فمن خلال ما حازه مشروع التحرر الوطنى من تأييد، انفردت النخبة الحاكمة بعد ذلك ببناء الدولة الحديثة على النموذج الغربى، دون أن تستند إلى تأييد المجتمع. فتآكلت الشرعية الثورية ولم تحل بدلاً منها أى شرعية أخرى.

النزعة القطرية

بنيت الدولة الحديثة على النزعة القطرية، فهى دولة لقطر واحد، وهى لا ترتبط بأى مشروع لتوحيد الأمة الإسلامية، بل قامت أثناء عصر الاستعمار لتفكيك الأمة الإسلامية إلى أقطار، ثم تحول مشروع الدولة الحديثة إلى مشروع لتجاوز فكرة الأمة الواحدة، وتجاوز الهوية الجامعة الإسلامية، وليبدأ مسار الدولة الحديثة معتمداً على القومية القطرية الضيقة. لذا تضاءل خطاب الهوية العربية والهوية الإسلامية تدريجيًا، ولم يكن هذا تغيراً يحدث نتيجة ظروف عارضة، بل كان نتيجة طبيعية لبنية الدولة الحديثة. فهى تتأسس على فكرة حماية القومية وحماية الحدود الجغرافية، لذا أصبحت الهوية العربية والإسلامية تشدها بعيداً عن مسارها، فتخلصت الدولة الحديثة من تلك العلاقات، حتى تأسس كيانها الخاص، بعيداً عن أى روابط تبعدها عن القطرية والقومية الخالصة.

ومع مرور الوقت، تحولت الدولة الحديثة فى البلدان العربية والإسلامية إلى معاداة كل الروابط الحضارية الجامعة للهوية العربية والهوية الإسلامية؛ حيث باتت تلك الروابط كافية لتفكيك أسس الدولة القطرية القومية.

السند الغربى

منذ بداية قيام الدولة الحديثة فى المنطقة العربية والإسلامية، وهى تبحث عن سند لها، ولم يكن هذا السند إلا الغرب الصانع الحقيقى لنموذج الدولة القومية القطرية، والذى زرع هذا النموذج فى البلدان العربية والإسلامية. لذا لم يغب التحالف مع الغرب، شرقه أو غربه، فى أى مرحلة من المراحل. فقد كان قيام الدولة الحديثة أساسًا نتيجة اختيار الانحياز للنموذج الحضارى الغربى المتقدم. فبعد التحرر الوطنى من الاحتلال العسكرى،

لم يتم بناء نموذج مستقل عن الغرب، بل تم بناء نموذج مستمد من الغرب، على أساس أنه النموذج الذى يمكن أن يحظى بدعم غربى.

لم تكن حركة التحرر الوطنى إذن، حركة تحرر كامل، بل كانت حركة تحرر من الاستعمار العسكرى، ولم تكن حركة فى مواجهة الهيمنة الغربية، بل كانت حركة فى مواجهة قوى غربية بعينها. لذا بحث بناة الدولة الحديثة عن القوى التى تقدم لهم الدعم والغطاء والسند، ومنهم من ذهب إلى المعسكر الشيوعى ومنهم من ذهب للمعسكر الرأسمالى، وبعد انهيار الشيوعية ذهب الجميع للقوة المهيمنة على الغرب عامة، واتجهت البوصلة ناحية القوة الأمريكية المهيمنة.

وقبل أن يكون الغرب ساعيًا للهيمنة على المنطقة العربية والإسلامية، وهو بالفعل يقوم بهذا، كانت الدولة الحديثة القائمة مؤهلة للخضوع للهيمنة الغربية، بل وباحثة عن تلك الهيمنة. فمن أراد بناء دولة حديثة بدون سند شعبى، بحث لتلك الدولة عن سند غربى، وكان السند الغربى هو المناسب لتلك الدولة لأنها بنيت على النموذج الغربى. هنا لم تكن التبعية للغرب نتيجة ضعف وتخاذل من النخب الحاكمة فقط، بل كانت نتيجة حتمية لطبيعة المشروع السياسى نفسه. فمن يبنى نموذجه على تقليد النموذج الغربى، سوف يحتاج السند الغربى، ومن يبنى نموذجه بعيدًا عن هوية المجتمع سوف يحتاج السند الخارجى. لذا كانت التبعية للغرب، هى النتيجة المنطقية لتبنى نموذج الدولة الحديثة المستمد من التجربة السياسية الغربية.

التنمية التابعة

تركزت فكرة الدولة الحديثة على بناء دولة قوية وحديثة، ولكن مسار بناء الدولة سار فى طريق محاكاة النموذج الغربى للتنمية، ولم يكن محاولة لإعادة إنتاج عملية التنمية التى حدثت فى الغرب، بل كان تنفيذًا لنظريات التنمية التى صاغها الغرب للدول النامية. فكان المطلوب إذن، هو تحقيق التنمية بسند غربى، وبناء دولة قوية على النموذج الغربى. فسارت عملية التنمية من خلال التبعية للتوجيهات الغربية، وفى المجالات التى تجد دعمًا غربيًا، وعلى حسب الشروط الغربية.

لكن الدولة القوية لم تُبنَ؛ لأن الغرب لن يبنى دول تنافسه، ولن يساعد على تقوية دول تابعة له. فالتبعية فى حد ذاتها تتناقض مع فكرة الدولة القوية والجيش القوى. فكانت التنمية فى نطاق محسوب، فقد أراد الغرب تأهيل دول المنطقة حتى تكون صالحة لدخول المنظومة الغربية كدول تابعة، فساعد على بناء الدولة التابعة، وهى بالطبع غير الدولة القوية.

فلأنها دولة حديثة قومية، كان من اللازم أن تستند إلى الغرب، فأصبحت دولة تابعة، مما جعل عملية التنمية تصبح تابعة أيضًا، ولم يعد من الممكن بناء دولة قوية.

استعمار جديد

فى تلك العملية غاب المجتمع عن رؤية النخبة الحاكمة والمسيطرة على الدولة، فلم يكن المجتمع هو منبع شرعية النظام، ولم يكن مصدرًا لفكرة الدولة الحديثة، ولم يختار النموذج القومى القطرى. ولأن المشروع لم يكن اختيارًا جماهيريًا، بل اختيار النخب الحاكمة؛ لذا أصبح من الضرورى السيطرة على المجتمع، حتى لا يعادى الدولة الحديثة التابعة، وحتى لا يحد من سطوتها، أو يعترض طريقها. فنشأت العداوة بين الدولة والمجتمع، ولم تكن تلك العداوة إلا نتاجًا طبيعيًا للمسار الذى اتخذته النخبة الحاكمة. فهى تبنى شرعيتها على السند الغربى، ويصبح حكمها مستندًا إلى قبول الدول العظمى لها واعترافها بها. وعليه لم يكن السند أو الشرعية تأتى من الناس، لذا تم إهدار حق المجتمع وحق الأمة، فى أن يكونا مصدرًا للشرعية ومصدرًا للسلطات.

فأصبحت النخبة الحاكمة تعمل على السيطرة على المجتمع، وتوظف الدولة كأداة للسيطرة على المجتمع. والدولة نفسها حملت تكوينًا غريبًا عن المجتمع، لذا أصبحت لها هوية متناقضة مع هوية المجتمع. فهى دولة حديثة على النموذج الغربى، والمجتمع ليس كذلك. ومن هنا تم حشد أدوات الدولة فى مواجهة المجتمع حتى لا يثور عليها. ومن خلال علاقة العداوة من الدولة تجاه المجتمع، يتم بناء جدار بينهما لحماية الدولة.

هكذا تأسس الاستعمار المحلى، فى ظاهرة عرف التاريخ نماذج لها من خلال تعاون نخب محلية مع الاستعمار العسكرى الأجنبى، ولكن لم يعرف التاريخ نماذج لما تحقق الآن فى البلاد العربية والإسلامية، حيث قامت نخب بدور الوكالة عن الغرب فى استعمار

البلدان العربية والإسلامية، بدون وجود استعمار عسكرى مباشر. فظهرت مرحلة الاستعمار بالوكالة، حيث تتبنى نخب المشروع الغربى، وتقبل التبعية الكاملة للغرب، وتمرر السياسات والمصالح الغربية فى المنطقة، وتستند إلى الدعم الغربى، وتبنى الدولة على النموذج الغربى، وتنوب عن الغرب فى استعمار المجتمع والسيطرة عليه.

علمنة الدولة

لم يكن من الممكن السير فى هذا المشروع بدون تأسيس نظام سياسى علمانى، ودولة علمانية. فأصبح مسمى الدولة الحديثة والدولة المدنية غطاءً للمشروع الحقيقى، وهو بناء دولة علمانية تابعة للهيمنة الغربية، ومدعومة غربيًا. وعلمنة الدولة تمثل مرحلة مهمة من مراحل تفكيك الروابط بين الدولة والمجتمع، وتفكيك الروابط بين هوية المجتمع وهوية الدولة، وأكثر من هذا تفكيك الروابط بين هوية مؤسسة الدولة وهوية العاملين بجهاز الدولة، حتى لا تتسرب هوية المجتمع للدولة، بصورة قد تؤدى إلى تمرد جهاز الدولة على النخبة الحاكمة. لذلك كان من الضرورى الحفاظ على بنية الدولة بعيدة عن هوية المجتمع، وذلك من خلال رسم توجهات الدولة وغاياتها وأهدافها، بصورة تؤدى إلى عرقلة تأثير المجتمع عليها، والسيطرة على توجهات العاملين بالدولة، وتقييد الخبراء والفنيين باللوائح والنظم والبيروقراطية.

وعلمنة الدولة تمت تدريجيًا وما زالت تتم، فهى عملية تبدأ من القوانين والخطط، ومن تحديد وظائف الدولة وأدوارها. وأول ما يؤدى إلى علمنة الدولة، هو فصل ممارسة جهاز الدولة عن الوازع الدينى والوازع الأخلاقى المستمد من الدين. حتى تتحول الدولة إلى جهاز يتحرك بوازع مادى صرف، ولا ينضبط بالوازع الدينى. ويتم الفصل بين أخلاق الموظف الدينية وأدائه المهنى والوظيفى. وتدريجيًا يصبح جهاز الدولة محكومًا بقواعده الداخلية، دون أن تتسرب له هوية المجتمع أو أخلاقه.

لم تكن تلك العملية بعيدة عن عملية التشريع، حيث يتم بناء التشريعات بعيدًا عن المرجعية الإسلامية، حتى تنفصل بنية النظام عن الهوية الإسلامية، وبالتالى الهوية العربية. وكل تلك العمليات تتحرك بصورة متكاملة، فهى عملية لبناء دولة غريبة عن المجتمع، ومنفصلة عن مرجعيته. حتى يبدو المجتمع فى النهاية وكأنه كيان متمرد على الدولة، أو خارج عليها.

وخلاصة عملية علمنة الدولة أن لا تكون للدولة مرجعية دينية، فيخرج النظام السياسى عن مرجعية القيم الدينية، ويصبح مجمل المجال السياسى بعيداً عن القيم السياسية الإسلامية. وبقدر خروج الدولة عن المرجعية الإسلامية، بقدر بعدها عن الهوية الإسلامية، مما يحمى الهوية القومية، وبعدها عن الاندماج مع محيطها العربى والإسلامى يحمى النزعة القطرية، وبالتالى يحمى التبعية للغرب ويحمى نموذج دولة الحداثة المستمد من المرجعية الغربية. فتكتمل حلقات بناء دولة الاستعمار المحلى، بتكامل القومية والقطرية والحداثة والتبعية للغرب، وتصبح العلمانية هى الإطار الحامى لهذا المشروع.

دولة التبعية فاشلة

بناء الدولة على نموذج لا يستمد شرعيته من المجتمع، يجعلها مشروعًا منفصلاً عن المجتمع ومهيمنًا عليه، ثم يجعلها فى النهاية مشروعًا معاديًا للمجتمع. وبقدر الانفصال الحادث بين الدولة والبيئة التى تعمل بها، بقدر تحولها إلى جهاز سيطرة، وجهاز سلطة إدارية فجة، مما ينتج عنه تدهور الكفاءة الداخلية لجهاز الدولة. خاصة عندما يظهر للنخبة الحاكمة أن جهاز الدولة يمكن أن يبنى لنفسه تقاليد داخلية تقربه من معايير المجتمع. عندها يصبح من الضرورى إحكام هيمنة النخبة الحاكمة على جهاز الدولة ومنع أى توجهات تعبر عن ثوابت المجتمع داخل جهاز الدولة، والتأكد من أن مسار جهاز الدولة سيظل محكومًا بتوجهات النخبة الحاكمة، بما فى ذلك التوجه القومى القطرى العلمانى، مما يجعل جهاز الدولة خاضعًا للهيمنة الغربية من خلال سيطرة النخبة الحاكمة عليه.

لهذا أصبح من الضرورى منع تشكل تقاليد خاصة بالدولة، ومنع التواصل بين المجتمع والدولة. فأصبح جهاز العاملين بالدولة يقع تحت السيطرة المباشرة والتخويف المستمر، مما جعله يتحول إلى طاقة مهدرة. وبين دولة تفرض نفسها على الجميع، وجيش من العاملين ليس لديهم هدف أو دافع أو تصور مستقبلى، تحولت الدولة إلى جهاز معطل، وبدأت فى الدخول فى مرحلة الدولة الفاشلة.

والدولة الفاشلة هى النتيجة الطبيعية لمشروع دولة الحداثة. فحتى تكون الدولة تابعة للغرب فى هويتها ومرجعيتها، وحتى تكون منفصلة عن المجتمع وهويته، يجب فى النهاية أن تكون فاشلة. فنجاح الدولة فى مشروعها يتحقق عندما يتزاوج مشروع الدولة مع

توجهات المجتمع. ولكن الانفصال الحادث بين الدولة والمجتمع يجعل جهاز الدولة يتحول إلى سلطة إدارية عمياء، غير قادرة على توجيه المجتمع ولا التفاعل معه.

المعركة القادمة

الناظر لمجريات الأحداث فى القرن الحادى والعشرين، يجد الأنظمة الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية تتجه لمزيد من الارتباط بالغرب والمزيد من التوجه نحو العلمانية، والمزيد من الانفصال عن المجتمع، والمزيد من توسيع الفجوة بين الدولة والمجتمع. فما وصل له النظام السياسى من أوضاع لا يحتمل أى قدر من التراجع، فالدولة التابعة لن يتم حمايتها إلا بالمزيد من العلمنة، حتى تصبح الدولة علمانية بالكامل، وتقوم على غايات مادية، تنعزل عن المرجعية الدينية.

فأغلب الأنظمة الحاكمة يتجه نحو معركة مصيرية بين الدولة والمجتمع، لصالح النخب الحاكمة، ولصالح استمرار الاستعمار المحلى وكيلاً عن الهيمنة الغربية.

(٢)

الاحتلال الإسرائيلى.. راعى الدولة القومية

أقيمت دولة الاحتلال الإسرائيلى فى قلب المنطقة العربية والإسلامية، وأريد لها أن تكون دولة يهودية خالصة. وتعمل دولة الاحتلال الإسرائيلى على تأمين وجودها المستقبلى بدعم غربى، وهى فى الأساس مشروع غربى بامتياز، فهى وكيل عن الغرب فى المنطقة، ترعى المصالح الغربية، وتحافظ على هيمنة الغرب على الإقليم العربى والإسلامى. وتأمين بقاء دولة الاحتلال الإسرائيلى، يتطلب العديد من الشروط، التى تمنع الدول العربية والإسلامية من مقاومة هذا الوجود. وأهم تلك الشروط يتمثل فى بقاء المنطقة العربية والإسلامية مفككة؛ لأن اتحادها يمكنها من مقاومة الوجود الاستعمارى الاستيطانى. واتحاد الدول العربية والإسلامية، لا يمكنها فقط من مواجهة العدو الإسرائيلى، بل يمثل أيضًا تهديدًا مباشرًا للهيمنة الغربية على المنطقة، فلا يمكن تأمين هيمنة الغرب على المنطقة فى وجود اتحاد إسلامى، يضم الدول العربية والإسلامية فى وحدة سياسية واحدة. فوحدة الدول العربية والإسلامية تحقق لها القوة البشرية والطبيعية

والجغرافية، والتى تمكنها من النهوض والاستقلال عن الغرب. لذا يصبح منع وحدة الدول الإسلامية مطلوبًا لتأمين بقاء دولة الاحتلال الإسرائيلى، وأيضًا مطلوبًا لحفظ الهيمنة الغربية على المنطقة. فالغرض الرئيس لدولة الاحتلال الإسرائيلى، هو الحفاظ على المنطقة العربية والإسلامية مفككة، حتى تصبح مهيمنة عليها لصالح الدول الغربية النافذة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولبقاء المنطقة العربية والإسلامية مفككة، ولتأمين بقاء دولة الاحتلال الإسرائيلى، يلزم بناء نموذج للدولة فى الدول العربية والإسلامية، يمنع وحدة الأمة، ويؤمن بقاء الاحتلال الإسرائيلى، ويمنع توحد الدول العربية فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى. فالأمر لا يتعلق فقط بنوعية الطبقة الحاكمة فى الدول العربية، بل يتعلق أيضًا بطبيعة الدولة نفسها، فكلما كانت الدول القائمة فى البلاد العربية والإسلامية غير مؤهلة لمواجهة العدوان الإسرائيلى، تحقق الأمن لدولة الاحتلال الإسرائيلى، وتم حماية بقائها فى المنطقة. ونموذج الدولة الذى يحقق الحماية لدولة الاحتلال الإسرائيلى، هو نموذج الدولة القومية العلمانية القطرية، فهى التى تمثل الحاضن المؤسسى الحامى لمشروع الدولة اليهودية المحتلة فى المنطقة. وتلك هى المشكلة الرئيسة الخاصة بطبيعة الدولة القائمة فى المنطقة، فهى ليست مجرد خيارسياسى، بل هى النموذج الحامى لبقاء الاحتلال الإسرائيلى، وعليه يصبح تغيير طبيعة الدولة القائمة، طبقًا لجدول أعمال الحركة الإسلامية، هو التهديد الأهم للمشروع الاستعمارى الصهيونى الغربى.

فالمواجهة بين الأمة الإسلامية والعدو الصهيونى، لا تدور فقط فى ساحة الجهاد المسلح، بل تدور أيضًا داخل الأنظمة السياسية القائمة فى البلاد العربية والإسلامية. فالحفاظ على نموذج سياسى حاكم فى البلاد العربية والإسلامية، يمثل المعركة الأهم بالنسبة للعدو الصهيونى؛ لأنه يحفظ لدولة الاحتلال الإسرائيلى قدرتها على البقاء، وقدرتها على الهيمنة على الدول العربية والإسلامية. فمن خلال تعميم النموذج القومى العلمانى القطرى، تتمكن دولة الاحتلال الإسرائيلى من فرض هيمنتها على المنطقة، ومن المحافظة على الهيمنة الغربية على المنطقة أيضًا. وبهذا يصبح النظام السياسى ساحة مهمة للمواجهة مع العدو الصهيونى. والحركة الإسلامية والتى تحمل مشروعًا لدولة حضارية

إسلامية عابرة للقومية، تقوم فى الواقع بتغيير الأسس التى أمنت بقاء الاحتلال الإسرائيلى، وتهدد بقاء دولة الاحتلال، كما تهدد بالتالى بقاء الهيمنة الغربية على المنطقة.

لذا تدور المعركة حول طبيعة الدولة، بين نخب حاكمة وقوى غربية واحتلال إسرائيلى، يحاولون الحفاظ على نموذج الدولة القومية العلمانية القطرية، وبين حركات إسلامية، تحاول تغيير هوية الدولة القائمة، لتجعلها دولة تستند للمرجعية الإسلامية، فتصبح دولة حضارية عابرة للقومية، وعابرة للقطرية، ورافضة للعلمانية.

القومية تحمى الاحتلال القومى

قام المشروع الصهيونى على أسس قومية عنصرية بالأساس، فهو مشروع لبناء دولة للقومية اليهودية، ولتصبح دولة خالصة لليهود. صحيح أن اليهود لا يمثلون قومية واحدة، ولكن الأسطورة قامت بصناعة قومية لليهود، واعتبرتهم شعبًا واحدًا، ثم عملت على بناء دولة واحدة خالصة لهم. وتلك الدولة، أى دولة الاحتلال الإسرائيلى، هى دولة قومية عنصرية. ولا يمكن حماية الدولة القومية الاستعمارية، إلا بنشر النزعة القومية فى المحيط العربى والإسلامى، حتى تصبح كل الدول المحيطة بها دول قومية، تقوم وتستند إلى قومية محددة، فيصبح لكل دولة شعب تحميه، دون أن تتجاوز ذلك للمحيط الخارجى.

فالدولة القومية معنية أساسًا بحماية قومية محددة، وحماية حدودها المعترف بها دوليًا. لذا يصبح دور الدولة خارج حدودها مقتصرًا على حماية تلك الحدود، وليس على حماية الشعوب الأخرى المجاورة لها. فإذا ظهر تهديد للدولة من خارج حدودها، يكون عليها حماية تلك الحدود. وإذا قام جيش الاحتلال الإسرائيلى بتهديد حدود مصر، يكون على الدولة المصرية حماية حدودها، وإذا لم يهدد حدود مصر، تصبح الدولة المصرية فى حل من مواجهة العدو الإسرائيلى، وإذا رأت الدولة المصرية إن حدودها يهددها الشعب الفلسطينى أو طائفة منه، يصبح واجب الدولة المصرية هو حماية حدودها من الشعب الفلسطينى، وليس من دولة الاحتلال الإسرائيلى.

فالقومية تجعل الدولة معنية بحدودها وشعبها، وتقيم علاقتها مع دول الجوار على أساس مصالحها القومية الخاصة بها، وليس بسبب أى التزام تاريخى أو حضارى تجاه

الدول العربية. لذا لم تكن القومية العربية مناسبة لحماية أمن دولة الاحتلال الإسرائيلى؛ لأن القومية توحد العرب، وبالتالى توحد المحيط العربى حول دولة الاحتلال الإسرائيلى. وفك روابط العروبة بالإسلام ليس كافيًا؛ لأنه يبنى قومية عربية واسعة، تمثل الدول العربية، وتحيط بدولة الاحتلال الإسرائيلى من كل جانب. كما أن القومية العربية تجعل أرض فلسطين أرضًا عربية، وبالتالى تصبح ملكًا لكل العرب، ويصبح الخلاف حول أرض فلسطين يخص كل العرب، وليس الشعب الفلسطينى فقط.

لهذا لم تكن القومية العربية مناسبة لحماية الاحتلال الإسرائيلى، بل كان من الضرورى الخروج من القومية العربية إلى القومية القطرية الضيقة. وعندما تتفكك العروبة إلى قوميات منفصلة تصبح كل دولة ممثلة لقومية مستقلة، ومعنية بحماية حدودها الخاصة، وليس عليها التزام تجاه دول العروبة.

القطرية ضرورة

هنا تظهر أهمية القطرية كأساس لتكوين الدولة وتحديد هويتها، فما دامت كل دولة من دول الأمة العربية والإسلامية تمثل قطرًا بعينه فقط، وتربط القطر بالقومية الغالبة فيه، لذا تصبح كل دولة معينة بالمصالح القطرية، والتى تنفصل بالكامل عن المصالح ذات الأساس التاريخى والحضارى. وهنا تتشكل مسئوليات الدولة القطرية فى حدود قطرها، مما يمكنها من التصالح مع العدو، تحت زعم تحقيقها لمصالح القطر. وتم تأسيس معاهدات الصلح مع العدو الإسرائيلى، على أساس أنها تحقق المصالح القطرية.

والقطرية تعنى أن مصالح الدولة تتوقف عند حدودها الخارجية، وتتعلق بشعبها فقط. مما يؤدى ضمنًا إلى تجاهل كل الروابط التاريخية واللغوية والدينية والحضارية. ويتم بناء هوية جديدة للشعب، داخل إطار قومية قطرية، ويتم صناعة طبيعة خاصة لهذا الشعب القطرى القومى، كما يتم تحديد مصالح خاصة به، هى فى الغالب مصالح وقتية ومادية ونفعية، أى أنها منافع مزعومة، تربط الشعب بحاجاته المادية، وتفصله عن حاجاته الروحية والمعنوية والحضارية. وبالطبع لا تتحقق تلك المنافع المادية فى النهاية؛ لأن تأمين الاحتلال الإسرائيلى يتطلب بقاء الدول العربية، خاصة المحيطة به، فى حالة تبعية سياسية واقتصادية للغرب، مما يعنى أن تقدم الشعوب ولو على المستوى المادى فقط، يمثل تهديدًا

لبقاء الاحتلال الإسرائيلى، لذا يصبح بقاء الدولة فى إطار القومية القطرية، وبقائها كدولة تابعة اقتصاديًا وسياسيًا، وبقائها كدولة متخلفة، كل ذلك يمثل جزءًا أساسيًا من عملية تأمين بقاء الاحتلال الإسرائيلى فى المنطقة، وبقاء الهيمنة الغربية أيضًا.

والعلمانية هى المخرج

ولكن كيف يمكن فك روابط الانتماء الإسلامى، وفك روابط العروبة، وتفكيك الهوية الحضارية للشعوب العربية والإسلامية؛ لا يمكن تفكيك وعى الأمة وهويتها إلا بالعلمانية، فالعلمانية نقيض للفكرة الإسلامية، لأنها تقوم على تحييد دور الدين فى المجال العام والنظام العام على الأقل، وقد تتمادى العلمانية أكثر وتعادى الدين. ولكن فى كل الحالات تقوم العلمانية على بناء دولة محايدة دينية، أى دولة لا دين لها، ولا مرجعية دينية لها، ولا تستند إلى الشرعية الدينية، ولا تلتزم بتعاليم الدين، ولا ترتبط بشرعية الدين، فهى دولة لا دينية فى حقيقة الأمر، وتلك الدولة العلمانية التى تفك كل رابط لها بالدين، تغير هوية الشعوب، وتجعل الهوية العليا هى القومية، وتفك أى رابط بين الهوية القومية والدين. وربما تلجأ الدولة العلمانية فى المنطقة العربية والإسلامية إلى توظيف الدين أو استخدامه، وهى بهذا تجعل الدولة أعلى من الدين، والدين بالنسبة لها أداة تستخدمها فهو أقل منها شأنًا. وعندما تكون الدولة هى الإله، الذى يخضع الدين له، حتى يسيطر عليه، تصبح بذلك دولة نافية للمرجعية الدينية، ونافية لقداسة الدين. ففى النموذج العلمانى تصبح قداسة الدين شأنًا فرديًا، فى أحسن الأحوال، فمن يرى فى الدين قداسة فهذا أمر يخصه، ولكنه لا يخص النظام العام، ولا يخص الدولة، فلا قداسة للدين فى النموذج العلمانى بكل صوره، سواء المعتدلة أو المتطرفة، الجزئية أو الشاملة.

وتقوم العلمانية بعملية تصنيع جديد للهوية، فهى تفك روابط الدين أولاً، حتى تنهى الانتماء الإسلامى للأمة، ثم بعده تفك روابط العروبة، حتى تفكك الانتماء العربى. فبعد تفكيك الانتماء الحضارى الإسلامى، تضعف العروبة بوصفها حاملة للانتماء الإسلامى، ويتضاءل تأثيرها المعنوى على الشعوب، وبعد ذلك تؤسس العلمانية للهوية القومية القطرية. وفى العلمانية لا توجد أى هوية غير الهوية القومية القطرية. فالعلمانية هى المبدأ الوضعى القائل بمرجعية العقل البشرى، وبأنه مصدر الحقيقة والمصلحة، لذا فالنظام

العلمانى يقوم على مرجعية العقل البشرى. وما دام الشعب وبالتالى الدولة سوف تستند لمرجعية العقل البشرى لشعب ما، فإن هويتها سوف ترتبط بهوية الشعب الواقع داخل حدودها فقط، ومن هنا تتأكد النزعة القومية القطرية. وتصبح العلمانية حامية للقومية القطرية من جانب، ومانعة لعودة الهوية العربية الإسلامية للمجال العام والنظام العام، من جانب آخر.

تفكيك القطرية

ولكن النزعة القومية التى غرسها الاستعمار الغربى، ويحميها الاحتلال الإسرائيلى، لم تكن كافية فى الكثير من الأحيان، حيث ظهر أن الأمة الإسلامية لها هويتها التى تتمسك بها الشعوب، وأن تلك الهوية قادرة على إعادة إحياء نفسها؛ لأنها لم تمت فى وعى الأمة، لذا أصبح من الضرورى إغراق المنطقة فى الصراعات الداخلية، وتفجير الخلافات داخل الوطن الواحد. والدولة القومية القطرية التى تم زرعها فى المنطقة لم تتمكن من توحيد وطنها؛ لأنها مثلت حالة تفكيك للهوية الجامعة الإسلامية، لذا أصبحت تمثل عاملاً يؤدى إلى فتح الباب أمام المزيد من تفكيك الهوية الجامعة، حتى على المستوى القومى القطرى. وفى الوقت نفسه استغل الغرب، ومعه دولة الاحتلال الإسرائيلى، تلك الحالة لمزيد من تفكيك البناءات القومية القطرية، حتى تتحول إلى بناءات أصغر فأصغر. واستمرت حالة تفكيك الدولة القومية القطرية، بعد تفكيك الهوية العربية والهوية الإسلامية الجامعة. وتأكد أن التفكيك المتتالى يحمى دولة الاحتلال الإسرائيلى، ويحمى الهيمنة الغربية؛ لأنه يعيق أى عودة محتملة إلى الهوية الإسلامية الجامعة.

والحركة الإسلامية تواجه

مثلت الحركة الإسلامية إذن؛ تهديداً لكل هذا المخطط. فهى تهديد مباشر لدولة الاحتلال الإسرائيلى ومشروعها، وتهديد مباشر للدول الغربية الراعية لمشروع تفكيك الأمة، والراعية لدولة الاحتلال الإسرائيلى، كما أنها تهديد مباشر لمشروع الهيمنة الغربية السياسية والاقتصادية والحضارية على المنطقة. كما مثلت الحركة الإسلامية تهديداً مباشراً للنخب المتحالفة مع الغرب والعدو الإسرائيلى، والتى تسيطر على الدولة القومية العلمانية القطرية القائمة. لذا أصبحت الحركة الإسلامية فى مواجهة تلك المشاريع، وفى مواجهة

الدولة القومية العلمانية القطرية، ليس بوصفها دولة، ولكن بسبب هويتها المختلفة عن هوية الأمة، والتى فرضت على الأمة. ومن هنا ظهر التضاد بين هوية الدولة القائمة والحركات الإسلامية، وظهر التعارض بين المشاريع الغربية والحركة الإسلامية، فأصبحت ساحة المواجهة مفتوحة؛ لأنها مواجهة مصيرية، تحدد مصير الأمة وتحدد أيضًا مصير المشاريع الغربية فى المنطقة.

وسوف تظل الدولة ساحة للمواجهة، بين قوى تحاول اختطاف الدولة داخل الهوية القومية العلمانية القطرية، والتبعية الغربية، والتحالف مع العدو الإسرائيلى، وبين قوى أخرى تحاول تحرير الدولة واستعادتها إلى المجتمع وهويته، حتى تصبح هوية الدولة مستمدة من هوية المجتمع.

فمعركة تحرير فلسطين لا تدور فقط على أرض فلسطين، ولا تدور فقط حول الأرض المحتلة، ولكنها تدور أيضًا حول تحرير الدولة من الهوية الاستعمارية التى فرضت عليها، ومن القوى الغربية التى سيطرت عليها، ومن هيمنة القوى الصهيونية عليها. وتحرير الدولة جزء مهم من عملية تحرير الأمة، وخطوة لازمة لتحرير أرض فلسطين العربية الإسلامية. فتحرير الدولة من القومية والعلمانية والقطرية، شرط من شروط تحرير فلسطين، وبقاء الدولة القومية العلمانية القطرية، شرط من شروط بقاء الاحتلال الإسرائيلى.

(٣)

العلمنة من الدولة إلى المجتمع

أقيمت الدولة الحديثة بعد الاستقلال من الاستعمار العسكرى، على أسس علمانية، تتجاهل المرجعية الدينية والحضارية للأمة. فقامت الدولة على هوية مختلفة عن الهوية التاريخية للأمة ولمجتمعاتها. ولم يكن هذا شأن كل محاولات بناء الدولة الحديثة، ففى عهد محمد على فى مصر، بدأت عملية بناء الدولة الحديثة، ولم يكن ذلك على حساب المرجعية الإسلامية، بل كان شكلاً لتحديث الدولة الإسلامية القائمة. ولكن تجربة محمد على أسست من خلال بناء مؤسسات حديثة بجانب المؤسسات التقليدية، والمقصود بها المؤسسات الدينية ومؤسسات التعليم الدينى. فبدأت حالة من الازدواجية، ولم يتحقق التحديث من داخل المنظومة الحضارية الإسلامية.

أما فى مرحلة جمال عبد الناصر، فقد شهدت مصر شكلاً آخر لبناء الدولة الحديثة، فقد تم بناؤها بمعزل عن المؤسسات التقليدية والدينية والموروثة، فتحولت الازدواجية إلى أحادية، حيث فازت المؤسسات الحديثة ذات المنشأ العلمانى بالهيمنة على الدولة وبدور القيادة، وتم تنحية المؤسسات التقليدية والدينية والموروثة، وإن لم يتم القضاء عليها تمامًا. وبدأت مسيرة العلمنة من أعلى، حيث يتم علمنة بناء السلطة الحاكمة تدريجيًا، وإخراج الأبنية التقليدية من مجال السلطة.

فالعلمنة إذن، هى مشروع فرض من أعلى، وقُدر له أن يتوغل تدريجيًا من أعلى إلى أسفل. وكان التمدد وما زال، من أعلى إلى أسفل، يتم حسب الحاجة والضرورة. ومنذ منتصف القرن العشرين، نلمح تراجع دور المؤسسات التاريخية الحاملة لهوية الأمة فى المجال السياسى، أى مجال السلطة. فلم يعد التعليم الدينى يُخَرِّج القيادات العليا، بل جاءت القيادات العليا من التعليم الحديث العلمانى. وتراجع دور علماء الدين فى الشأن العام، وتم السيطرة على مؤسسة الأزهر، حتى تصبح خاضعة لنفوذ السلطة الحاكمة.

وتشكلت فى مصر، والعديد من الدول العربية والإسلامية، ازدواجية من نوع آخر، فهى ازدواجية بين الدولة والمجتمع؛ حيث تنتمى الدولة لمفاهيم الحداثة العلمانية، وينتمى المجتمع للمفاهيم الحضارية الموروثة. وأصبحت الدولة العلمانية تحكم مجتمعًا غير علمانى. وبدأت مشكلة تلك الازدواجية تظهر أحيانًا وتتراجع أحيانًا أخرى. واختلفت العلاقة بين الدولة والمجتمع من بلد إلى آخر. ففى تركيا مثلاً، قامت الدولة التركية بعملية واسعة لعلمنة المجتمع، حتى أصبح المجتمع علمانيًا قصرًا، بقوة هيمنة الجيش على الدولة والمجتمع. ولكن فى مصر لم يكن من الممكن اتباع تلك العلمانية الطاغية، فتمددت السلطة على مؤسسات المجال العام تدريجيًا، لتخرجها من أى هوية حضارية دينية، وتدخلها فى هوية علمانية.

التقارب المؤقت

تحت ظل المشروع القومى العربى، حدث التقارب المؤقت بين الدولة والمجتمع، فالقومية العربية مثلت جزءًا من الهوية التاريخية الحضارية للأمة العربية، وكانت سببًا فى ارتباط المجتمع بالدولة ومشروعها، دون أن يقف المجتمع موقفًا سلبيًا من هويته

الإسلامية. ولكن الدخول فى الهوية القومية العربية، أدى إلى تراجع لدور الدين فى حياة المجتمع المصرى، وغيره من المجتمعات العربية. وكأن العروبة حلت مؤقتًا محل الهوية العربية الإسلامية الجامعة. وسرعان ما تنتهى تلك الحالة، بسبب فشل الوحدة العربية، وفشل شعارات القومية العربية، وتتسع المسافة بين الدولة والمجتمع مرة أخرى.

فالدولة لم تستطع تشكيل هويتها بصورة تعبر عن الهوية التاريخية للمجتمع، ولم تستطع تبنى مشروعًا يعبر عن مرجعية المجتمع. وتأكد أن الدولة التى تحمل مشروعًا لا يعبر عن الهوية التاريخية الحضارية للمجتمع، لا يمكنها تحويل مشروعها لتيار سائد، وبالتالى لا تبنى مشروعًا تحمله الجماهير وتدافع عنه حتى فى لحظات الهزيمة. لهذا لم تكن مراحل الاقتراب بين الدولة والمجتمع، إلا لحظات مؤقتة، لم تعبر عن حالة اندماج بين الدولة والمجتمع، ولم تعبر عن حالة توحد فى مرجعية الدولة والمجتمع.

السيطرة على المجال العام

فى معظم المراحل التاريخية، سنجد الدولة تحل مشكلة الثنائية بينها وبين المجتمع، من خلال تفردها بالسيطرة على المجال العام، بما فيه من نظام سياسى وقانونى ودستورى. فالدولة كجهاز تدير المجال العام، وتمثل الجهاز المركزى فيه؛ لذا حافظت الدولة على علمنة المجال العام، حتى تكتسب الدولة منه الشرعية، وتكسبها للطبقة المسيطرة عليها. وحتى تتحقق تلك السيطرة، كان من الضرورى منع تأثير المجتمع على المجال العام، بحيث تبقى كل تأثيرات مؤسسات المجتمع فى المجال العام، تحت السيطرة المباشرة للدولة. ويبقى للمجتمع مجال حركته الخاص، بعيدًا عن المجال العام، وداخل إطار الحياة الاجتماعية.

فلم تقم الدولة العلمانية إلا بعد هدم قدرات المؤسسات الاجتماعية، حتى لا تتمدد وتؤثر على المجال العام. ومن هنا ظهر منهج السيطرة الشاملة، والذى تمثل فى هيمنة الدولة على مختلف المؤسسات المجتمعية والأهلية التى يمكن أن تقوم بدور مؤثر فى المجال عام، حتى يظل دورها محصورًا فى المجال الاجتماعى. وتم تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع فى أحيان كثيرة، حتى يتم إبعاد صورة المجتمع عن صورة الدولة، وحتى تبقى الدولة مسيطرة على صورتها العامة، وعلى الهوية العامة. فأصبحت هوية الدولة وتوجهاتها، تبتعد عن هوية المجتمع.

والمتابع لموقف الدولة المصرية مثلاً، من العمل الأهلى والمجتمعى، يجد هيمنة طاغية للدولة على مختلف المؤسسات ذات الدور العام، ومنها المؤسسات الأهلية. فى حين أن المتابع للبنية المجتمعية للمجتمع المصرى، يجد أن المؤسسات الأهلية الخيرية الإسلامية والمسيحية تمثل البنية الأساسية لنظام التكافل الاجتماعى. فعلى المستوى الرسمى تبدو الدولة متحررة من التقاليد الدينية والأحكام الدينية، ولكن على مستوى المجتمع نجد صورة أخرى للمجتمع الشرقى المحافظ المتدين.

اتساع الفجوة

مع مرحلة الإحياء الدينى التى بدأت فى سبعينيات القرن العشرين، بدأت مرحلة استعادة المجتمعات لهويتها الدينية والحضارية، وهنا بدأت الفجوة تتسع بين الدولة والمجتمع. وثبت أن ما حققته الدولة من نجاح فى السيطرة على المجتمع وعلمنة المجال العام، لم يكن إلا نجاحًا وقتيًا. فعادت الدولة إلى المواجهة مع المجتمع مرة أخرى. فتارة تحاول الدولة استخدام حالة الإحياء الدينى وتوظيفها لمصلحتها، وتارة تحاربها بكل قوة.

ولكن حركة الإحياء الدينى أدت إلى تغيير صورة المجتمعات بدرجة كبيرة، وعادت الملامح الدينية والحضارية لصورة المجتمع، فبدا مرة أخرى مجتمعًا دينيًا شرقيًا محافظًا. وهنا أصبح المجتمع على حالة غير حالة الدولة. وأصبحت هوية الدولة تنحصر فى المجال السياسى، وهوية المجتمع تزحف فى كل المجالات. ولم تستطع الدولة توظيف تلك الحالة أو استخدامها كثيرًا؛ لأنها كانت حالة أصيلة فى المجتمع، لا يمكن توظيفها. ولكن الدولة أيضًا لم تعد تقدر على التعايش مع تلك الحالة، فعندما يكون المجتمع دينيًا محافظًا، وتكون الدولة علمانية جزئيًا أو كليًا، تفقد شرعية وجودها. لذا أصبحت السياسة العامة للدولة، تحاول حصار الحالة الدينية، فى المجال الاجتماعى والفردى، وتحاول حصار كل تمدد لها فى المجال العام.

وعندما نظرت الدولة إلى الحجاب بوصفه علامة على التيار السياسى الإسلامى، كانت تقصد ضمنًا بأن الحجاب علامة على هوية أخرى، تفقد النظام السياسى القائم شرعيته؛ لأنه ينتمى لهوية مختلفة عن هوية المجتمع. ولكن الدولة لم تستطع وقف زحف حركة الإحياء الدينى، فتراجعت أحيانًا أمام تلك الحالة، ثم عادت للهجوم عليها مرة أخرى.

وليس الهجوم على النقاب مقصود منه النقاب فى حد ذاته، ولكنه مدخل لمواجهة حالة تمدد التدين فى المجتمع.

استخدام الدولة للدين

حاولت الدولة كثيرًا توظيف الدين لمصلحتها، حدث هذا فى مصر فى عهد جمال عبد الناصر وأنور السادات. وفى تلك المحاولات كانت الدولة تعتبر الدين جزءًا من هوية المجتمع، وجزءًا من أدوات الدولة، فلم تعتبره مرجعية أعلى من الدولة، بل اعتبرته أداة من أدوات الدولة، للتأثير على الجماهير. ولكن هذا الاستخدام ظل محدودًا، فالمرجعية الدينية لها أسس وقواعد، والدولة لم تلزم نفسها بها، فظل استخدامها للدين مكشوفًا للمجتمع، وبدون مصداقية. حتى إن سيطرة الدولة المصرية على الأزهر الشريف، لم تجعل الدولة مسيطرة على المجال الإسلامى، بل أفقدت الأزهر نفسه دوره فى المجال الإسلامى وقدرته على توجيه الحالة الإسلامية. فأصبحت أدوات الدولة لاستخدام الدين، تفقد مصداقيتها، فتفقد الدولة قدرتها على كسب أية شرعية من خلال المرجعية الدينية.

ولكن الدولة العلمانية ظلت تخشى من أن توصف بالعلمانية، وظلت تهتم بصبغ هويتها بأى ملمح إسلامى، عدا الدولة التركية. وبالطبع اختلفت درجة تلك الصبغة من بلد لآخر، فتزايدت فى دول عن غيرها. وكأن الدولة تحاول حماية نفسها من أن تبدو خارجة بالكامل عن الهوية الدينية، ولكنها فى الوقت نفسه، لم تلزم نفسها بتلك المرجعية. من هنا ظهر ضعف الدولة، فهى لا تعبر عن هوية المجتمع، بل تخرج عن تلك الهوية، وبالتالى تواجه خطر اتهام المجتمع لها بالخروج على الدين، مما جعلها دولة أمنية مسيطرة، تخشى من المجتمع، وتحاول السيطرة عليه، وهدم قدرته على الفعل والحركة.

ثم علمنة المجتمع

أدت حالة الإحياء الدينى إلى انكشاف الدولة، والتى ظهرت بعيدة عن المرجعية الدينية والحضارية للأمة. وأصبحت الدولة تواجه خطر تمدد الهوية الدينية فى المجتمع، للحد الذى يسقط النظام السياسى، ويهدم هوية الدولة العلمانية. وأصبح المجتمع يتحرك داخل إطاره منعزلاً عن الدولة وعن المجال السياسى، ولكنه فى الوقت نفسه يشكل هويته بصورة

واضحة ومعلنة. وهنا أصبحت علمنة المجتمع حاجة لتأمين الدولة. ورغم أن علمنة المجتمع قد فشلت فى تركيا، ورغم أنها فُرضت بالحديد والنار، فإن الطبقة الحاكمة للدولة فى مصر وتونس وغيرها من الدول، أصبحت تتجه نحو علمنة المجتمع. فقد ظهرت إشكالية الدولة العلمانية الحديثة جلية، فهى دولة تعيش فى مجتمع يخالف هويتها، وبالتالى أصبح من الصعب تأمين وجود الدولة بهذه الحالة، وتأمين وجود الطبقة الحاكمة لها. ومع فشل استخدام الدين فى معظم الدول، وعدم قدرة العديد من الدول على تبنى الدين كهوية أساسية كليًا أو جزيئًا، أصبحت الدول الأكثر علمانية فى معركة مباشرة مع المجتمع الذى تحكمه، والذى يرفض بكل إصرار التخلى عن هويته.

ولم يعد أمام العديد من الدول، ومنها الدولة المصرية، إلا الدخول فى حرب مع المجتمع، ومحاولة دفعه إلى العلمنة، وتشويه صورة الدين، أو صورة التدين، حتى يتم علمنة أجزاء من المجتمع. وكأن عملية العلمنة تتمدد من المجال العام إلى المجال الاجتماعى، حتى تقيم أسوار حامية لعلمنة الدولة من حالة التدين الاجتماعى. فكلما زادت مساحات العلمنة فى المجتمع، تكونت مساحات فى المجتمع تحمى علمنة الدولة، وتحد من تأثير المجتمع على المجال العام. فلقد أصبحت هوية المجتمع خطرًا على الدولة، كما أن هوية الدولة العلمانية خطر على المجتمع.

إضعاف المجتمع

لقد عانت المجتمعات العربية والإسلامية من العديد من الضربات التى وجهتها الدولة الحديثة العلمانية لها، لتضعف المجتمعات وتسيطر عليها. وأدت تلك العملية إلى فقدان المجتمعات لهويتها أحيانًا أو فى مراحل محددة، وأدت أيضًا إلى ضعف المجتمعات وعدم قدرتها على مواجهة التحديات الحياتية، وأيضًا مواجهة الأزمات الاجتماعية. وقد ضعفت المجتمعات لحد يمنعها من الحفاظ على وحدتها ومواجهة ما تمر به من فتن أو حروب أو احتقان داخلى. ولكن كل هذا لم يغير من الهوية التاريخية للأمة، وظلت قادرة على إعادة إنتاج هويتها من جديد. وتأكد أن حالة الإحياء الدينى، ليست حالة تحدث وتمر، كما يحدث فى بعض المجتمعات الأخرى، بل هى عملية مستمرة لاستعادة الهوية التاريخية الحضارية للأمة الإسلامية، وتزداد مع مرور الوقت. وهنا بدأت المشكلة الأخطر

فى تاريخ تجربة الدولة الحديثة العلمانية، فهى تواجه زحف الهوية الإسلامية فى المجتمع، والتى سوف تزحف على الدولة فى نهاية الأمر.

لقد وصل مشروع الدولة العلمانية إلى المعركة الأهم فى تاريخه، وهى معركة مواجهة المجتمع، والعمل على تغيير هويته، ومحاربة هويته الأصلية. وتلك المعركة إذا نجحت فيها الدولة، فسوف تدمر المجتمع، وإذا انتصر المجتمع، فسوف يغير هوية الدولة، ولا نقول يهدمها، فالمجتمع يحتاج للدولة، ولكن يريد أن تكون معبرة عن هويته، ولكن الدولة ولأنها تحمل هوية غريبة على المجتمع، فهى لا تعمل من أجل الحفاظ على المجتمع، بل تعمل من أجل الحفاظ على نفسها. فإما تبقى الدولة ويدمر المجتمع، أو ينهض المجتمع وتتغير هوية الدولة.

(٤)

الخطاب الدينى.. تجديد أم علمنة؟

مثل الدين تحديًا أمام نظام الحكم القائم على الدولة القومية العلمانية القطرية. فالدين يمثل العامل الرئيس فى المجتمعات العربية والإسلامية، والقادر على التأثير على عموم الجماهير. كما أنه يمثل المرجعية العليا للأمة، والذى تستمد منه هويتها الحضارية. لذا ظل الدين عاملاً فاعلاً فى المجتمعات، ومؤثرًا على توجهات الرأى العام. فواجهت سلطات الحكم تأثير الدين، بمحاولة السيطرة عليه، ولم تكن قادرة أو راغبة فى أى وقت، فى معاداة الدين صراحة. فلم يكن متاحًا أمام سلطات الحكم القيام بأى عمل يعادى الدين، أو يحاول نزع الدين من المجتمع، فتلك العملية تمثل مخاطرة كبرى على السلطات الحاكمة، كافية للقضاء على حكمها. لذا لم يكن هناك مفرًا من السيطرة على المجال الدينى، حتى لا يسحب شرعية الحكم، وحتى لا يصبح سندًا لإدانة الحكم القائم.

ولم يغب عن سلطات الحكم أهمية استخدام الدين، كأداة من أدوات الدولة. فرغم أنها دولة علمانية الأساس فإنها كانت تحتاج للدين فى العديد من المواقف الحرجة، كما كانت تحتاج لاستخدام الدين كعنصر فى هويتها، حتى لا تبدو معادية للدين، ولا تبدو خارجة بالكامل عن المجتمع. ولكن السلطات الحاكمة لم تتجاوز ذلك للاعتراف بالمرجعية

العليا للدين؛ لأن ذلك الاعتراف يغير طبيعتها العلمانية، كما يغير هويتها القومية القطرية، والتى تقوم على القومية الخالصة، المرتبطة بحدود جغرافية.

وظلت عملية السيطرة على المجال الدينى من أكبر التحديات التى تواجه السلطة العلمانية فى البلاد العربية والإسلامية. فالمجال الدينى خاضع لقواعد الدين، وخاضع لمرجعية الدين، لذا كانت السيطرة على المجال الدينى تمثل تحديًا لنفوذ السلطة الحاكمة، وقدرتها على السيطرة على المجتمع. فمن خلال الخطاب الدينى والمرجعية الدينية يكتسب المجتمع هويته المستقلة، ويعيد إنتاجها ويستعيدها، رغمًا عن توجهات الدولة. لذا أصبح اختراق الخطاب الدينى وحصاره فى الوقت نفسه، هو السياسة المتبعة من قبل السلطات الحاكمة، حتى تستطيع تحييد دور الدين فى المجال العام والمجال السياسى، ما دامت لا تستطيع تحييد دور الدين فى المجتمع وفى حياة الأفراد.

من هنا تبلورت سياسات الحكم العلمانى، فى جعل المجال الدينى تحت سيطرة الدولة، ومنع تأثير الفكرة الدينية على المجال السياسى، وأيضًا منع تأثير الهوية الدينية على الهوية القومية العلمانية للدولة. ولكن تلك العملية ظلت تراوح مكانها، ولا تحقق النتائج المرجوة منها. فظل الدين هو الملاذ الآمن للهوية العربية والإسلامية، وهو مصدر المعارضة السياسية والاجتماعية الحقيقية للنظام السياسى القائم. وظل الدين هو مصدر حالة الإحياء والحراك، ومنه خرج تيار الصحوة الإسلامية، وتعددت مراحله وتياراته الفرعية، وظل يمثل التحدى الرئيس أمام سلطة الدولة القومية العلمانية.

وبدأت مرحلة اختراق الخطاب الدينى، واختراق المجال الدينى بصورة مكثفة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، حيث عمدت السلطات الحاكمة فى العديد من البلاد العربية والإسلامية، إلى اختراق الخطاب الدينى السائد، ومحاولة الهيمنة عليه من داخله، والعبث فى بنيته، حتى تستطيع السيطرة على تيار المعارضة الإسلامية، والذى ما زال يكتسب أرضًا جديدة كل يوم، مما جعله يمثل التحدى الأول أمام السلطة الحاكمة. وبهذا بدأت مرحلة إنتاج الخطاب الدينى الجديد، الذى لا يمثل تحديًا للسلطة الحاكمة، ولا لنفوذ الدولة القومية العلمانية، خطاب يراد منه أن يكون داعمًا لعلمانية السياسة والدولة، حتى يصبح خطابًا يحمى بقاء الطبقة الحاكمة فى الحكم. كما يراد من هذا الخطاب الجديد أن

يكون حاميًا أو على الأقل غير معارض لمجمل الأوضاع القائمة، بما فيها الهيمنة الغربية، وسيادة العولمة العلمانية، وهيمنة الاحتلال الإسرائيلى على أرض فلسطين، وأيضًا على المنطقة العربية والإسلامية.

دين بلا سياسة

فيما سمى بتجديد الخطاب الدينى، نجد محاولة مستمرة لفصل الدين عن السياسة، تحت عدة ذرائع، منها أن الدين مقدس والسياسة نسبية، وكأن المطلوب هو الحفاظ على الدين المقدس بعيدًا عن حياة الناس، وبعيدًا عن السياسة، حتى يتم الحفاظ عليه بعيدًا عن الاجتهاد البشرى النسبى، وبهذا يبقى الدين مقدسًا، ولكن بلا دور. وفى الوقت نفسه يتم الحفاظ على السياسة وهى اجتهاد بشرى، بعيدًا عن الدين، فتظل متحررة من الدين ومن قيمه وقواعده، وتصبح سياسة بلا قيمة تحكمها، إلا القيمة العلمانية المادية. فلا توجد سياسة بلا قيمة، وعندما يتم نزع القيمة الدينية عن السياسة، تحل محلها قيم أخرى، وهى القيم العلمانية الغربية. وبهذا يتم إلحاق السياسة بالمنظومة السياسية الغربية.

ورغم أن الدولة القومية العلمانية تستخدم الدين لحماية قيم غريبة عنه، ونظام خارج عليه، إلا أن الخطاب الدينى الجديد يحاول تصوير الحركة السياسية الإسلامية بأنها تستخدم الدين، وتستغل الدين للوصول للسلطة. وهنا يتم خلط المصطلحات لتشويه الحركة الإسلامية، رغم أن الحركة الإسلامية تجعل الدين حاكمًا أعلى عليها، وتتحرك بمقتضى القيم الدينية، وترفع الدين كمرجعية عليا، وهذا ليس استخدامًا للدين. فاستخدام الدين يتحقق عندما يكون الدين أداة من أدوات العمل السياسى، ولكن عندما يكون الدين هو المرجعية العليا للعمل السياسى، تصبح السياسة فى خدمة الدين، بدلاً من أن يكون الدين فى خدمة السياسة. وهذا هو الفرق بين منطلق الحركة الإسلامية، ومنطلق السلطة الحاكمة. فالسلطة الحاكمة تجعل الدين فى خدمة السياسة العلمانية، والحركة الإسلامية تجعل السياسة فى خدمة الدين فتصبح سياسة إسلامية.

وتتمدد تلك الحملة على الدين، لتصل إلى تشويه كل رؤية سياسية تستند للمرجعية الدينية. فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر حركة متشددة ومتطرفة وإرهابية وخارجة عن العصر ورجعية، وغيرها من التهم. والمقصود من ذلك تشويه التطبيق السياسى للدين،

وهو أمر لا يمس الحركات الإسلامية فقط، بل يمس الدين نفسه. وكأن كل تطبيق للدين فى المجال السياسى، لن ينتج عنه إلا رؤية متطرفة تحيل حياة الناس إلى جحيم. وبالطبع لا يقال إن المشكلة فى الدين، بل يقال إن المشكلة فى الذين يطبقون الدين. وتصل التحليلات العلمانية إلى خلاصة مفادها، أنه لا يمكن تطبيق الدين، فهو مقدس، والبشر غير قادرين على تطبيقه دون تشويهه، لذا يصبح الأفضل عدم تطبيقه، حتى يظل مقدسًا. وتلك بالطبع مقولات فاسدة، فمعناها أن الدين مقدس وخير، ولكن لا يمكن تطبيقه فى الحياة، فالدين الذى لا يمكن تطبيقه فى السياسة، سوف يصبح غير قابل للتطبيق فى الاقتصاد أيضًا، وبهذا يصبح الدين حالة روحية وتعبدية غير قابلة للتطبيق، بما يسمح بتحرير حياة الناس، وتحرير السياسة من الدين، ونصل فى النهاية إلى تنحية الدين عن الحياة العامة، وبهذا تتحقق العلمانية.

فالنظرية العلمانية فى الغرب قامت على مقولة أن الدين يعرقل التقدم ويعرقل بناء النظام السياسى، لذا تم تنحية الدين، حتى يتم بناء النظام المتقدم. والعلمانية ترى أن العقل البشرى هو فقط مصدر الحق والحقيقة، وهو القادر على تحديد مصلحة المجتمع، فيتم الاحتكام للعقل البشرى الوضعى، بدلاً من الاحتكام للدين كمصدر للحق والقيم العليا. وهكذا يتم تحويل الخطاب الدينى، إلى خطاب يعزل الدين عن الحياة، حتى يتم توسيع مساحة الحركة والفعل للرؤية العلمانية، بما يجعل الخطاب الدينى الجديد، خطابًا لتنحية الدين، وتأسيس العلمانية.

وتبقى عملية تشويه الحركة الإسلامية، بوصفها العملية المكملة للخطاب الدينى غير السياسى، حتى يستقر فى وعى الناس، أن الحركة الإسلامية تشوه الدين، وكل من يحاول تطبيق الدين يشوهه، لذا يصبح الأفضل عدم تطبيق الدين فى المجال العام، ويكفى أن يطبق الفرد الدين على نفسه، ونتحول إلى التدين الفردى الروحى، الذى يجعل الدين شأنًا فرديًا، مما يرسخ سيادة العلمانية فى المجتمعات العربية والإسلامية.

حماية السلطة من حكم الدين

تحاول السلطة الحاكمة التهرب من حكم الدين على تصرفاتها، فهى تدرك أنها طبقًا لأحكام الدين تمثل سلطة خارجة على سيادة الدين ومرجعيته. والدولة القومية العلمانية،

هى دولة متمردة على أحكام الدين وخارجة عنها، فهى دولة تستبدل المرجعية الدينية بالمرجعية الوضعية التى يضعها العقل البشرى الخالص، متحررًا من مرجعية الدين العليا. والنظم القائمة تمثل خروجًا عن الهوية التاريخية للأمة، ولا تلتزم بما توافقت عليه الأمة من مرجعية وهوية. لذا تظل السلطة الحاكمة فى حالة خوف من حكم الدين عليها، وحكم الدين يتحقق من خلال إجماع الناس على تقييم تصرفات السلطة الحاكمة وتصرفات الدولة من خلال أحكام الدين. وهو ما يمثل خطرًا كبيرًا على أنظمة الحكم، والتى تحاول الفصل بين تصرفاتها والقواعد الدينية، وتحاول جعل القواعد الدينية قيمًا مطلقة ومقدسة، ولكن غير قابلة للتنفيذ على أرض الواقع. وتفترض السلطة الحاكمة أن تصرفاتها نتيجة الواقع، وأنها تخضع لقواعد الممكن، وأنها تمثل المصلحة العامة للمجتمعات.

لذا كان من الضرورى السيطرة على المؤسسة العلمية الدينية، حتى لا تصبح مصدرًا لإدانة الحكم. ولم تكن سيطرة النظام الناصرى فى مصر على مؤسسة الأزهر الشريف، وهى المؤسسة السنية الأولى فى العالم الإسلامى، إلا إدراكًا من نظام جمال عبد الناصر لخطورة استقلال المؤسسة العلمية الإسلامية، والتى يمكن أن تدين النظام الحاكم وتكشف خروجه عن مقتضى الشريعة الإسلامية، لذا وضعت مؤسسة الأزهر تحت السيطرة الكاملة منذ ذلك الحين، حتى لا يستقل رأى العلماء عن سيطرة الدولة.

وعندما غابت المؤسسة المركزية العلمية القادرة على جمع كلمة العلماء فى وجه السلطة، خرجت الاجتهادات الفردية المتعددة، والتى حاولت السلطة زرع الفتن بينها، حتى لا تصبح رأيًا عامًا. ومن خلال سياسة فرق تسد الاستعمارية، يتم توسيع الفجوة بين علماء الدين، فى محاول لمنع تحقق حالة الإجماع بين العلماء، والتى يمكن أن تصبح رأيًا جماعيًا يدين السلطة الحاكمة ويدين علمنة الدولة بل ويدين محاولة علمنة الدين نفسه، تحت شعار الخطاب الدينى الجديد.

خطر وحدة الأمة

لا يوجد خطر يهدد الدولة القومية العلمانية، أكبر من خطر توحد الأمة الإسلامية؛ لأن توحدها العابر للقومية يهدم أسس الدولة القومية، وبالتالى يهدم أسس العلمانية؛ لأن

وحدة الأمة تقوم على مرجعيتها الحضارية والدينية. وكلما استعادت الأمة وعيها بوحدتها، أصبحت تهدد كيان الدول القائمة. واستعادة الأمة لوعيها بوحدتها، ليس مجرد حالة وعى عاطفى، بل هى حالة تحدد ملامح وجود الأمة، وبالتالى تحدد طبيعة مسار السياسة المعبرة عن الأمة، وتضع الدول القائمة فى حرج شديد، يفقدها الشرعية فى نهاية الأمر.

فعندما تتحرك الأمة دفاعًا عن مقدساتها ضد أى عدوان يقع عليها، فهى بهذا تدين الدول القائمة التى لا تتحرك دفاعًا عن مقدسات الأمة، كما أن الأمة بذلك تؤكد على أن لها مقدسات واحدة ومرجعية واحدة، مما يعنى أهمية أن يكون لها سياسة واحدة، وهو أمر يتعارض بالكامل مع حالة الدول القائمة، والتى تتبع سياسات متعارضة وربما متصارعة. فنحن بصدد دول مفككة، وأمة تستعيد وعيها بوحدتها. وهنا يبرز دور الخطاب الدينى، فهذا الخطاب منشئ لوحدة الأمة، وقادر على إعادة وعى الأمة بوحدتها. وانتشار الإحياء الدينى، وتيار الصحوة الإسلامية، ساهم بشكل بارز فى تنمية وعى الأمة بوحدتها، فأصبح مسار الحركة الإسلامية يعضد وحدة الأمة.

ولكن السلطة الحاكمة تريد خطابًا دينيًا لا يركز على مسألة الهوية، حتى لا يركز على مسألة وحدة الأمة. وكلما كان الخطاب الدينى خطاب هوية، أدى ذلك إلى إدانة الهوية القومية القطرية بوصفها خروجًا على الهوية الدينية والحضارية للأمة. فبرزت أهمية نزع الدور التوحيدى للخطاب الدينى، وهو أمر يتعارض مع جوهر هذا الخطاب، ويمس أحد أهم أسسه أى وحدة الأمة. وظهرت العديد من الكتابات التى تشكك فى وجود الأمة أصلاً، وتحاول ربط وحدة الأمة بمرحلة تاريخية، وتشويه معظم تاريخ الأمة، ودخلنا فى معارك تستخدم التاريخ، حتى تشوه فكرة وحدة الأمة. ولكن السيطرة على الخطاب الدينى، ظلت العامل الأهم، حتى لا يخرج الخطاب الدينى داعيًا الأمة للوحدة فى مواجهة الأعداء. فإذا توحدت الأمة، فسوف تتوحد فى مواجهة النظام القومى العلمانى، وسوف تتوحد أيضًا فى وجه السلطة الحاكمة الخارجة على مرجعية الأمة.

الجهاد المشكلة الأكبر

مع تنامى الحركة الإسلامية الجهادية فى مواجهة كل أشكال الاستعمار العسكرى، خاصة فى فلسطين المحتلة، ظهر تحد جديد أمام الدولة القومية القطرية، فالحركة الجهادية تواجه الاحتلال الإسرائيلى، باسم الأمة كلها، ودفاعًا عن الأمة الإسلامية، ومن أجل تحقيق حريتها واستقلال كامل أراضيها. وبهذا تمثل الحركة الجهادية حالة توحد الأمة أمام العدو، وتتجاوز القطرية القومية، لتبنى وحدة الأمة المجاهدة أمام العدو.

والحركة الإسلامية الجهادية تمثل تحديًا كبيرًا لواقع السياسة فى الدول العربية والإسلامية، فهى تتحدى أولاً حالة الاستسلام التى تعيشها دول المنطقة للاستعمار الصهيونى، وتدين حالة العجز التى تعيشها الأنظمة الحاكمة. كما تؤكد على أن تلك الأنظمة لم تعد تدافع عن ثوابت الأمة، بل تواطأت مع العدو. كما تمثل الحركة الجهادية تحديًا للنزعة القومية باعتبارها المسئولة عن تفكيك الأمة، وإضعافها. وتمثل أيضًا الحركة الجهادية تحديًا آخر، حيث إنها تدين العلمنة بكل أشكالها والتى أخرجت الأمة من هويتها، فأضعفتها وجعلتها تنهزم أمام العدوان الخارجى.

وتلك هى إشكالية الدولة القومية العلمانية؛ لأنها قدمت إلى الأمة التفكك والهزيمة، والسقوط الكبير تحت هيمنة القوى المعادية. فهى إذن، مشروع لم يحقق للأمة التقدم أو النماء، ولم يحقق لها الاستقلال ولا الوحدة، ولم يحقق لها التحرر أو الكرامة. وأكثر من هذا، لم تحقق الدولة القومية القطرية العلمانية، الكرامة الوطنية، بل فككت أوطان الأمة، ثم تركت كل وطن نهبًا للهيمنة الخارجية، مما أفقد الأوطان كرامتها الوطنية.

لذا تم نزع القيمة الجهادية والواجب الجهادى من الخطاب الدينى الجديد، حتى لا يصبح الجهاد سبيلاً لوحدة الأمة واستعادة هويتها.

تدين يقبل التغريب

كل محاولات تغيير الخطاب الدينى، تقوم فى الجانب الأهم منها على قبول القيم الغربية فى مختلف المجالات، تحت دعوة تحديث الخطاب الدينى. فالمطلوب هو قبول القيم الغربية، باعتبارها تمثل الحداثة، وحتى يصبح الخطاب الدينى قابلاً للتحديث. ويتم هذا بشكل منهجى فى مختلف المجالات، حيث تصدر السلطة الحاكمة والنخب المتحالفة

معها خطابًا دينيًا يبدو غربيًا فى مرجعيته. وكأننا نستبدل المرجعية الإسلامية الدينية والحضارية بالمرجعية الغربية، حتى يتم إنتاج خطاب إسلامى يدعو فى النهاية إلى العلمنة الغربية.

وتلك تمثل مرحلة من مراحل التعدى السافر على الخطاب الدينى، حيث أنها تتجاوز المجال السياسى والقضايا السياسية، إلى الجانب الاجتماعى. فهوية الأمة الحضارية والدينية تعيد إنتاج نفسها فى المجال الاجتماعى، وداخل الأسرة، بصورة تمكنها من الاستمرار رغم كل الضغوط الخارجية، مما يساعد الأمة على التعبير عن نفسها فى صورة تيار الصحوة الإسلامية، بمختلف فصائله. لذا أصبحت محاولات العلمنة تتجه إلى الجانب الاجتماعى فى الدين، حتى تمنع فرص قيام الخطاب الدينى الأصيل مرة أخرى، وتتجه السلطة والدولة معها، إلى علمنة القاعدة الاجتماعية فى الخطاب الدينى، حتى لا يتمكن المجتمع من إنتاج هويته الحضارية والدينية مرة أخرى. وبهذا يفقد المجتمع قدرته على مواجهة التغريب، فيصبح قابلاً للسيطرة من قبل الدولة القومية العلمانية، وخاضعًا للفكرة الوافدة، وغير قادر على مقاومة التغريب أو السلطة الحاكمة أو الدولة القومية العلمانية، أو العدو الخارجى. وبهذا يراد إنتاج خطاب دينى يضعف الأمة، ويساعد على الهيمنة عليها وتغريبها.

التدين المنعزل

تلك العملية فى مجملها يراد منها عزل الدين عن الحياة، وعزل حالة التدين عن التأثير على الحياة، وعزل الدين كلية عن المجال العام والمجال السياسى. وبهذا يصبح الدين حالة فردية منعزلة عن الحياة ولا تؤثر عليها، مما يمكن الدولة القومية العلمانية من فرض سيطرتها على المجتمع، ومن ثم تفرض السلطة الحاكمة والنخب العلمانية سيطرتها أيضًا. ويتم ذلك تحت غطاء من الحماية الغربية، والتى ترفع شعار تجديد الخطاب الدينى، وتؤيدها السلطة الحاكمة والنخب المتحالفة معها، وأيضًا النخب العلمانية. وتكتمل تلك العملية بمحاولة إنتاج خطاب دينى جديد بالكلية، هو فى الواقع ليس تجديدًا للخطاب الدينى بل علمنة له، ويصبح هذا الخطاب هو الذى يحمى الأوضاع القائمة، ويواجه الحركة الإسلامية من داخل مرجعيتها.

ولكن ما يغيب عن تلك المحاول هو حقيقة مهمة، فالمرجعية الدينية لها قواعدها وقيمها وأسسها، وكل محاولة لاختراقها سوف تفشل فى النهاية، ولكنها تنشر الفتنة لفترات تطول أو تقصر، حتى يتضح زيف الخطاب الجديد ويسقط.

(٥)
الأسرة: المستهدف الأول للعلمنة

تتزايد الضغوط الخارجية فى قضية المرأة والطفل بصورة لافتة، ومن خلال المواثيق الدولية يتم فرض أوضاع محددة على المنطقة العربية والإسلامية، لتغيير وضع المرأة والطفل، بزعم تطبيق مبادئ حقوق الإنسان. وإصلاح أحوال المجتمع، بما فيها أوضاع المرأة والطفل، أمر مهم، ولكن المشكلة فى التعارض الواضح بين الفهم الغربى للقضايا الاجتماعية والفهم العربى والإسلامى لتلك القضايا. ففى مسألة الأسرة، تظهر الفروق الكبيرة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية. فالأسرة تمثل بنية اجتماعية أساسية، لذا تختلف أوضاع ودور الأسرة بين حضارة وأخرى. والمطلوب من خلال الضغط الخارجى، هو تطبيق الفهم الغربى للأسرة، على المجتمعات العربية والإسلامية. وتمثل قضية المرأة، المدخل الرئيس لإعادة تشكيل الأسرة فى المجتمعات العربية والإسلامية، من خلال تفكيك الأسرة إلى أفراد، رجل وامرأة وطفل، وتحديد لكل طرف حقوقه الخاصة به، بغض النظر عن الكيان المتكامل للأسرة.

ويبرز هنا الفرق الجوهرى بين النظر الغربى والنظر الإسلامى. ففى الحضارة الإسلامية، تمثل الأسرة كيانًا قائمًا بذاته، وله دوره وطبيعته الخاصة، لذا يصبح الحديث عن حقوق الأسرة له الأولوية. وبعد ذلك، يمكن الحديث عن واجبات وليس حقوق الأفراد داخل الأسرة، ومن خلال واجبات كل فرد داخل الأسرة، تتحدد حقوق الفرد الآخر. فعلى الرجل واجبات تجاه الأسرة، وهى تمثل حقوق الأسرة عليه، ومن ثم فهى حقوق الأطراف الأخرى داخل الأسرة عليه، وهكذا بالنسبة لبقية أفراد الأسرة. ومن جملة واجبات أفراد الأسرة، تستوفى حقوق الأسرة. ولكن تلك النظرة تختلف عن النظرة الغربية، والتى ترى الأسرة مجموعة أفراد، لكل منهم حقوقه، دون النظر إلى حقوق الأسرة ككيان متكامل.

لذا يتم صياغة رؤى تحاول التقليل من شأن رؤية المجتمعات الشرقية المحافظة للأسرة. من خلال تصوير تلك المجتمعات بوصفها مجتمعًا ذكوريًا، أى مجتمع يقوم على سيطرة الرجل على المرأة. مما يجعل تعظيم قيمة الأسرة، هو فرض لرؤية الرجل على المرأة، وكأن المرأة لا تؤمن بقيمة الأسرة. ومن جانب آخر، يتم تصوير مركزية حقوق الأسرة، بوصفها ضد حقوق المرأة، وكأن الرؤية المحافظة للأسرة، هى رؤية الرجل ضد المرأة، أو أنها رؤية تعظم دور الرجل على حساب دور المرأة.

بالطبع هناك ممارسات سلبية شهدتها المجتمعات العربية والإسلامية فى حق المرأة، أو فى حق الطفل، ولكن السلبيات التى يعانى منها أى مجتمع، لا يمكن أن تكون مبررًا لتفكيك بنية المجتمع نفسه، ومحاولة تشكيله على نمط مغاير حضاريا. فإصلاح أوضاع المجتمع، تتم من خلال طبيعته الحضارية الخاصة، ومن خلال قيمه وتقاليده، فيتم تجديد المجتمع من داخل ذاته الحضارية المتميزة. ولكن ما يحدث تحت لافتة قضايا المرأة، يمثل محاولة لإعادة تشكيل الأسرة على نمط مغاير حضاريًا، لتغيير دور الأسرة وطبيعتها فى المجتمعات العربية والإسلامية. لذا يتم التركيز على قضايا المرأة، بوصفها البوابة لتغيير مفهوم الأسرة، من خلال التركيز على مشكلات المرأة، بمعزل عن مشكلات المجتمع أو مشكلات الأسرة. وكأن المجتمعات العربية والإسلامية تتشكل من مجموعة أفراد، وبعضهم يحظى بكل حقوقه وهم الرجال، والطرف الآخر لا يحظى بحقوقه وهى المرأة. وتلك رواية تختلف عن الرواية الحضارية للمجتمعات العربية والإسلامية.

فالمرأة والرجل معًا، شكلا بنية المجتمع ومفهوم الأسرة، والمجتمعات العربية والإسلامية، لا يمكن تقسيمها إلى فريقين، فريق الرجال وفريق النساء، فهى مجتمعات مشكلة من تكوينات اجتماعية وجماعية، وليست من أفراد. والأسرة فى المجتمعات العربية والإسلامية، تمثل كيانًا لا يمكن تفكيكه إلى أفراد، وإذا كانت هناك مفاهيم سلبية تنتشر فى المجتمع، فإن الأسرة بكل أفرادها هى التى تنشر تلك المفاهيم، وليس فرد فى مواجهة فرد آخر، أو الرجل فى مواجهة المرأة. وعندما تنتشر بعض المفاهيم السلبية عن المرأة، يحدث هذا فى بيئة اجتماعية معينة، وتنتشر هذه المفاهيم من خلال الأسرة، بكل أفرادها. لذا يجب التفرقة بين المجتمع القائم على أفراد، كما فى المجتمعات الغربية، والمجتمع القائم على كيانات منها الأسرة، كما فى المجتمعات العربية والإسلامية.

الأسرة حاضن للأمة

لا يمكن التقليل من شأن الأسرة فى المجتمعات العربية والإسلامية، فهى تقوم بدور مركزى، يماثل دور الدولة فى المجتمعات الغربية. ففى الغرب تقوم الدولة بإنتاج هويتها وقيمها فى المجتمع، حتى تنتقل القيم من جيل إلى آخر، وتستمر القيم العليا مهيمنة على المجتمع ومنظمة له. ولكن فى المجتمعات العربية والإسلامية، لا تقوم الدولة بهذا الدور فى الوضع الحالى؛ لأن معظم الدول فى المنطقة تتبنى قيمًا مغايرة لقيم المجتمع، ولكن حتى فى المراحل التى شهدت الدولة العربية الإسلامية، التى كانت تتبنى قيم الأمة، لم يكن دور نشر القيم وتربية الجيل الجديد على قيم الأمة، هو دور الدولة بل كان دور الأسرة. لذا نرى أن الأسرة فى المجتمعات العربية والإسلامية، هى المؤسسة الأولى التى تقوم بنشر قيم الأمة، ونقلها من جيل إلى آخر.

وهذا دور محورى للأسرة، فهى الكيان الحاضن لقيم الأمة، والحاضن لهوية الأمة ومرجعيتها الحضارية، وهو الكيان الذى يقوم بنشر تلك القيم من جيل إلى جيل، لحد يجعل الأسرة هى الحاضنة الرئيسة لهوية الأمة الإسلامية. ومن هنا تظهر أهمية تغيير دور الأسرة بالنسبة للغرب، وتظهر فى الوقت نفسه خطورة تلك العملية على الأمة. فعملية التغريب والعلمنة تريد تغيير دور الأسرة، بالنظر لها على أنها ليست كيانًا له حقوق على الأفراد المنتمين له، مما يجعل الأسرة مجرد مجموعة من الأفراد، وليست كيانًا متكاملاً. فيتم تفكيك دور الأسرة وحقوقها إلى أدوار الأفراد وحقوقهم، حتى ينتهى الدور الجماعى للأسرة. فعندما ننظر إلى الأسرة بوصفها مجموعة من الأفراد، ويتم تحديد حقوق كل طرف، ثم يصبح القانون ومن ثم الدولة هى التى تحمى حقوق كل طرف، ينتهى بذلك الدور الجماعى للأسرة، وتنتهى الشخصية الاجتماعية الاعتبارية للأسرة، ولكن عندما ننظر للأسرة بوصفها كيانًا واحدًا له حقوق على الأفراد المنتمين لها، نعظم من دور الأسرة بوصفها كيانًا غير قابل للتقسيم. وكل حركات الدفاع عن حقوق المرأة، تقدم خطابًا يفكك الأسرة إلى أفراد، ويجعل لكل فرد حقوقه، ويفترض تعارض تلك الحقوق، بصورة تستلزم حماية تلك الحقوق من خلال القانون وسلطة الدولة.

وإذا تم تفكيك وحدة الأسرة، لن تصبح حاضنًا لهوية الأمة، ولن تتمكن من إعادة نشر قيم الأمة بين الأجيال الجديدة، خاصة إذا تم تعميق الخلاف بين الرجل والمرأة والطفل، مما يفقد الأسرة هيبتها ككيان له شخصيته وهويته التى ينتمى لها الجميع. ينتج عن ذلك تقليل السلطة الأدبية والمعنوية للأسرة على الأفراد المنتمين لها. وبهذا تعجز الأسرة عن حماية هوية الأمة، وعن تنمية الوعى بوحدة الأمة وتأكيد التزام الأمة بحضارتها ومرجعيتها الدينية. وعندما يتوقف دور الأسرة فى بناء الأمة، تتعرض الأمة لسطوة الدولة وتصبح قابلة للاختراق من القيم العلمانية التى تتبناها الدولة. لذا فالمستهدف من خلال التركيز على قضايا المرأة والطفل، هو إنهاء دور الأسرة وتأثيرها، لصالح سلطة الدولة والنظام السياسى، والذى يقع تحت سيطرة العلمنة، بقوة الضغط والهيمنة الغربية.

المرأة عماد الأسرة

القول بأن المجتمع العربى والإسلامى ذكورى، يخالف حقيقة دور المرأة فى الأسرة العربية والإسلامية، فالمرأة عماد الأسرة، وهى التى تتولى بناء الأسرة من الداخل، وتتولى تربية الأبناء، وتتولى بذلك عملية نقل قيم المجتمع من جيل إلى آخر. فالمرأة هى التى تبنى هوية الأمة داخل الجيل الجديد، وهى التى تتولى مسئولية الحفاظ على هوية الأمة وقيمها وأخلاقها. فالمرأة فى المجتمع الشرقى المحافظ المتدين هى المؤسسة المسئولة عن بناء هذا المجتمع والحفاظ عليه، وهى التى تنشر قيم الأمة وتحافظ عليها.

وفى الدول الغربية، نجد أن مسئولية تربية الأجيال الجديدة تقع على الدولة من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية، ويتم نقل قيم المجتمع من خلال فرض القانون، والذى تحميه الدولة. لهذا لا يصبح للمرأة ذلك الدور الجوهرى والمركزى فى بناء هوية الشعوب فى الغرب. ولكن الوضع مختلف فى المجتمعات المحافظة المتدينة، مثل المجتمعات العربية والإسلامية، حيث تقوم المرأة بدور ناقل الهوية الجمعية للمجتمع، وهى بهذا تقوم بالدور الذى تقوم به الدولة فى المجتمعات العلمانية. وعندما يتم تغيير دور المرأة من أجل تحريرها، يتوقف دورها فى نقل هوية الأمة للأجيال الجديدة، مما يمكن من السيطرة على هوية المجتمعات، ونشر العلمانية بها. فمحاولة تغيير دور المرأة، بتعظيم دورها خارج المنزل، سوف يؤدى فى النهاية إلى تقليص دورها داخل الأسرة. وعندما يتقلص دور المرأة

داخل الأسرة، وتتفرغ للعمل خارج الأسرة، تفقد الأسرة ككيان قدرتها على نشر القيم الحضارية للأجيال الجديدة، وتصبح تلك الأجيال واقعة تحت تأثير الدولة والمؤسسات العامة والإعلامية والتعليمية، مما يتيح تغيير قيم الأجيال الجديدة تدريجيًا.

ودور المرأة داخل الأسرة لا يقلل من شأنها، فهو مثل دور الرجل فى الدفاع عن الأمة، فالرجل يشترك فى الحرب دفاعًا عن الأمة وأوطانها، والمرأة تعمل فى المنزل دفاعًا عن قيم الأمة وهويتها. لهذا تحمى المرأة الجبهة الداخلية، ويحمى الرجل الجبهة الخارجية، وهو تقسيم عمل، يؤدى إلى دور متكامل من الجميع، من أجل حماية الأمة وهويتها ومرجعيتها. وهو نفس المبدأ الذى تقوم عليه مؤسسة الأسرة، أى الأدوار المتكاملة وغير المتعارضة وغير المتنافسة. فالأسرة كيان متكامل، ليس به فرد أفضل من الآخر، ولكن الأدوار داخل الأسرة تتكامل من أجل تحقيق دور الأسرة وحماية حقوقها. وتحقيق التكامل يحتاج إلى تمايز بين الأدوار، وليس تمييز بين الأفراد، فالتمايز بين الأدوار، أو تنوع الأدوار، هو الذى يحقق التكامل. ولكن التماثل فى الأدوار، لا يحقق التكامل، وبالتالى لا يسمح ببناء وحدة متكاملة ومترابطة. فتماثل الواجبات والحقوق بين أفراد الأسرة، يحولها إلى مجرد مجموعة من الأفراد وينهى وحدتها ككيان، ويلغى الحقوق الجمعية للأسرة، لصالح حقوق الأفراد. وبهذا تنتهى الأسرة بوصفها مؤسسة مركزية تقوم بدور عام أساسى هو بناء الأمة.

الأسرة الدينية

يختلف بناء الأسرة طبقًا للأسس التى تم عليها، والأسرة فى المجتمعات العربية والإسلامية، أسرة دينية، تقوم على عهد دينى، له شروطه وواجباته. والأسرة الدينية هى أسرة لها مرجعية أعلى منها، وهى الدين، وليست مرجعيتها الدولة أو القانون، بل مرجعية أعلى من ذلك. فالأسرة التى تقوم على أسس دينية، هى أسرة لها التزامات دينية وواجبات محددة، وكل فرد فى الأسرة عليه التزامات بحكم التزامه بأحكام الدين. لذا يمثل الدين المرجعية الأعلى للأسرة، ومنه تتحدد حقوق الأسرة، وواجبات الأفراد.

هذا الوضع يختلف عن الأسرة التى تبنى على أسس من القانون الوضعى، ولا يكون لها أساس دينى. فالأسرة العلمانية أو الدنيوية، تقوم على عقد شراكة بين أفراد، مثل أى

شركة أخرى. وتتحدد العلاقة بين الأفراد طبقًا للعقد وشروطه، والتى يحددها القانون وترعاها الدولة. وهذا نموذج مختلف تمامًا عن الأسرة الدينية؛ لأن الدين يؤسس الأسرة بوصفها لبنة مركزية، وبوصفها وحدة متكاملة، ويحدد حقوقها، ثم يحدد توزيع الأدوار بداخلها. والرؤية الدينية، تقوم على التكامل بين مكونات الطبيعة، والتكامل بين الرجل والمرأة، لذا تمثل الأسرة الدينية بناءً متكاملاً، وليس مجرد شركة بين أفراد.

وعندما تتم محاولات لفك الأساس الدينى للأسرة، من خلال تغيير القوانين تدريجيًا، فإن هذه المحاولة تهدف لتغيير مرجعية الأسرة، فتصبح مرجعية علمانية دنيوية، بعد أن كانت مرجعية دينية، وعندما تنتهى المرجعية الدينية للأسرة فى المجتمعات العربية والإسلامية، يؤدى ذلك إلى تعضيد علمنة الدولة وبسط نفوذ العلمانية من خلال الدولة. فالأسرة الدينية تمثل العقبة الأساسية أمام استكمال علمنة الدولة. فالدولة لن تستكمل العلمنة إلا بعلمنة المجتمع، والمجتمع لن يخضع للعلمنة إلا بعلمنة الأسرة. وبهذا تصبح الأسرة هى المفتاح، لتحقيق العلمانية وحمايتها فى البلاد العربية والإسلامية. والمرأة هى المدخل للأسرة ليس بوصفها الطرف الضعيف ولكن لأنها عماد الأسرة.

تحرير المرأة

الناظر لحركة تحرير المرأة، يرى أنها محاولة لتحرير المرأة من الأسرة، حتى تصبح فردًا غير خاضع لمؤسسة تنتمى لها. والقول بأن الرجل هو الذى يتحكم فى الأسرة، والمرأة هى التى تخضع لها، يمثل إما حالة سلبية يجب معالجتها، أو حالة من عدم الفهم لدور الرجل والمرأة فى الأسرة. فتكامل الأدوار بين الرجل والمرأة، لا يمنع من أن المرأة لها تأثير على الأسرة أكبر من الرجل، فهى صانعة الأسرة. والمرأة لا تخضع للرجل، بل تخضع لمسئولياتها داخل الأسرة، وما يفرض على المرأة من أدوار، هو لصالح الأسرة، وتحقيقًا لحقوق الأسرة على كل أفرادها. وتحرير المرأة من الأسرة، يمثل إنهاءً لدورها فى الأسرة، رغم أن دورها داخل الأسرة مركزى عن دور الرجل، وإذا كان دور الرجل يتركز خارج الأسرة، ثم يتم تغيير دور المرأة ليتركز خارج الأسرة أيضًا، فسوف يؤدى ذلك إلى غياب دور الرجل والمرأة عن الأسرة، ومن ثم غياب حقوق الأسرة، وإنهاء دور الأسرة بوصفها المؤسسة المركزية التى تبنى الأمة.

ويصبح تحرير المرأة من الأسرة، هو إنهاء لدور الأسرة، وتعظيم لدور الدولة بدلاً منها، وهكذا يتم تسهيل العلمنة والتغريب. وحتى تكتمل المنظومة العلمانية، يراد إنهاء احتكار الأسرة لممارسة الجنس المشروع، بحيث تصبح ممارسة الجنس لها أشكال متعددة، ولا تقتصر على الممارسة المشروعة داخل الأسرة فقط. مما يؤدى إلى تفكيك الأسس التى قامت عليها الأسرة الدينية، والتى تحتكر الممارسة المشروعة للجنس، حتى تظل تلك الممارسة طبقًا للقواعد الدينية، وترتبط ببناء الأسرة، ولا تصبح مجرد رغبة شهوانية منفلتة.

العلمنة من أسفل

قضية حقوق المرأة، تمثل نوعًا من العلمنة ولكن من أسفل، أى علمنة للبنية الأساسية للمجتمع والأمة وهى الأسرة. وهى قضية حساسة بالطبع؛ لأن تفكيك بنية الأسرة، سوف يؤدى إلى إيقاف منظومة الضبط الاجتماعى على مستوى الأسرة، ومن ثم يتم إيقاف تلك المنظومة على مستوى المجتمع، ثم على مستوى الأمة. فمن خصائص الأمة الإسلامية، أنها تقوم على بناء اجتماعى قوى، يبدأ بالأسرة ثم المجتمع ثم الأمة، حيث تتأسس هوية وقيم الأمة على بنية اجتماعية مترابطة، تحمى تلك الهوية وتلك القيم.

وعندما تبدأ عملية علمنة للأسرة، فإن ذلك سوف يضعف قدرة الأمة على مواجهة عملية علمنة الدولة ومواجهة السياسة العلمانية التى تنشرها الدولة والنظام السياسى، وبهذا يتم تفكيك هوية الأمة وقدرتها على حماية هويتها. لذا يصبح صمود المرأة أمام عملية علمنة دورها، يمثل خط دفاع أساسى عن الأمة. فبقدر تصدى المرأة لعملية العلمنة والتغريب، وبقدر حفاظها على دورها فى نقل قيم الأمة وهويتها عبر الأجيال، بقدر انتصار الأمة فى معركة الاختراق العلمانى.

(٦)
ثورة المجتمع الصامتة

عندما يسقط المجتمع فى حالة ترد، وحالة تراجع حضارى شامل، يقترب المجتمع من حالة موت الهوية وموت الذات. والمجتمع مثل الإنسان، يمر بدورة حياة، ولكنه لا يموت بالكامل، بل يقترب من حالة الموت. والأمة مثل المجتمع تنهض وتتقدم، ثم تتراجع وتتهاوى، وفى لحظة التراجع العميق، تقترب الأمة من حالة الموت الحضارى.

تلك هى حالة الأمة الإسلامية، بعد عدة قرون من التراجع المتتالى البطىء، أوصلتها إلى حالة الموت الحضارى، فلم تعد قادرة على رفع رايتها الحضارية، أو مقاومة الاستعمار الخارجى، أو الاستعمار المحلى، ولم تعد مؤهلة للقيام بدورها الحضارى فى التاريخ البشرى. ولكن المجتمع، مثل الأمة، لا يمكن أن يستمر فى حالة الموت الحضارى، ولا يمكن أن يستسلم لتلك الحالة، فإن استمرار حالة الموت الحضارى معناه زوال المجتمع، ونهاية تاريخه الحضارى. واستكمال حالة الموت الحضارى، شكل من أشكال الإبادة، فالمجتمعات لا تنتهى تاريخيًا أو حضاريًا، إلا بالإبادة الكاملة.

ومجتمعات الأمة الإسلامية، ليست من نوع المجتمعات المعرضة للزوال الكامل، أو الإبادة الشاملة. فهى مجتمعات لها جذور تاريخية قوية، ولها ميراث حضارى عميق، مما يجعلها تعانى من الموت الحضارى فى مراحل تاريخية، ولكنها لا تصل إلى حالة الزوال. فالأمة الإسلامية هى جزء من بناء التاريخ البشرى، وجزء من حضارات الإنسانية، واختفاؤها يؤدى إلى حدوث خلل فى التاريخ البشرى، فهى مكون رئيس من مكونات البشرية. وهنا تختلط حقائق التاريخ بالتمنى، فمن حقائق التاريخ أن الأمة الإسلامية باقية، ومن التمنى أنها سوف تنهض قريبًا. ولكن المحرك لقوانين التاريخ هو السعى البشرى، فالأمة الإسلامية باقية بقدر ما تنهض وتخرج من حالة الموت الحضارى. فهى لن تزول، ولكن نهوضها لن يأتى تلقائيًا، إلا بقدر جهادها من أجل النهوض من جديد.

وحالة المجتمعات العربية والإسلامية، توحى بأن المجتمع قد استسلم لحالة التراجع الحضارى، وأصابته السلبية الشاملة والاستسلام الكامل. ولكن واقع مجتمعات الأمة يشير إلى حالة أخرى، حالة من التمرد الصامت، أو الثورة الصامتة، وهى حالة من الحراك الحضارى المتدرج الحادثة فى معظم مجتمعات الأمة الإسلامية، ولكن تلك الحركة لم تبلغ بعد مرحلة النهوض ومرحلة الخروج من حالة التراجع الحضارى.

ليست السلبية استسلام

الناظر إلى المجتمعات العربية والإسلامية يلاحظ حالة السلبية خاصة فى المجال السياسى، ولكن تلك الحالة تمثل ضمنًا حالة الرفض لمجمل الأوضاع السياسية القائمة، ولا تمثل حالة رضا عنها. فالغالب على المجتمعات العربية والإسلامية، أنها هجرت العمل

السياسى رفضًا للوضع القائم، وعدم رغبة فى المشاركة فيه، أو تأييده أو تبريره. ومن هنا بدأت حالة السلبية كحالة رفض لما هو قائم. وهذا الرفض يدل ضمنًا على عدم قناعة عامة الناس بما يحدث فى الساحة السياسية، وعدم قناعتهم بالنظام السياسى القائم. مما يظهر مدى الغربة الحادثة بين النظام السياسى الرسمى وبين المجتمعات، فهذه الغربة هى التى تؤكد على أن النظام السياسى لا يعبر عن المجتمع، وأن غالب الأنظمة السياسية يتميز بقدر وافر من الاستبداد والسيطرة؛ لذا يهرب المجتمع من المشاركة فى الوضع القائم، الذى لا يمكن مواجهته بمجرد الاعتراض عليه، لما للاستبداد من شوكة تتمثل فى قوته المسلحة، أو فى ذراعه الأمنى والعسكرى.

وهناك فرق بين السلبية وبين الرفض أو التمرد الصامت، فالسلبية قد تعنى نوعًا من الرضا الضمنى عن الوضع القائم، أو تعنى عدم الرغبة فى تغيير الوضع القائم، ولكن حال المجتمعات العربية والإسلامية، يكشف عن قدر ملحوظ من رفض الوضع القائم، مما يجعل السلبية نوعًا من التمرد على الوضع القائم ورفضًا له، وتلك هى أول مراحل الخروج من الحالة الراهنة، وأول ملامح رفض الأمة لوضعها السياسى والحضارى الراهن.

الانفصال عن الدولة

ولكن السلبية ليست طريقًا للتغيير والإصلاح، بل هى حالة من الرفض والتمرد الصامت فقط، ولكن واقع المجتمعات العربية والإسلامية، كشف عن مرحلة مهمة من مراحل التمرد الصامت، وهى مرحلة فصل المجتمع عن الدولة. والناظر إلى الدول العربية والإسلامية، خاصة الخاضعة للنظم الجمهورية المستبدة، يجد مساحة من التباعد المستمر بين المجتمع والدولة، يتم تنميتها تدريجيًا من خلال رفض المجتمع لأى رابط بينه وبين الدولة. يحدث هذا فى مصر، والتى تمثل نموذجًا للاستبداد السياسى الشامل. حيث نجد المجتمع ينفصل تدريجيًا عن الدولة، ويبنى نفسه ويبنى ملامحه وهويته وتوجهاته بعيدًا عن الدولة، وليس فقط بعيدًا عن النظام السياسى. وهنا يربط المجتمع بين النظام السياسى الحاكم، وبين الدولة التى يستخدمها النظام فى قمع المجتمع، ويحاول المجتمع البعد ليس فقط عن المجال السياسى، بل والبعد أيضًا عن الدولة. مما يجعل الدولة ليست جزءًا من المجتمع، وليست تعبيرًا عنه، وتنفصل هوية الدولة وهوية المجتمع، حتى تصبح الدولة

غريبة عن المجتمع، مما يجعل الدولة، رغم أنها محلية الصنع، إلا أنها تصبح مثل الدولة الوافدة.

وتلك حقيقة مهمة، فالدولة المستوردة من التجربة الغربية، أصبحت توجد بيد محلية، وأصبحت تدار داخليًا من خلال طبقة حاكمة محلية، مما جعل الدولة تغزو المجتمع، وتدخل داخل بنائه الاجتماعى، ولكن المجتمع فى المقابل، تعامل مع الدولة بوصفها بناءً غريبًا عنه، وبوصفها عدوًا له ولا تعبر عنه، مما جعل المجتمع قادرًا على تمييز الدولة، ووضعها فى موضع الغريب الوافد.

هكذا تشكلت صورة الاستعمار المحلى، من خلال رفض المجتمع لأى تبعية للدولة، ومن خلال رفض المجتمع لهوية الدولة، وتلك مرحلة مهمة من مراحل الخروج من حالة التراجع الحضارى. فالهوية المستوردة التى تحملها الدولة، تكفى لنزع المجتمع من هويته، لذا لم يقاومها المجتمع بالمواجهة المباشرة، بل أخرج نفسه من هوية الدولة، وبنى لنفسه هويته الخاصة، حتى يظل محتفظًا بذاته الحضارية بعيدًا عن الدولة، مما جعل الدولة تبدو غريبة عنه، وكأنها تمثل كيانًا آخر لا ينتمى للمجتمع، ولا ينتمى للأمة، ولا ينتمى للتاريخ الحضارى للأمة. فأصبح المجتمع يفصل بينه وبين الدولة، ويفصل نفسه عن النظام السياسى.

وهذه مرحلة تاريخية مهمة، فالمواجهة بين المجتمع والدولة، لا يمكن أن تحدث عندما تتداخل المساحات بين الدولة والمجتمع، فالمجتمع لن يواجه نفسه فى نهاية الأمر، ولكنه يواجه كيانًا غريبًا عنه ومنفصلاً عنه. وعندما يفرز المجتمع الدولة والنظام السياسى، وينعزل عنهما، يضع جدارًا فاصلة بينه وبين الوضع السياسى القائم، مما يمكنه من التمييز بين نفسه وذاته الحضارية، وبين الدولة والنظام السياسى القائم. وكلما بات النظام السياسى القائم غريبًا ووافدًا ومستبدًا ومفروضًا على المجتمع، تضاءل دوره وتأثيره على المجتمع، وأصبحت المواجهة بين المجتمع والنظام السياسى القائم ممكنة. ولأن النظام السياسى يترجم نفسه إلى دولة، تمثل البناء الرئيس والمركزى له، لذا يصبح الفصل بين المجتمع والدولة ضرورة.

لم يعد النظام السياسى قادرًا على اختراق المجتمع، بعد أن فقد الأداة الأساسية التى تمكنه من السيطرة على عقل المجتمع، حدث هذا بسبب إفشال دور وتأثير الدولة، والذى قام به المجتمع، عندما فصل نفسه عن الدولة. فإذا عدنا إلى الدولة فى عهد القومية العربية، سنجد أن النظام السياسى استطاع التعبير عن بعض حاجات المجتمع، أو استطاع التعبير عن بعض أهدافه، مما مكن الدولة من التمدد فى المجتمع، وتقديم نفسها كمعبر عن المجتمع، وهو ما يعطى لها الهيبة والتأثير، ويسمح للنظام السياسى بفرض رؤيته وتأثيره على المجتمع. ولكن عندما فشلت تلك المشاريع الجزئية، والتى لم تعبر عن كامل هوية المجتمع، ولا عن كامل غاياته ومبادئه، بدأ المجتمع فى البحث عن ذاته الحضارية بمعزل عن الدولة، وبمعزل عن النظام السياسى، هنا كان لا بد للمجتمع من فصل تأثير الدولة عليه، ومنع تأثير النظام السياسى عليه، حتى يستطيع بناء هويته الحضارية.

ويمكن القول بأن السلبية السياسية، هى التى حمت المجتمعات من تأثير النظم السياسية عليها؛ لأن السلبية السياسية كانت نوعًا من تقسيم النفوذ بين المجتمع والطبقة الحاكمة. حيث ترك المجتمع للطبقة الحاكمة السيطرة على الدولة وعلى أدوات الحكم، وفى المقابل قام المجتمع بالسيطرة على هويته وأفكاره وذاته الحضارية، ومرجعيته الدينية والحضارية. فأصبحت الدولة تحت سيطرة الطبقة الحاكمة، ولكن أصبح عقل المجتمع تحت سيطرة المجتمع نفسه، وبعيدًا عن أى سيطرة للطبقة الحاكمة. حتى وسائل الإعلام، أصبحت أبواقًا للسلطة، ثم أصبحت منابر للنخب، ولكنها لم تصبح تعبيرًا عن المجتمع، ولم تصبح تحت سيطرة المجتمع، ولكن المجتمع تعامل معها بوصفها جزءًا من الحالة السياسية التى يشاهدها ويستمتع بمتابعتها وكأنها لا تعنيه فى شىء.

تلك الحالة، رغم أنا تبدو شديدة السلبية، فإنها مثلت مرحلة عزل المجتمع لنفسه عن الدولة والنظام السياسى بكل أدواته، مما مكن المجتمع من بناء تصوره عن نفسه بالطريقة التى يريدها. فأصبحت الثورة الصامتة، أو التمرد الصامت، هو نوع من حماية الذات الاجتماعية والحضارية فى وجه الدولة والنظام السياسى. فأخذ المجتمع مسارًا مختلفًا عن مسار الدولة، واستطاع عزل نفسه عن توجهات الدولة. وظل النظام السياسى يحاول اختراق المجتمع، ويحاول اختراق عقل المجتمع، ولكنه لم ينجح فى النهاية.

وكل ما استطاع النظام السياسى القيام به، هو محاولة تفكيك عقل المجتمع، ووضعه تحت تأثيرات متباينة لهز ثقته فى ذاته. لذا نجد النظام السياسى فى مصر مثلاً، يحاول ضرب الهوية الإسلامية أحيانًا، ويتمسح بها أحيانًا أخرى، كما يعطى مساحة للخلافات بين التيارات الإسلامية، بقدر ما يعطى مساحة للاتجاهات التحررية. وفى كل هذه المحاولات، يحاول النظام المصرى السيطرة على عقل المجتمع، أو منع المجتمع من تشكيل هويته بصورة واضحة، وكأنه يحاول زرع الاضطراب فى رؤية المجتمع عن نفسه. وهنا يعانى المجتمع من حالات اختراق متعددة، تتمثل فى الأفكار والرؤى التى تشتت المجتمع، وتغيب وعيه العميق، حتى لا يصل إلى بلورة كاملة لهويته الحضارية.

ولكن الناظر إلى المجتمع المصرى، يدرك كيف يستطيع المجتمع التمييز بين الدخيل والأصيل، فيفرق المجتمع بين الظواهر الدخيلة حتى وإن لم يستطع مقاومتها، ويفرز ما يعبر عنه عن ما لا يمثله، وبهذا تنتشر ظواهر سلبية فى المجتمع، ولكن أحدًا لا يقول عنها أنها ظواهر طبيعية، ولكن الكل يقول عنها إنها ظواهر سلبية، حتى من تنتشر بينهم تلك الظواهر. وتلك حقيقة مهمة، فوجود الظواهر السلبية أو حتى الانحراف، لا يعنى تغير هوية المجتمع، ما دام المجتمع ينظر لتلك الظواهر بوصفها غريبة أو وافدة أو سلبية، وما دام يرفضها، ولا يحولها على ظواهر مقبولة. وحالة الرفض المجتمعى المستمر لما يعد سلبيًا، تؤكد على أن المجتمع لديه وعى عميق بما يمثله من قيم ومبادئ، تجعله يميز بين ما يعبر عن الموروث الحضارى، وما يعد طارئًا على حياته. وبهذا الوعى العميق، يبنى المجتمع هويته، ويفرز كل الظواهر السلبية، ويحاول مقاومتها، مما يمنع النظام السياسى من التأثير على المجتمع، أو نشر الاضطراب داخله.

بناء الهوية المضادة

داخل حالة السلبية والصمت، يوقف المجتمع أى أثر للدولة فى تشكيل الرأى العام، بل ويوقف أيضًا أى أثر للنخب المتغربة والنخب المتحالفة مع الحكم، على الرأى العام. وعندما يتحقق للرأى العام استقلاله عن الدولة والنظام السياسى، يتشكل وعى المجتمع طبقًا لمعاييره الخاصة، وبدون تأثير للنظام الحاكم عليه. ويتم بذلك تحويل قادة الرأى إلى فئة معزولة عن المجتمع، ويلجأ المجتمع إلى قادة الرأى الطبيعيين، والذين يمثلون

المجتمع، ويلجأ بهذا إلى القيادات الشعبية وليس للقيادات الرسمية، ويلجأ أيضًا للمعبرين عنه، وليس للنخب الثقافية. وفى عملية إحلال مستمرة، يتحول المجتمع إلى بنية متكاملة منفصلة عن الدولة والنظام السياسى، وتصل لحالة الاستغناء عن البناء الفوقى الرسمى.

والملاحظ فى المجتمع المصرى، أنه يبنى لنفسه هويته الحضارية منذ أربعة عقود، بصورة جعلت للمجتمع هويته الحضارية المستمدة من جذوره التاريخية، بعيدًا عن الدولة. وتلك مرحلة مهمة من مراحل التمرد الصامت على الدولة، فعزلة المجتمع عن المجال السياسى مكنته من بناء هويته بدون تأثير الدولة أو النظام السياسى عليه، حتى وصل المجتمع للمرحلة التى أصبحت فيه هويته تتعارض وتختلف عن هوية الدولة، وبهذا اكتملت حلقات فصل المجتمع عن الدولة، وأصبحت الدولة تبدو غريبة ووافدة ومفروضة، أى أصبحت بالفعل تمثل نوعًا من الاستعمار المحلى، وهو ما يبرر الخروج عليها وتغييرها وإصلاحها، أو يبرر تحرير الدولة من الطبقة المسيطرة عليها، واستعادتها للمجتمع، وأيضًا يبرر فرض المجتمع هويته على الدولة، وعلى أى نظام سياسى يحكمه.

نزع الشرعية

بهذا سنجد أن غالب المجتمعات العربية والإسلامية، قد سحبت الشرعية من النظام السياسى الرسمى، وجعلته نظامًا بدون سند من شرعية، وليس له أى مشروعية للبقاء فى الحكم. وعبر عدة عقود أصبحت للمجتمعات هويتها الخاصة، والتى بدأت تشكل الهوية الجامعة للأمة. وبهذا أخذت شعوب الأمة مسارها من أجل بناء وحدتها، ومن خلال بناء هويتها المشتركة، ومن خلال عزل مسارها عن مسار الدولة، والنظام السياسى الرسمى، مما يقربها تدريجيًا من مرحلة المواجهة. فهذا المسار يؤدى إلى مواجهة بين المجتمع والنظام السياسى الحاكم، وسوف تصبح الدولة هى مسرح المواجهة؛ حيث يرتبط بقاء الدولة فى النهاية بمدى قدرتها على اكتساب شرعيتها من المجتمع، وليس من قوة الطبقة الحاكمة واستبدادها. فبعد التباعد والانفصال بين المجتمع وبين الدولة والنظام السياسى، تأتى معركة الشرعية، أو معركة استقطاب الدولة من قبل المجتمع، فى مواجهة النظام السياسى القائم.

(٧)
الإحياء الدينى والتحرر الحضارى

فى مواجهة حالة التردى الحضارى، وتراجع وحدة الأمة ودورها الحضارى، جاءت حركة الإحياء الدينى لتمثل الرد الموضوعى على حالة الأمة الإسلامية. فعبر البلاد العربية والإسلامية، ظهرت موجة واسعة من الإحياء الدينى، تشمل قطاعات متزايدة من الشعوب العربية والإسلامية، لتؤكد على أن الدين هو الملاذ الحضارى الآمن لتلك الشعوب. فمع تزايد حالة التردى الحضارى، وتزايد المشكلات والأزمات، تلجأ الشعوب إلى هويتها التاريخية الحضارية، لتستعيد الثقة فى النفس، وتستعيد وجودها، وتحمى هويتها. ولم تلجأ الشعوب العربية والإسلامية إلى القومية، لتحمى هويتها؛ لأن القومية لم تمثل هويتها التاريخية الحضارية، بل لجأت إلى الدين؛ لأنه جوهر الهوية الحضارية للأمة.

والبداية بالإحياء الدينى، تدل على أن الدين هو جوهر الهوية الحضارية للأمة، فهو يمثل المرحلة الأولى لاستعادة الوعى التاريخى، واستعادة الهوية والتميز الحضارى، ومن ثم استعادة الثقة فى النفس. فمسار الخروج من حالة التراجع والتردى الحضارى، ومسار عملية التغيير والإصلاح، وأيضًا مسار النهوض، بدأ بالإحياء الدينى، أى أنه بدأ ببناء الذات الحضارية للفرد والمجتمع والأمة. ومن خلال عملية بناء الذات الحضارية، تواجه الأمة حالة الهزيمة التاريخية والحضارية التى تعانى منها.

من هنا اتضح أن الدين هو الملاذ الحضارى الآمن للأمة، أى أنه مصدر هويتها ومرجعيتها، ومصدر ذاتها الحضارية، والنقطة التى تربط مراحلها التاريخية. فلجأت الأمة للدين فى عملية إحياء دينى واسعة، بدأت منذ سبعينيات القرن العشرين. وفى تلك العملية استعاد الدين دوره بوصفه مصدرًا للمرجعية والهوية، ومصدرًا لتعريف الشعوب لنفسها. والحاصل أن بعد تفكك الأمة الإسلامية إلى دول قومية قطرية، وبعد ما عانته الأمة من هزائم وتراجع حضارى، بدأت مرحلة الخروج من تلك الحالة باستعادة المشترك الذى بنيت الأمة على أساسه، وهو الدين. فلم تلجأ الشعوب إلى القومية تبنى عليها هويتها؛ لأن من القومية تفككت الأمة، بل وتفككت الشعوب، ومن داخل النزعة القومية تراجعت الأمة حضاريًا، وهزمت أمام أعدائها، بل إن النزعة القومية كانت الباب الذى

دخلت منه قوى الهيمنة الخارجية، التى فككت الأمة الإسلامية، بتفكيك دولتها ووحدتها السياسية.

الإحياء الدينى خيار المستقبل

الناظر إلى حالة الشعوب العربية والإسلامية، يدرك أن عملية الإحياء الدينى مثلت الخيار المستقبلى للأمة، ولم تمثل حالة وقتية لمواجهة ما تعانى منه الأمة من تراجع وأزمات. فالإحياء الدينى لم يكن مرحلة لمواجهة أزمة مجتمعية فقط، بل مثل بداية لمرحلة تاريخية جديدة. فهناك فرق بين اللجوء للدين لمواجهة أزمة، وبين اللجوء للدين لبناء مستقبل جديد. وهو الفرق بين المرحلة الأولى من الإحياء الدينى والمراحل التالية له. ففى البداية ظهر اللجوء إلى الدين، فى صورة حالة دينية وروحية، وردود فعل دينية على الأوضاع القائمة، وكأنه رد فعل على ما يحدث للأمة، كما حدث بعد هزيمة عام ١٩٦٧، والتى لم تكن هزيمة للدول التى تعرضت للاحتلال الإسرائيلى فقط، بل كان هزيمة للأمة كلها. وفى مرحلة رد الفعل، تظهر فورة دينية، وصحوة دينية، تنتشر بسرعة، وتظهر سريعًا، دون أن تحقق العمق الكافى. وتلك كانت مرحلة رد الفعل، ولكن مرحلة رد الفعل لم تستمر، بل استمر الإحياء الدينى يتعمق أكثر فأكثر، حتى بعد الانتصارات التى تحققت على العدو الإسرائيلى، وبعد التغييرات الواسعة الحادثة فى حياة الشعوب العربية والإسلامية.

لقد ظل مسار الإحياء الدينى مستمرًا، فى مراحل التقدم النسبى، ومراحل التراجع، ومع ظهور الأزمات الاقتصادية، ومع تراجعها. واستمرت موجات الإحياء الدينى فى الدول التى تعانى اقتصاديًا، وفى الدول التى تحقق طفرات اقتصادية، وفى الدول التى حققت نموًا اقتصاديًا واضحًا. فمسار حركة الإحياء الدينى ظل هو المسار المستمر فى كل الظروف، ليتأكد أنه لم يكن رد فعل على واقعة بعينها، ولم يكن لحظة هروب من الواقع، بل كان لحظة مواجهة مع الواقع، مواجهة رأت فيها الأمة أن مستقبلها يتحدد من خلال هويتها الحضارية التاريخية، والتى يمثل الدين مركزها الأساسى.

الأمة تتجاوز القومية

ومع عملية الإحياء الدينى، مثلت الصحوة الإسلامية حالة استرجاع لهوية الأمة الواحدة، واسترجاع لوحدة الأمة. وكانت تيارات الصحوة الإسلامية عابرة لكل حدود

قومية، تسرى فى جسد الأمة فى كل أوطانه، وتمثل تيارات عابرة للقومية، لتمثل بذلك تيارات الأمة الصاعدة، التى لا تعرف حدوداً جغرافية. فلم نعرف حركات إسلامية قومية، ولم نعرف تيارات تتميز عن بعضها بهوية قومية، بل عرفنا تيارات إسلامية متنوعة، ولكنها جميعًا كانت عابرة للقومية. لذا لم تكن حركة الإحياء الدينى، حركة قومية بأى معنى من المعانى، بل كانت حركة عابرة للقومية بكل معنى الكلمة.

لذا يمكن القول: إن حركة الإحياء الدينى تقوم بإعادة القومية إلى موضعها الصحيح من وجهة نظر الأمة، بوصفها مكون من مكونات الهوية الفرعية، وليس المكون الرئيس لها. وفى مسار الإحياء الدينى، تم عبور القومية، ولم تعد هوية جامعة مانعة، بل أصبحت هوية جامعة غير مانعة، فهى تجمع قوم من أقوام الأمة، ولكنها لا تفرق بينهم وبين غيرهم من الأقوام، بل تجعل تلك الأقوام، وتلك الأوطان، مكون فى الوطن الإسلامى الأكبر. تلك التحولات لم تكن مجرد تحولات عابرة، بل أصبحت تمثل حالة تاريخية مهمة، فقد أصبحت حركة الصحوة الإسلامية عابرة للقومية، وفى الوقت نفسه عابرة للدول القائمة، فهى حالة توحد الأمة بعيداً عن تفرق دولها، وتتجاوز الدول القومية القطرية المتفرقة، لتصنع حالة تاريخية توحد الأمة من جديد، داخل تيار الصحوة الإسلامية الواسع، بكل روافده.

الرد على العلمانية الدنيوية

الناظر لمسار الدول الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية، والناظر إلى الطبقات الحاكمة، يجد توجهًا علمانيًا واضحًا، تختلف درجته من بلد إلى آخر. فلقد توجه النظام الرسمى العربى والإسلامى، نحو العلمانية مع توجهه للتحالف مع الغرب العلمانى. ورغم تلك الهجمة العلمانية الدنيوية الرسمية، والتى تتعرض لها الأمة منذ عقود وأكثر، نجد تيار الإحياء الدينى يتجه فى مسار آخر، ليبنى مجتمعًا معاديًا للعلمانية بكل صورها، ويبنى مجتمعًا يقاوم الدنيوية. ففى الوقت الذى تبنى فيه الدول على مرجعية دنيوية غير دينية، يبنى المجتمع نفسه من خلال تيارات الصحوة الدينية، بصورة دينية الأساس والهوية. فالمجتمع يزداد تدينًا، والدولة تزداد علمانية.

هنا ظهر رفض المجتمعات لهوية الدولة، وللهوية العلمانية، وللمرجعية الدنيوية غير

الدينية، فى صورة تيار مستمر للصحوة الإسلامية، والإحياء الدينى، ليس فقط لدى المسلمين، بل أيضًا لدى غير المسلمين. فكل مكونات الأمة من مسلمين وغير مسلمين، تتجه نحو الإحياء الدينى، لتجعل الدين هو المرجعية العليا التى تتحدد على أساسها الهوية، ويتحدد على أساسها النظام العام. وبهذا ردت مجتمعات الأمة على علمانية النظم الحاكمة. وأصبحنا بصدد عملية علمنة رسمية وعملية تدين شعبية مضادة لها.

تنوعات تيار الإحياء الدينى

تعددت تيارات حركة الإحياء الدينى، وتغير وضعها النسبى من مرحلة إلى أخرى، وتشكلت تيارات أساسية وأخرى فرعية، وتراجعت تيارات ثم عادت للنمو مرة أخرى. وظن البعض أن تلك التحولات، هى تحولات فى مسار حركة الإحياء الدينى، ومسار تيار الصحوة الإسلامية. ولكنها فى الواقع، عبرت عن تنوعات داخل المجتمعات العربية والإسلامية، فجاءت تيارات الصحوة الإسلامية، متنوعة بقدر تنوع فئات المجتمعات وشرائحها المختلفة. ولم تكن تحولات الصحوة الإسلامية، تحولات فى مسارها بقدر ما كانت تحولات فى نوعية الفئات المنتمية لها.

ومع كل مرحلة جديدة من مراحل الإحياء الدينى، نجد شرائح جديدة تنتمى لتيار الإحياء الدينى، ونجد توسع فى قاعدة تيارات الصحوة الإسلامية. فكل تيار أصبح يجذب قطاعًا ما من المجتمعات، ومع تعدد التيارات، تم جذب قطاعات أوسع من المجتمعات العربية والإسلامية. فداخل كل مجتمع تنوع، يكشف عن نفسه فى تنوع تيارات الصحوة الإسلامية، ولكن كل هذه التيارات الفرعية، تشكل معًا تيارًا واحدًا له وجهة واحدة، فهى جميعًا تبنى الهوية الحضارية الإسلامية الواحدة، والجامعة لكل شعوب وأوطان الأمة الإسلامية. لذا أصبح تنوع التيارات الإسلامية جزءًا من التنوع والثراء الداخلى الطبيعى داخل المجتمعات العربية والإسلامية.

هى إذن، ليست تحولات فى مسار تيار الصحوة الإسلامية، وليست مراحل لنهاية تيار الصحوة الإسلامية، أو مراحل تغيره من داخله لدرجة تدفع هذا التيار إلى نهاية حتمية معينة، بل هى تنوعات داخل المسار الصاعد لتيار الصحوة الإسلامية، جعله بالفعل تيارًا جامعًا لأغلبية جماهير الأمة الإسلامية. ويتضح من تيارات الصحوة الإسلامية أنها تبنى

الرابط الأساسى للهوية الحضارية، ولكنها تتنوع فى تعريفها للرؤية الفكرية، مما يكشف عن ظاهرة التنوع فى إطار الوحدة، والتى تميز الحضارة الإسلامية، وتمثل أحد أبزر ملامحها التى تميزها عن غيرها من الحضارات. لذا فكل التيارات تنمو وتنضح وتطور فكرها، وربما يظهر تيار فى مرحلة بصورة أكبر، أو يتراجع تيار فى مرحلة أخرى، أو تختفى بعض التيارات أو تظهر تيارات جديدة، ولكن الصورة الكلية لتيار الصحوة الإسلامية، توضح أنه يبنى لنفسه تياراته الأساسية، والتى تعبر عن تنوعه الداخلى، رغم وحدة أسسه وغاياته ومقاصده.

معارك الأمة

حولت حركة الإحياء الدينى المعارك الأساسية للأمة من معارك وطنية قومية قطرية إلى معارك جامعة، وأسقطت المعارك القومية القطرية التى ما زالت تغرق فيها الدول فى المنطقة العربية والإسلامية. فأصبحنا أمام نوعين من المعارك، معارك الأمة، ومعارك الدولة القومية القطرية، الأولى تهم الأمة بكل شعوبها وأوطانها، والثانية تهم النظام الرسمى ونخبة العلمانية. وبهذا تفرقت الحالة بين الأمة وبين نظامها الرسمى، وحددت الأمة معاركها الأساسية، فى مواجهة كل عدوان عليها، فأصبحت المعركة الأولى فى القدس، وتحرير فلسطين، وتحرير كل أرض تعرضت للاعتداء الغربى، فمعركة التحرير هى المعركة الأولى للأمة.

ومن معركة التحرير فى مواجهة الغزو والاحتلال العسكرى، ظهرت معركة التحرير فى مواجهة الهيمنة الغربية على المنطقة، بكل أشكالها السياسية والاقتصادية. وتبلورت معركة الأمة تجاه العدوان الثقافى والحضارى الذى تعرضت له، من خلال عملية التغريب والعولمة والعلمنة. وبهذا حددت الأمة معاركها الأساسية تجاه العدوان الواقع عليها، وعلى هويتها. وبدأت تتبلور معركة الأمة الشاملة، وهى معركة فى مواجهة العدوان الخارجى، مما جعلها معركة فى مواجهة القوى المتحالفة مع العدوان الخارجى، والنخب المتحالفة مع الغرب، ومع كل القوى المشتركة فى عملية التغريب والعلمنة، فأصبحت الأمة تدرك خطورة الاستعمار المحلى، والذى يقوم بدور الوكيل عن الاستعمار الخارجى.

ومع توسع فكرة المواجهة مع القوى الغربية المهيمنة والقوى المتحالفة معها، برزت

أهمية وحدة الأمة كشرط من شروط نصرتها ونهضتها، وأصبح حلم الوحدة الإسلامية يعود من جديد، بوصفه أمل المستقبل، والذى تتأسس عليه قدرة الأمة على التحرير وتحقيق الاستقلال.

الحلم البديل

الناظر إلى العقود الماضية، منذ بداية الصحوة الدينية فى المنطقة العربية والإسلامية، يلاحظ ملامح تلك العملية المستمرة لبناء حلم بديل يختلف عن الواقع الحالى، حلم يجمع الأمة فى مواجهة كل أعدائها، وفى مواجهة التخلف والتراجع والتردى الحضارى، وفى مواجهة كل القوى والتيارات والنخب التى تريد تفكيك الأمة، وتحويلها إلى قوميات متنازعة وأقطار متفرقة. بناء الحلم مثل جوهر تيار الصحوة الإسلامية، وجوهر عملية الإحياء الدينى؛ لأنه شكل الرؤية التى تسعى لها الأمة، وحدد ملامح المستقبل المنشود. فالإحياء الدينى لم يكن حالة روحية خاصة أو فردية، بل كان حالة جماعية، ولم يكن حالة حياتية أو اجتماعية ضيقة، بل كان حالة حضارية واسعة. فعملية الإحياء الدينى مثلت مسار الأمة فى مواجهة واقعها الراهن، وأصبحت هى العملية التى تبنى مسار الأمة فى المستقبل، مما جعلها تمثل الخط الرئيس فى تاريخ الأمة. لهذا أصبح الإحياء الدينى، هو عملية تحرير واسعة للأمة، من أجل تحقيق استقلالها الحضارى الشامل، والذى يمكنها من بناء مستقبلها المنشود.

(٨)
الحركة الإسلامية والاحتجاج الحضارى

النظر للحركة الإسلامية بوصفها حركة اجتماعية يتبنى المنتمون لها رؤية خاصة يعرضونها على المجتمع، يحول دون فهم العلاقة بين الحركة الإسلامية وحالة المجتمع نفسه. فكل مرحلة من مراحل تاريخ الحركة الإسلامية عبرت عن حالة المجتمع، وكانت التعبير المنظم عن موقف المجتمع من التحديات التى تواجهه. فلم تأت الحركة الإسلامية بفكرة من خارج المجتمع، ولم تأت برؤية جديدة تعرضها على المجتمعَ، بل كانت تعبيراً عن الموروث الحضارى للمجتمعِ فى مواجهة التحديات التى تواجهه. هى إذن تمثل

الاحتجاج الحضارى على أوضاع المجتمع، والنابع من مرجعية المجتمع، والموروث الحضارى، فى مواجهة ما آلت له أوضاع المجتمع.

لذا تصاعدت الحركة الإسلامية تبعًا للظرف الذى تمر به المجتمعات العربية والإسلامية، وأيضًا تنوعت تلك الحركة تبعًا لما يحدث من تغييرات فى التحديات التى تواجه المجتمعات، وتنوعت أيضًا وسائل الحركة الإسلامية، تبعًا لطبيعة الظرف الذى تواجهه المجتمعات. فكانت فى كل حالاتها ممثلاً عن المجتمعات تنوب عنها فى الاحتجاج على الأوضاع القائمة. والحركة الإسلامية تمثل شكلاً من أشكال الحركات الاجتماعية والحضارية، ولكنها لم تكن تمثل مجرد رؤية جديدة تطرح على المجتمع، بل مثلت حركة اجتماعية احتجاجية تقاوم الظروف التى يتعرض لها المجتمع وتخرجه من الموروث الحضارى، وتخرجه أيضًا من مرجعيته.

فقد نشأت الحركة الإسلامية المعاصرة بوصفها ليست تيارًا من تيارات الفكرة الإسلامية، بل نشأت كتيار يستعيد الفكرة الإسلامية برمتها، حتى وإن تنوعت طرق ومناهج الحركات الإسلامية. فهى ليست تيارًا فكريًا أو مذهبيًا داخل المرجعية الإسلامية، مثل التيارات التى تشكلت عبر التاريخ الإسلامى، لكنها حركات تعمل على استعادة المرجعية الإسلامية أساسًا، لتعيد البناء الحضارى للأمة. فلم يكن الهدف من الحركات الإسلامية هو إضافة تيار فكرى جديد للمرجعية الإسلامية، بقدر ما كان هدفها استعادة تلك المرجعية من حيث الأساس.

الاختلاف فى الشدة

النظر للحركات الإسلامية دون النظر للواقع المحيط بها، لا يكشف عن دور تلك الحركات، والأهداف التى حركتها. فقد تنوعت استجابات الحركات الإسلامية تبعًا لتغير الواقع، فلم يحدث الخروج من المرجعية الإسلامية مرة واحدة، لذا لم تكن التحديات التى تواجهها الحركات الإسلامية واحدة عبر المراحل التاريخية التى أعقبت سقوط الخلافة العثمانية. ولكن الهدف الذى جمع الحركات الإسلامية فى كل مراحلها، كان استعادة وحدة الأمة، بوصفه العنوان الحقيقى لاستعادة المرجعية الإسلامية.

ولقد ظهرت الحركة الإسلامية فى موجاتها المتتالية مع بدايات الخروج من المرجعية الحضارية للأمة، من قبل النظم السياسية الحاكمة، وتحت تأثير الاستعمار الغربى أولاً ثم الهيمنة الغربية السياسية. ولكن مع بداية مسار الحركة الإسلامية، كان مسار الخروج من مرجعية الأمة يبدأ ويستمر ويزداد شدة، ومعه تعددت الاستجابات من الحركات الإسلامية، وظهرت الحركات الأكثر شدة أو عنفًا أو تزمتًا. ولم ينظر لتلك الحركات بوصفها استجابة لشدة الخروج من مرجعية الأمة، بقدر ما نظر لها بوصفها خيارات متشددة أو متطرفة. والواقع أنها كانت استجابات تماثل الخطر الذى تواجهه فى الشدة. فظهور الحركات المتشددة، عبر عن حجم المخاطر التى تواجه المجتمعات، وحجم الخروج الحادث عن مرجعية الأمة.

لذا لم يكن النظر إلى التشدد بوصفه اختيارًا فكريًا أمرًا صائبًا، فهو فى الواقع اختيارًا حركيًا، يستجيب إلى شدة موجات الغزو الخارجى، سواء السياسى أو الفكرى والثقافى والحضارى. وإذا نظر إلى التيار المتشدد داخل التيار الإسلامى، بوصفه استجابة لشدة المخاطر التى تواجه الأمة، يمكن فهم مسار التيار الإسلامى، فهو حركة احتجاج على إخراج الأمة من هويتها، وبالتالى يتزايد هذا الاحتجاج شدة، كلما تزايد إخراج الأمة من مرجعيتها. وما يحدث هو إخراج للأمة، وليس خروجًا طوعيًا لها؛ لأن الأمة تتعرض لغزو حضارى منظم، يستخدم القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية، ويستخدم أيضًا الوسائل الثقافية والحضارية. لذا فالأمة تقع تحت ضغط خارجى، وقوى داخلية متحالفة مع الخارج، تفرض عليها مرجعية وافدة، وتحاول إخراجها من مرجعيتها التاريخية.

بين الدفاع والنهوض

مع تنوع طرق الحركات الإسلامية فى مواجهة تحدى الغزو الحضارى، نجد حركات تميل للدفاع عن الأمة، وتهتم بعملية تحصين الأمة وتحصين الفرد، وحركات أخرى تهتم بالإصلاح الحضارى الشامل، حتى تغير واقع الأمة. والناظر لهذا التنوع، يجد غلبة عملية الدفاع فى مراحل، وغلبة عملية الإصلاح فى مراحل أخرى، تبعًا لرؤية كل حركة إسلامية لحال الأمة، وأيضًا تبعًا لوضع الأمة نفسه. وعملية الدفاع تمثل مرحلة أساسية تسبق المبادرة والإصلاح والتغيير، ولكن شدة التحديات التى تواجه الأمة تدفع بعض الحركات إلى

التركيز على مرحلة الدفاع عن الذات الحضارية، وتركز على تحصين الفرد ضد الموجات التى تستهدف ذاته الحضارية وقيمه العليا. وغالب حركات الدفاع تميل إلى التشدد، فى حين أن حركات الإصلاح تميل إلى التجديد؛ لأن عملية الدفاع تحتاج إلى تأسيس الملامح المركزية للهوية الحضارية، والتأكد من فصلها فصلاً كاملاً عن كل ملمح من ملامح الوافد. أما عملية الإصلاح فتهدف إلى تغيير ملامح العصر، واستعادة المرجعية الإسلامية لبناء واقع جديد يستند لمرجعية الأمة.

هذا التنوع بين حالة الدفاع الحضارى، وحالة الهجوم الحضارى، إذا صح التعبير، تنتج من تعدد مواقف الحركات الإسلامية تجاه التحديات التى تواجهها الأمة. فالبعض يشعر بمدى ضعف البنية الداخلية للفرد والمجتمع، ويركز على عملية التحصين، والبعض يرى أهمية الدخول فى عملية الإصلاح والتغيير؛ لأن بقاء الواقع الراهن سوف يمثل تهديداً مستمراً للأمة وهويتها. ورغم هذا التنوع والاختلاف، بين عملية الدفاع وعملية الإصلاح، وبين أهداف كل حركة إسلامية، إلا أن التكامل بين تلك العمليات أكبر من الخلاف الظاهر بين الحركات الإسلامية. فبين الحركات الإسلامية جدل حول التباينات بينهم، يصل لحد الخلاف والاختلاف، وربما المواجهة أحياناً. ولكن النظرة إلى الواقع الاجتماعى للأمة، تشير إلى تكامل أدوار الحركات الإسلامية، رغم كل التباين بينها، فإنها فى النهاية تعيد المرجعية الإسلامية للحضور الاجتماعى والحضارى، وتجعلها حاضرة فى الواقع بقوة. وما تحققه كل الحركات الإسلامية من حضور واستعادة للمرجعية الحضارية، يبنى الوعى العميق بالهوية الحضارية للأمة، ويجعل تلك الهوية الإسلامية حاضرة فى الواقع بقوة تواجه قوة حضور الهويات الوافدة والثقافات الغازية.

ومع تزايد حالة حضور المرجعية الإسلامية فى المجتمع، بكل صورها المتعددة، والمتعارضة أحياناً، تصبح الهوية الوافدة غريبة ومطرودة. وتكتمل حلقات التمرد على الهوية الوافدة، وعلى الحضارة الغازية، بقدر ما يظهر المجتمع صورة مختلفة معها ومعارضة لها.

ظاهرة العنف

تتبع إدانة العنف بكل أشكاله من مداخل أخلاقية ودينية، تتعلق بنتائج استخدام السلاح. كما ترتبط إدانة العنف بعدم مناسبته للتغيير الداخلى؛ لأنه يؤدى إلى مواجهات مسلحة تضر المجتمعات. وهناك بالطبع العديد من التحفظات على استخدام العنف بكل أشكاله. ولكن المقاومة والجهاد المسلح ضد العدو يظل أمرًا مشروعًا فى كل الأوقات والأعراف. وهناك أيضًا أشكال أخرى من العنف، وهى التى تستخدمها الأنظمة فى مواجهة المجتمعات، فلم تفرض المرجعيات الوافدة على مجتمعاتنا إلا باستخدام السلاح، سواء كان سلاح العدو الخارجى، أو سلاح الاستبداد الداخلى.

لكن ظاهرة العنف من جانب آخر، مثلت حالة اجتماعية مهمة، فهى كانت وما زالت تمثل ذروة الرفض الاجتماعى للواقع المعاش. فتزايد حالة الرفض لمجمل الأوضاع المعاشة، مع عدم وجود سبل لتغيير الواقع، وفرض هذا الواقع بالقوة أو بالسلطة على المجتمع، يؤدى إلى ظهور العنف. فهو حالة رفض عنيف لأوضاع مرفوضة. لذا جاء العنف فى شكل موجات متتابعة ومتتالية، تعبر عن حالة رفض مجتمعى لما يحدث للأمة. ولكن هذه الظاهرة لم تستمر فى مسار واحد، سواء متصاعد أو هابط، بل ظلت تمثل صرخة فى مواجهة الأوضاع المتردية للأمة، تتصاعد حينًا وتتوارى أحيانًا أخرى.

والملاحظ أن تمدد الحركات الإسلامية السلمية يقلل من موجات العنف. فكل حصار لحالة الاحتجاج الحضارى التى تمثلها الحركة الإسلامية، يؤدى إلى ظهور موجات من العنف. فلم يكن العنف موقفًا فكريًا أو سياسيًا، كما يظن البعض، بقدر ما كان استجابة لحالة الضغط الشديد الذى تتعرض له الأمة. فالعنف ليس فكرة، ولكنه موقف من حالة تتعرض لها الأمة. لذا أصبح الخروج من تلك الحالة، يؤدى إلى الخروج من دائرة العنف. كما أن الخروج من حالة الإبادة الحضارية يؤدى إلى تراجع التشدد، وعمليات الدفاع عن النفس لصالح عملية البناء والنهوض.

حركة شاملة

وقفت كل الحركات الإسلامية تحت العنوان الإسلامى؛ لأنها توجهت مباشرة لمسألة المرجعية العليا. فلم تكن المشكلة فى جانب من الجوانب، أو فى سياسة ما أو فكرة ما،

ولكن المشكلة التى تعرضت لها الأمة كانت تغيير مرجعيتها العليا، لذا وقفت الحركات الإسلامية فى مواجهة التعدى على مرجعية الأمة، حتى تستعيدها مرة أخرى. وكأن المرجعية الإسلامية عندما نحيت من النظام العام، حملتها الحركات الإسلامية، فلم تسقط رايتها بوصفها مرجعية عليا، بل انتقلت الراية من الدولة إلى الحركة الإسلامية. فلم تعد الدول تحمل الراية الإسلامية، فأصبحت الحركات الإسلامية تحمل تلك الراية، حتى تعيدها مرة أخرى إلى الدولة.

من هنا بدأت المواجهة بين الحركة الإسلامية والدولة، فقد حملت الحركة الإسلامية المرجعية الإسلامية حتى تعيدها للدولة، ولكن من بنى تلك الدولة العلمانية، ومن يحكمها ومن يحميها، لا يريد تلك المرجعية مرة أخرى، بل يقاوم رجوع المرجعية الإسلامية للدولة. وهذا ما أكسب المواجهة طابعها الكلى والشامل، حتى باتت مواجهة بين نظامين لا علاقة لأحدهما بالآخر، وهو ما جعل المواجهة والخصومة بين الدولة والحركة الإسلامية، تصل إلى ما وصلت له من شدة. فالمسألة لم تكن تتعلق بقضية فرعية، بل بقضية مرجعية الدولة ونظامها السياسى، فهى إذن اختلاف فى الجوهر وليس فى الفروع، وهو اختلاف كلى وليس اختلافًا جزئيًا.

والدولة التى تخلت عن المرجعية الإسلامية، لا تستطيع تحمل وجود الحركة الإسلامية التى تحمل تلك المرجعية نيابة عنها، وتحافظ عليها، وتريد إرجاعها للدولة مرة أخرى. فمجرد وجود الحركة الإسلامية، حتى وإن لم تقم بأى دور سياسى أو لم تواجه الدولة، أصبح دليل إدانة للدولة. فوجود حركة إسلامية تطالب باستعادة المرجعية الإسلامية، هو دليل على أن تلك المرجعية تم تنحيتها، وبالتالى فهو دليل على أن الدولة تخلت عن المرجعية الإسلامية. ومن هنا حدثت المواجهة المستمرة بين الدولة والحركة الإسلامية، فهى مواجهة بين مرجعية وافدة تحملها الدولة، ومرجعية موروثة تحملها الحركة الإسلامية.

الحركة والمجتمع

ظل موضع الحركة الإسلامية فى المجتمع، مع كل التغيرات، يمثل رأس الحربة للمجتمع، الذى يقود حركة المجتمع لاستعادة هويته، والدفاع عن ذاته الحضارية. فالحركة الإسلامية هى تعبير عن موقف اجتماعى أصيل، يبحث عن الهوية الحضارية للأمة، ويريد

تحقيق النهوض والوحدة. فالحركة الإسلامية هى إفراز للمجتمع، تنبع منه، وتعبر عن أزماته، وتعبر عن تطلعاته.

والعلاقة بين الحركة الإسلامية والمجتمع لا تقاس بعدد المنتمين للحركة الإسلامية، أو بعدد المؤيدين لها، ولكن تقاس فى الواقع بمدى التقارب بين الفكرة السائدة لدى الحركة الإسلامية، والفكرة السائدة لدى المجتمع. وهو ما يكشف عن التوافق بين الغاية النهائية للحركة، والغاية النهائية للمجتمع. لذا تبلورت مسارات الحركة الإسلامية، ومسارات المجتمعات العربية والإسلامية، حول قضية الشريعة الإسلامية، فقد أصبحت الشريعة هى العنوان الأبرز لفكرة المرجعية. فمع تطبيق الشريعة تتغير المرجعية وتستعاد المرجعية الإسلامية. وبهذا يتشكل التوافق الحادث بين المجتمع والحركة الإسلامية، فهو ليس توافقًا على رؤية فكرية أو توجهات فرعية، ولكنه توافق من حيث المبدأ. وتلك مسألة مهمة، فالناظر للحركات الإسلامية يراها تيارات اجتماعية وسياسية، وهذا واقع بالفعل، ولكنها فى مجملها تمثل اختيارًا مركزيًا أساسيًا بغض النظر عن مواقف التيارات الفرعية. فقضية الحركة الإسلامية تتعلق بالقضية المركزية، وتتبلور حول وحدة الأمة السياسية وتحرير فلسطين وتطبيق الشريعة الإسلامية، مما يجعل كل الحركات الإسلامية تستهدف غاية واحدة، حتى مع تنوع الطرق والسبل. ومع تبنى المجتمعات لتلك الغاية تتحقق العلاقة العضوية بين الحركة الإسلامية والمجتمعات.

فالحركة الإسلامية، هى الصوت المسموع للمجتمع الصامت، وهى الحركة المرئية لحالة السكون المجتمعى، وهى عنوان التوجهات الصامتة للمجتمع، وهى إفراز للاحتجاج المجتمعى على الغزو الحضارى، وهى أيضًا نتاج تحرك المجتمع نحو استعادة مرجعيته.

(٩)
حلم الدولة البديلة

تتشكل رؤية المجتمع لواقعه من خلال ما يراه حوله، فصورة الحياة الراهنة تشكل موقف المجتمع من الواقع، وبالتالى تشكل موقف المجتمع من المستقبل الذى ينشده. ومن موقف المجتمع تجاه واقعه، تتشكل رؤية المجتمع تجاه الدولة القائمة، والتى تمثل نظام الحكم بكل جوانبه. وكلما كان الواقع مرفوضًا كانت الدولة أيضًا مرفوضة والعكس صحيح.

فالنظام السياسى، وفى مركزه الدولة، يمثل المسئول الأول عن الحالة العامة للمجتمع؛ لأن الدولة هى المؤسسة الكبرى صاحبة التأثير والسلطة، وهى المؤسسة صاحبة الدور الأكبر فى التأثير على الحياة.

وما يحدث فى مجتمعات وأوطان الأمة الإسلامية، يشكل مسار المستقبل، فكلما كانت الدول القائمة مقبولة، تشكلت حالة من الرضا عن الواقع الحالى، تدعم بقاء الأوضاع. وكلما كانت الدول القائمة مرفوضة، تشكلت رؤى تدفع نحو التغيير، والبحث عن دولة بديلة. فتتشكل مواقف المجتمعات من واقعها، وينعكس ذلك على موقفها من النظام السياسى الحاكم، مما يشكل مسار المجتمعات فى المستقبل، ويحدد مآل النظم السياسية القائمة.

لقد اكتملت دورة كاملة للدول القائمة بعد عهد الاستقلال من الاستعمار العسكرى، فالاستعمار المباشر عاد مرة أخرى فى العديد من الدول مثل العراق وأفغانستان، وظل الاستعمار الاستيطانى الإسرائيلى قائمًا. وعادت الهيمنة الغربية غير المباشرة مرة أخرى على المنطقة، حتى باتت الدول العربية والإسلامية تدار من الخارج. ولقد انتهت العديد من أحلام التقدم والتنمية، بواقع يؤكد على أن الهيمنة الغربية تعوق عملية التنمية، كما يؤكد على أن العديد من الدول القائمة غير قادرة على تحقيق التنمية. وباتت كل محاولات الوحدة ذكرى فى التاريخ، حتى أن أضعف مستويات التنسيق والتعاون بين الدول العربية والإسلامية تفشل. تلك كلها علامات لفشل الدول القائمة فى تحقيق الأهداف التى رفعتها. وعندما تفشل الدولة فى تحقيق الغايات التى تنادى بها وتعلنها، تتحول إلى دولة فاشلة، ويقل مدى الرضا والقبول لهذه الدولة تدريجيًا، حتى تصبح دولة مرفوضة، ولا تلقى القبول اللازم لبقائها.

بهذا تتشكل الدولة الفاشلة، وهى الدولة التى تفشل فى تحقيق ما تدعيه من أهداف، وتفشل فى الحصول على رضا عامة الناس عن أدائها، وتفشل فى تحقيق أحلام وأمانى المجتمع الذى تمثله. وعندما تتبلور صورة الدولة الفاشلة، تبدأ عجلة التغيير فى الدوران. وهنا تبرز المواجهة بين الدولة القائمة والدولة البديلة، أى بين ما هو قائم وما يتمنى المجتمع حدوثه فى المستقبل. ومن خلال مدى الفجوة بين الواقع الراهن والواقع المنشود، تتبلور

حالة الدفع نحو التغيير، وتتشكل مرحلة المواجهة أو الصراع، بين الوضع القائم وبين رغبات المجتمعات.

تلك هى حالة أوطان الأمة الإسلامية، فهى تمر بلحظة تشكل مرحلة التغيير، بعدما تجسدت صورة الدولة الفاشلة، بأكثر من قدرة المجتمع على التحمل. ومع بقاء الدولة الفاشلة مهيمنة على السلطة، تظهر صورة الدولة البديلة، بوصفها نقيضًا للوضع القائم. ومع المفارقة بين صورة الدولة القائمة، والدولة البديلة، تتشكل طاقة التغيير والرغبة فيه، وتتضح معالم التغيير المنشود، وتتشكل رؤية المجتمع عن المستقبل المنشود. ولكن المواجهة بين دولة قائمة ودولة منشودة، هى أشرس مواجهة، فهى مواجهة مع طبقة حاكمة لا تريد تغيير توجهاتها، ولا تريد الخروج من السلطة، بل تريد البقاء، وتخشى لحظة الخروج والحساب. لذا تعمل الدول القائمة على هدم حلم المجتمعات، ومنعها من تصور الدولة البديلة، ومنعها من التشبث بحلم جديد، حتى لا تتحول تلك الأحلام إلى طاقة فعل فى مواجهة النظام السياسى الحاكم، من أجل إقامة دولة بديلة.

الدولة البديلة

فى كل أوطان الأمة الإسلامية تتعدد أحلام الناس، بين الرغبة فى تحقيق التقدم والحياة الكريمة، وبين الرغبة فى التصدى للعدوان الخارجى، والرغبة فى تحقيق القيم الحضارية والهوية الخاصة، وتحقيق الموضع المناسب للأمة فى النظام الدولى. فهى رغبات تمتد من الخاص إلى العام، ولا تتوقف على ما هو خاص، أو ما هو عام. فجملة أوضاع المجتمع تتحدد من خلال حالته الداخلية وموضعه الخارجى. والمجتمعات تصل لحالة الرضا، عندما تحقق الحياة الكريمة، وتحقق قيمها، وتحقق استقلالها، وتحقق مكانتها بين دول العالم. ولا يمكن فصل رغبة عن أخرى، ولكن المجتمعات تقدم بعض الرغبات أحيانًا، وتقدم رغبات أخرى أحيانًا أخرى. وترتيب الرغبات لا يعنى انتهاء رغبة ما، أو تقدم رغبة على غيرها، ولكن تعبر عن الواقع الراهن والمشكلات التى يواجهها المجتمع.

ومجتمعات الأمة الإسلامية تواجه مشكلة تردى مستوى الحياة، ومشكلة التراجع الحضارى، وتراجع القيم الأصيلة، ومشكلة التراجع أمام القوى الخارجية، ومشكلة تكرار العدوان الخارجى، واستمرار الهيمنة الخارجية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلى لأرض

فلسطين، وهى من أراضى الأمة المقدسة. لذا لم تعد قضية تتقدم على أخرى، بل تزاوجت القضايا معًا، بسبب حالة التردى الشامل. وهو ما شكل تصور المجتمعات عن الدولة البديلة.

فالدولة البديلة، هى الدولة التى ترفع القيم العليا للأمة، وتتمسك بمرجعيتها التاريخية والحضارية، وهى التى تعيد المرجعية الإسلامية، وتعيد وحدة الأمة الإسلامية، وتدافع عن كل أراضى الأمة فى مواجهة الأعداء، وتحرر كل بلاد الأمة، وتعمل على تحقيق التقدم، وتعيد موضع الأمة فى المستوى الدولى، وتحقق الرسالة الحضارية للأمة الإسلامية. فهى الدولة النقيض للوضع الحالى، لذا أصبحت الدولة البديلة، وأصبحت الحلم الذى ينمو داخل العقل الجمعى للأمة. فالدول القائمة لم تعد مرفوضة لسبب محدد، بل أصبحت مرفوضة بالكامل؛ لأنها لم تعد تقوم بأى دور تطلبه منها الأمة، وبسبب الفشل الكامل للدولة القائمة، أصبح نمو حلم الدولة البديلة ممكنًا.

فكل مجتمع إنسانى يمكن أن يقبل حياة تلبى بعض ما يريد، وليس كل ما يريد، لذا تمكنت الدول القومية القطرية من الاستمرار لفترة، وتمكنت من جذب تأييد الجماهير لها فى فترات؛ لأنها كانت تقوم ببعض ما يحتاجه المجتمع منها. وفى مقابل تلبية بعض ما يريده المجتمع، تم التغاضى عن نقاط ضعف تلك الدول. ولكن عندما أصبحت الدولة لا تلبى كل ما يطلبه منها المجتمع، أو معظم ما يطلبه منها، لم تعد تلك الدول مقبولة. لذا كان البديل فى دولة بديلة، دولة تمثل ما يريده المجتمع.

والدولة البديلة، هى حلم أو رغبة أو تمنى يظهر لدى المجتمع، ويتمدد فى مختلف مجتمعات الأمة الإسلامية. فترى الجماهير أنها تريد دولة تقوم بمسئوليات محددة وأدوار بعينها، وتحمل هوية محددة ومرجعية معينة. وبهذا يتشكل لدى عامة الناس صورة الدولة المقبولة، كنقيض للدولة القائمة. وهذا ما يجرى فى مجتمعات الأمة الإسلامية، دولة قائمة تزداد فشلاً، وتصور عن دولة بديلة يزداد وضوحا.

الدولة الوافدة

حالة الانفصال بين المجتمعات والدولة القائمة، والتى تحدث تدريجيًا عبر العقود، تشكل صورة الدولة الوافدة، أو الدولة المستوردة. فمع تراجع الدولة عن تلبية احتياجات

المجتمع، وتراجعها عن الالتزام بهوية ومرجعية المجتمع، تصبح الدولة غريبة عن المجتمع، ثم تبدو فى صورة الدولة الوافدة، التى تمثل فكرة غريبة عن المجتمع. والتحالف الحادث بين معظم الدول العربية والإسلامية، والقوى الغربية، أثر كثيراً على الدول القائمة، ووضع حداً لدورها فى المجتمعات العربية والإسلامية. فقد ظهرت الدول القائمة، وكأنها تابعة للقوى الغربية، وأنها فى حلف لا ينفك مع القوى المعادية للأمة. ومثلت حالة فلسطين الامتحان الصعب، الذى أسقط معظم الدول القائمة فى المنطقة العربية والإسلامية. فما دامت كل تلك الدول تقبل بدولة الاحتلال الإسرائيلى وتعطيها شرعية للوجود؛ إذن تصبح تلك الدول متحالفة مع العدو، وليست متحالفة مع مجتمعاتها. ففى كل الظروف، لم تقبل المجتمعات العربية والإسلامية وجود الاحتلال الإسرائيلى، بل ظلت تتمنى إنهاء الاحتلال وإعادة توحيد فلسطين، وعودتها إلى محيطها العربى الإسلامى. ولكن معظم الدول القائمة، قبلت بواقع الاحتلال وتعاملت معه، مع اختلاف فى الدرجة والتوقيت، مما جعل الدول القائمة تبدو منتمية للغرب المهيمن والحامى للكيان الصهيونى، أكثر من انتمائها لمجتمعاتها.

ثم توالت العديد من المواقف التى تظهر خضوع الدول القائمة للشروط الغربية، سواء فى القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وبسبب تغلغل النفوذ الغربى فى الدول القائمة، بدت تلك الدول تابعة للهيمنة الغربية، بأكثر من تبعيتها لمجتمعاتها. وبهذا تشكلت صورة الدولة المستوردة، أو الدولة الوافدة، وهى الدولة التى تحمل مرجعية مستوردة، وتتحالف مع القوى الخارجية، وهى فى النهاية دولة التبعية. ولم يعد هناك شك، فى أن النظم القائمة، أصبحت نظم تبعية، وأنها لم تعد تحظى بالاستقلال، مما جعلها تفقد مبرر وجودها، وتفقد مبرر سيطرتها على مجتمعات الأمة؛ لأنها لا تقوم بحماية مجتمعاتها، بقدر ما تقوم بحماية مصالح القوى المعادية للأمة. ولم يعد هناك شك، فى أن الدول القائمة، هى دول خاضعة للضغوط الخارجية، والتى تفرض عليها السياسات التى تريدها حماية لمصالحها. ولا يمكن لدولة أن تحمى مصالح القوى الكبرى، وتحمى مصالح مجتمعها، فالمصالح تتعارض، لذا فإن الدول العظمى تحمى مصالحها بالقوة سواء العسكرية أو السياسية؛ لأن مصالحها تتعارض مع مصالح المجتمعات الأخرى.

مرحلة الفرز

الناظر لمواقف المجتمعات العربية والإسلامية، والمتابع للرأى العام، يجد أن المجتمع يمر بمرحلة للفرز السياسى والاجتماعى والحضارى، حيث يبلور موقفه من النظام السياسى الحاكم، حتى يصبح هذا الموقف بديهى، أى من المسلمات. وتلك مرحلة مهمة، فعندما يتوافق أغلب الناس على أن الدولة القائمة تخدم مصالح الغرب بأكثر مما تخدم مصالح مجتمعها، يتم فرز الدولة عن المجتمع، وتحديد موضعها كمؤسسة غريبة عن المجتمع، وخارجة عليه. وعندما يتوافق أغلب الناس على أن الدولة القائمة، ليست فقط عاجزة عن تحرير فلسطين، بل رافضة لتحرير فلسطين، تصبح تلك الدولة حليفة لأعداء المجتمع، وأعداء الأمة.

فليست المشكلة فى عدم القدرة، ولكن المشكلة فى الموقف نفسه، وفى القيمة الحاكمة. فليست المشكلة فى قدرة دولة من الدول على تحرير فلسطين، بل فى موقفها من قضية فلسطين. وأيضًا ليست المشكلة فى قدرة المجتمع أو شعب من شعوب الأمة على تحرير فلسطين، بل المشكلة فى موقف هذا المجتمع وذلك الشعب. وبنفس هذا المعنى، سنجد أن المشكلة ليست فى عدم قدرة دولة على بناء تنمية مستقلة، ولكن فى رغبتها فى بناء تلك التنمية المستقلة. فعندما تكون الطبقة الحاكمة نفسها غير مقتنعة بضرورة تحرير فلسطين، وغير مقتنعة بأهمية التنمية المستقلة، وغير مقتنعة بقيم الأمة، وترفض المرجعية الإسلامية، وترفض فكرة توحيد الأمة الإسلامية، ولا تريد الالتزام بالهوية الحضارية للأمة، عندئذ لا تكون مشكلة تلك الطبقة الحاكمة فى القدرة أو الإمكانية، بل فى الرغبة والموقف. وهنا تتبلور الرؤية وتتضح الصورة.

وتبدأ عملية الفرز الحضارى العميق، والتى تتأسس على حقيقة موقف الدولة وحقيقة مرجعيتها والمبادئ التى تقوم عليها. فالدولة القائمة ليست عاجزة عن تحرير فلسطين بل رافضة لذلك، وليست عاجزة عن تطبيق الشريعة الإسلامية، بل رافضة لذلك، وليست عاجزة عن تحقيق وحدة الأمة الإسلامية، بل رافضة لذلك. فهى دولة قومية علمانية قطرية، تحكمها طبقة علمانية متحالفة مع الغرب، وما تفعله الآن ليس نتاج ضعف أو عدم قدرة، بل نتاج اختيار.

الناظر لحالة الأمة الإسلامية، يرى كيف تتشكل صورة الدولة المرفوضة والدولة المرغوبة تدريجيًا، وتزحف تلك الصورة داخل الأمة، بين دولة تحكم بالفعل، ودولة تمثل البديل الذى تريده الأمة. فقد خرجت الدولة القائمة على ثوابت الأمة، مما جعل فصل الأمة عن الدول القائمة أمرًا واقعيًا، وأصبحت الأمة ترغب فى قيام دولة تحمل ثوابتها، حتى وإن لم تستطع تحقق كل آمالها دفعة واحدة. فالأمة تحمل رؤية واقعية، وتعرف أنها لا تستطيع إنهاء الوجود الصهيونى فى لحظة أو حتى سنوات، ولكنها تريد نظامًا يعمل من أجل هذا الهدف فى حدود الممكن. وحتى الحركات الإسلامية، والتى تحمل هموم الأمة وتحمل معها حلم الدولة البديلة، تريد نظامًا يحكم أوطان الأمة ويحمل الغايات العليا لها ويلتزم بمرجعية الأمة، وتعرف أن تحقيق الغايات النهائية يحتاج لعقود. ولكن هناك فرق كبير بين من يعمل من أجل تحقيق غايات الأمة، ومن يعمل فى عكس الاتجاه، ويحطم أحلام الأمة. كما أن هناك فرقًا كبيرًا بين من يعمل من أجل مصالح الأمة، حتى وإن لم يحقق منها إلا قدرًا بسيطًا، وبين من لا يؤمن بمصالح الأمة وقيمها وأهدافها فى الأساس.

لهذا اتضحت صورة الدولة الوافدة المستوردة، المنتمية للغرب، والتى تحكم بالوكالة عن الغرب، والتى تمثل شكلاً للاستعمار المحلى؛ لأنها رافضة لما تحمله الأمة من قيم وغايات، وهو ما ساعد على بروز حلم الدولة البديلة، والتى تناقض الدولة القائمة فى كل أهدافها وغاياتها.

(١٠)
بين هويتين.. المعركة الصامتة

تعارضت هوية الدولة القومية القطرية مع هوية المجتمع والأمة، مما نتج عنه مواجهة أو معركة صامتة بين هويتين، كل منهما ينتشر فى مساحات من المجتمع والنظام العام، مما يدفع لمرحلة مواجهة فى نهاية الأمر. فالدولة تحاول تأمين هويتها القومية القطرية، حتى وإن لم تكن قادرة على نشرها. ففى مصر مثلاً، تحاول الدولة تأمين الهوية المصرية القومية، المنفصلة عن الهوية العربية والإسلامية، وإن كانت لا تستطيع نشر تلك الهوية على نطاق واسع فى المجتمع. كما تستعيد الدولة الهوية العربية والإسلامية عند الضرورة،

حتى لا تبدو خارجة بالكامل عنها. فنجد النظام السياسى يحاول تأمين غلبة الهوية القومية القطرية فى المجال العام، ليجعلها العنوان العام للمجتمع، حتى مع عدم انتشارها فى المجتمع. مما يدفع لتعضيد تلك الهوية تحت العديد من المبررات. ولعل أهم مبرر للهوية القومية القطرية فى مصر، كان إخراج مصر من حالة الحرب مع العدو الصهيونى، على أساس أن المجتمع لم يعد قادراً على الحرب، ولم يعد الناس قادرين على تحمل تبعات الحرب. بهذا بدأ نشر الهوية القومية القطرية على أساس أنها وضع مفروض على المجتمع المصرى، حتى يتجنب المجتمع المزيد من الحروب، ويتجنب الخسائر الناتجة عن تلك الحروب.

لكن المجتمع فى المقابل، كان يحدد هويته من داخله ومن داخل الموروث الحضارى، فينتج الهوية المصرية العربية الإسلامية، التى تعبر عن انتمائه للأمة العربية، وانتمائه للأمة الإسلامية. ولم يكن المجتمع محتاجًا لفرض هويته، بل كانت تلك الهوية تنتشر داخله تعبيراً عن نزوع طبيعى لدى المجتمع نحو هويته التاريخية. فاستطاع المجتمع كسب المزيد من الأنصار لتوجهه الحضارى، بدون أن يصطدم بالدولة، فالفكرة تنتشر بين الناس من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية، والتى تمثل القناة الأساسية فى المجتمعات المتدينة المحافظة. ولكن الدولة من جانبها سيطرت على وسائل الإعلام، وعلى المؤسسات الأساسية حتى تمنعها من التواصل مع المجتمع، ولكن مع تطور وسائل الإعلام وانتشار الفضائيات والإنترنت، قلت قدرة الدولة على السيطرة، وأصبح للمجتمع وسائله الإعلامية البعيدة عن رقابة الدولة، ولكن ظلت شبكة العلاقات الاجتماعية، هى القناة الأساسية لنشر فكر المجتمع.

الأرض المحروقة

عمدت الدولة فى الكثير من الأحيان إلى تشجيع كل عوامل التحلل من الهوية الحضارية للمجتمع وللأمة، من خلال فتح النوافذ أمام كل الأفكار الوافدة، بصورة أضرت بالمجتمع، وجعلته عرضة لكل الأفكار التى تهدم هويته. ولم تحاول الدولة الوقوف أمام الأفكار الوافدة، بل كانت ترى فيها تأييداً لموقف الدولة وهويتها العلمانية. فكل فكرة متحررة تفيد علمانية الدولة، وتثير الاضطراب فى المجتمع، وتجعل المجتمع

يشك فى هويته، أو يخرج عنها. بالطبع كان التأثير محدودًا وما زال، ولكنه أثمر عن حالة من عدم التوافق على الهوية داخل المجتمع، تزيد أحيانًا وتقل فى أحيان أخرى. ومع تأييد الدولة لحالة الخروج على الهوية فى وسائل الإعلام أو الأعمال الفنية أو غيرها، أصبحت الدولة تعمل من أجل ضرب الرابطة الاجتماعية المؤيدة للهوية العربية الإسلامية داخل المجتمع، حتى لا تتمدد بأكثر مما تحتمل الدولة. وتلك السياسة، تؤدى إلى إضعاف المجتمع وإضعاف روابطه الداخلية، وتعرضه للعديد من الظواهر الوافدة أو الغريبة عليه. مما يؤدى إلى ضرب استقرار المجتمع.

ولكن المتابع لمسار الدولة، فى العديد من الدول العربية والإسلامية، يجد أنها لم تهتم بحالة المجتمع، بل دفعت نحو المزيد من الاضطراب فى الرؤية والفكر، حتى تضطرب هوية المجتمع، حتى وإن أدى هذا إلى المزيد من الإضعاف للمجتمع، وأدى إلى انتشار ظواهر سلبية فى المجتمع. لذا مرت المجتمعات العربية والإسلامية، بلحظات اضطراب عميق، ودخلت فى معارك فكرية، كلها أثرت على المجتمع سلبًا، وأدت إلى تراجع التوافق العام حول هوية المجتمع. تلك كانت سياسة الأرض المحروقة، وما زالت، وهى سياسة تزداد توسعًا، وكأن النظام السياسى الحاكم يحاول ضرب هوية المجتمع، حتى وإن أدى هذا إلى المزيد من الظواهر السلبية التى تحطم بنية المجتمع. فهوية المجتمع العربية الإسلامية، أصبحت خطرًا على الدولة، مما جعلها تمارس سياسة تسمح بكل ما يشكك المجتمع فى هويته، حتى تتخلص من التحدى المتمثل فى اختلاف هوية المجتمع عن هوية الدولة.

شق وحدة المجتمع

لن تستطيع الدولة البقاء مع تزايد نمو هوية المجتمع المخالفة لعلمانية الدولة وطابعها القومى القطرى، لذا نجد النظم الحاكمة تبحث عن حلفاء من داخل المجتمع، وتبحث عن شرائح تؤيدها فى مواجهة نمو الحالة الإسلامية فى المجتمع. ومن خلال البحث عن المصالح التى يمكن أن تربط بعض الفئات بالدولة، يتم سلخ تلك الشرائح أو الفئات عن المجتمع، بحيث تصبح تحت سيطرة الدولة، ولا تجد ملاذًا آمنًا لها إلا مع النظام الحاكم. وفى مصر مثلاً، يحاول النظام الحاكم جعل الأقباط فئة وكتلة متجانسة، ويقدم نفسه

بوصفه الحامى للأقباط، ويعضد توجه الأقباط نحو الهوية المصرية القومية الخالصة؛ لأن هذا الاتجاه يمثل سنداً له. فكلما أصبحت الجماعة القبطية خارجة عن الهوية العربية والإسلامية كلما أصبحت نصيراً للدولة القومية القطرية، ونصيراً للنظام الحاكم. ورغم أن هذا التوجه من قبل الأقباط يشق صف المجتمع، فإن الدولة ترحب بهذا التوجه؛ لأنه يوفر لها كتلة بشرية مساندة لها، كما يوفر لها مبرراً لمواجهة الهوية العربية الإسلامية المنتشرة فى المجتمع.

وكذلك تبحث الدولة عن الفئات المتغربة، والتى تأثرت بنمط الحياة الغربى، كما تبحث عن بعض الفئات الثرية، ولا نقول كلها، لتشكل منها فئة تنتمى للحداثة الغربية، أى شريحة علمانية ليبرالية، وتقوم الدولة بحماية تلك الفئة، وتقديم نفسها كحام وحيد لها، فى مواجهة الهوية الإسلامية المنتشرة فى المجتمع. مما يعمق أكثر حالة التفكك فى المجتمع، ولكن تلك الحالة من التفكك تفيد الدولة. فإذا حدث توافق بين المسلمين والمسيحيين مثلاً، حول الهوية العربية الإسلامية الجامعة، باعتبارها الإطار العام الجامع لكل الهويات الفرعية، فإن هذا سيؤدى إلى مزيد من التماسك الاجتماعى، كما يؤدى إلى تقوية شبكة العلاقات الاجتماعية، مما يجعل المجتمع أكثر قوة، وبالتالى يجعله أكثر قدرة على مواجهة الدولة والنظام الحاكم فى لحظة ما. لذا فإن سيطرة الدولة القومية العلمانية تعتمد على تفكيك المجتمع، ولا تعتمد على وحدة الجماعة الوطنية؛ لأن تحقيق وحدة الجماعة الوطنية يؤدى إلى حدوث توافق على الهوية الجامعة بدون أى جور على الهويات الفرعية، مما يشكل وحدة المجتمع وتوافقه على هويته. وفى هذه الحالة لن يكون للدولة أسس تستند إليها أو مبررات تعتمد عليها.

المجتمع يخترق الدولة

الملاحظ لمسيرة استعادة المجتمعات العربية والإسلامية لهويتها، يلحظ حالة التوسع التدريجى المستمر داخل المجتمع، للهوية المتفق عليها. فرغم كل الضغوط التى يمارسها النظام الحاكم، سنجد أن المجتمعات تزداد تمسكا بهويتها، ولكنها لا تواجه الدولة بتلك الهوية، بل تعتبرها شأنًا اجتماعيًا خاصًا، وتبنى المجتمع على تلك الهوية، وتعضدها بشبكة العلاقات الاجتماعية. نقصد من ذلك، أن العلاقات الاجتماعية، تمثل وسيلة

الترابط فى المجتمعات العربية والإسلامية، حيث تنتقل الأفكار والرؤى والمواقف عبر شبكة العلاقات الاجتماعية، أكثر من أى وسيلة أخرى، ومن خلال شبكة العلاقات، يكون المجتمع موقفه ووجهة نظره، بعيدًا عن أى تأثيرات تأتيه من خارجه. لذا نجد أن شبكة العلاقات الاجتماعية، أكثر قدرة على تشكيل الرأى العام، من أى وسيلة إعلامية، أو من أى مؤسسة رسمية. ومن خلال قوة العلاقات الاجتماعية، ومن خلال أدوات المجتمع فى الضبط الاجتماعى، يتم نشر نمط حياة، أو أنماط تشترك فى مرجعيتها العامة. وبهذا يتوسع المجتمع فى نشر الهوية التى اختارها رغمًا عن إرادة الدولة.

ومع الانتشار الواسع لهوية المجتمع، تنتشر هذه الهوية داخل الدولة نفسها، من خلال العاملين فى الدولة. فالدولة تمثل نظامًا وجهازًا إداريًا، وعمادها الأساسى هو كتلة العاملين فيها. ومن خلال انتشار الهوية الإسلامية فى المجتمع، تخترق تلك الهوية الدولة تدريجيًا، حتى تصبح المؤسسات الحكومية نفسها متأثرة بالهوية الإسلامية رغمًا عنها، من خلال التمدد الطبيعى البشرى. والمجتمع يتحرك فى هذا الاتجاه بدافع تلقائى؛ لأن الهوية التى تنتشر فى المجتمع تتوسع داخل شبكة العلاقات الاجتماعية بتلقائية، مما يجعلها تصل إلى مختلف شرائح ومكونات المجتمع، وتعطى للمجتمع هويته النهائية.

السيطرة على قيادة الدولة

يلاحظ خاصة فى الدولة المصرية، وهى بناء إدارى مترامى الأطراف ويصعب السيطرة عليه أن النظام الحاكم لجأ لوسيلة مهمة حتى يبقى الدولة تحت سيطرته، وهى السيطرة على كل المواقع القيادية، فتم إلغاء أية قواعد موضوعية للوصول إلى مواقع القيادة فى مختلف أجهزة الدولة، بما فيها الأجهزة العسكرية والأمنية، حتى تبقى مواقع القيادة تحت سيطرة النخبة الحاكمة. وحدث هذا نظرًا لرغبة الطبقة الحاكمة فى فرض هيمنتها السياسية الكاملة، ولكنه حدث أيضًا، حتى لا تتسرب توجهات المجتمع إلى المراكز العليا فى الدولة، وحتى تبقى الدولة تلك المراكز تحت الهيمنة المباشرة للطبقة الحاكمة، فتختار من يؤيد توجهاتها، ويصبح جزءًا من شبكة المصالح الحاكمة.

لقد استطاعت الطبقة الحاكمة وقف الترقى الطبيعى، والذى كان يؤدى إلى وصول قيادات وطنية إلى المراكز القيادية، ونعنى بها القيادات التى تتبنى ثوابت المجتمع. ولكن

الدولة لم تستطع السيطرة على بقية جهاز الدولة، واكتفت بالسيطرة على الطبقة الإدارية العليا فى جهاز الدولة. وهو ما يعزز بقاء هيمنة الدولة على الهوية الرسمية، فى مقابل فشلها فى التغلغل داخل الهوية الاجتماعية للمجتمع.

بين شبكتين

الملاحظ فى العديد من البلدان العربية والإسلامية، هو تشكل شبكة العلاقات الاجتماعية، والتى تمثل الرابط الأصيل داخل المجتمعات، وفى المقابل تتشكل شبكة المصالح الحاكمة. وشبكة المصالح محدودة العدد، ولكنها تملك مفاتيح السلطة والثروة، وفى المقابل نجد أن شبكة العلاقات الاجتماعية واسعة الانتشار وتملك إمكانيات هائلة، ولكنها لا تملك مفاتيح السلطة. وبين الشبكتين تحدث تداخلات لا يستطيع أحد السيطرة عليها، خاصة وأن شبكة العلاقات الاجتماعية تتمدد فى كل اتجاه، مما يجعلها تدخل إلى أطراف شبكة المصالح أحيانًا. ولكن كل شبكة أصبحت تمثل كتلة، فشبكة العلاقات الاجتماعية تمثل أغلبية المجتمع، وشبكة المصالح تمثل طبقة الحكم، وبهذا يحدث انفصال تدريجى بين تلك الشبكات، مما يحدث فرزا فى المجتمع، بين الفئات المنتمية للمجتمع وهويته، وبين الشريحة المنتمية لطبقة الحكم وشبكة المصالح.

والمواجهة بين الطرفين، تحدث فى صمت. فكل طرف له توجهاته التى ينشرها، وشبكة المصالح الحاكمة تحاول تجنب المواجهة المباشرة مع المجتمع، كما يحاول المجتمع تجنب المواجهة المباشرة مع الحكم أيضًا، ولكن المواجهة بينهما مستمرة، فالطبقة الحاكمة تريد تأكيد سيطرتها على الدولة والمجتمع وعلى الهوية العامة، والمجتمع فى المقابل يحاول تأكيد هويته بصورة قاطعة، حتى يفرز الطبقة الحاكمة خارجه، فتبدو فئة خارجة على المجتمع، مما يسقط شرعيتها نظريًا أولاً، ثم عمليًا. فهى معركة صامتة، يستخدم فيها المجتمع قوة روابطه الاجتماعية، وتستخدم فيها الطبقة الحاكمة قوة أدوات الدولة.

بث الانحلال

يمكن ملاحظة مدى تشدد الدولة تجاه الحركة الإسلامية، ومدى مرونتها تجاه بعض مظاهر الانحلال، فالطبقة الحاكمة ومعها النخب العلمانية المتحالفة معها، ترى أحيانًا أن انتشار الانحلال فى المجتمع يساعد على ضرب هويته العربية الإسلامية، ويمهد لعلمنة

المجتمع. وبهذا يرد النظام الحاكم على تمدد الهوية الإسلامية فى المجتمع، ويحاول وقف تمدد التدين، بفتح المجال أمام بعض مظاهر التحرر أو الانحلال، نجد ذلك واضحًا فى التسامح مع الأعمال الفنية أو الإعلامية التى تفتح الباب أمام التحرر الأخلاقى، فى مقابل تشدد النظام أمام أى عمل منظم لنشر القيم الدينية فى المجتمع.

فالخلاف فى الهوية، جعل الطبقة الحاكمة فى مواجهة مع التدين؛ لأن الهوية العربية الإسلامية مبنية أساسًا على التدين. مما جعل انتشار التدين، انتشارًا للهوية الإسلامية فى المجتمع. وهنا أصبحت الدولة فى بعض المواقف تشعر بخطر انتشار التدين فى المجتمع؛ لأنه ينشر الهوية الإسلامية، ولا ينشر الهوية القومية القطرية العلمانية. فتتحول المواجهة إلى مواجهة بين علمانية الدولة، وتدين المجتمع، ويزداد مأزق الدولة عندما تضطر إلى مواجهة ظاهرة التدين، وتتخاذل فى مواجهة أى ظاهرة انحلال.

والمجتمع يرد

الملاحظ أن المجتمع له العديد من الوسائل للرد على ما يحدث على مستوى الدولة، فهو يرد أحيانًا بالتشدد، وينشر قواعد أكثر صرامة للحفاظ على الهوية والتدين، حتى يوقف موجات العلمنة والتغريب. ويرد المجتمع بوضع قواعد ظاهرة للتدين، يراها البعض تدينًا شكليًا، ولكنها فى الواقع إظهار للتدين بصورة خارجية، مما يجعل الهوية حاضرة أمام الجميع وتتحدى هوية الدولة. وبهذا يتشكل فى المجتمع نمط يظهر الهوية بصورة تتحدى هوية الدولة، فيؤكد المجتمع هويته الإسلامية، مما يجعل الدولة تظهر فى صورة علمانية لا دينية، مما يجعلها خارجة عن المجتمع وهويته، وبهذا يتم حصار الدولة حصارًا صامتًا.

والمجتمع يستخدم نفس منهج الحركة الإسلامية، فهو يقوم بالبناء من أسفل، فى حين أن الدولة تفرض هويتها من أعلى. مما يجعل البناء المجتمعى يتقدم تدريجيًا، حتى يصل إلى حدود البناء الرسمى الذى تسيطر عليه الدولة. وهنا تبدأ مرحلة المواجهة، التى قد لا تكون صامتة. فعندما يكمل المجتمع تشكيل هويته تصبح الدولة واقعة تحت تأثير ضغوط المجتمع، فإما تخضع الدولة للمجتمع أو تدخل فى مواجهة مباشرة معه.

فالدولة تملك أدوات القوة، وهذا سبب قدرتها على البقاء. أما المجتمع فيسيطر على القاعدة، حتى باتت الدولة بلا قاعدة تستند لها. وهكذا يتغير تدريجيًا الفرق بين قوة كل طرف، فالدولة غير قادرة على تنمية قوتها بدعم اجتماعى معتبر، والمجتمع ينمى قوته بالهيمنة الاجتماعية الشاملة. وتستمر المعركة صامتة، حتى تأتى لحظة وتصبح معركة صاخبة.

(١١)
فى مواجهة العدوان

مثل العدوان الخارجى على الأمة الإسلامية، عاملاً حاسمًا فى العديد من المراحل التاريخية، لم يكن هو العامل الوحيد المؤثر، ولكنه كان دائمًا عاملاً حاضرًا فى تاريخ الأمة. فالعدوان الخارجى أسس لانهيار وحدة الأمة، وعمل على تفكيكها إلى دول قومية قطرية، وزرع الكيان الصهيونى فى المنطقة ليكون حاميًا لمصالحه، ثم ساند النخب الحاكمة المتحالفة معه، حتى يضمن ولاء الدول العربية والإسلامية لمصالحه وسياساته. وأصبح التدخل الخارجى حاضرًا فى كل المعادلة السياسية للمنطقة، ومؤثرًا على مجريات التفاعل السياسى، حتى يحمى مصالحه فى المنطقة، كما يدعى.

والتدخل الغربى فى المنطقة بدأ بالاستعمار العسكرى المباشر، ثم انتقل إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية، أى الاستعمار السياسى غير المباشر، ثم عاد مرة أخرى إلى الغزو العسكرى بدءًا من أفغانستان إلى العراق، ثم تزايد دور القوى الغربية فى المنقطة، حتى باتت اللاعب الرئيس فى كل المناطق الملتهبة من السودان والصومال واليمن، وحتى باكستان وغيرها. وبهذا تحولت القوى الغربية إلى أحد العناصر الفاعلة والحاسمة فى المعادلة السياسية الداخلية، لمعظم البلاد العربية والإسلامية، ولم يعد من الممكن تصور حدوث تغير فى المنطقة، دون وجود دور للعامل الخارجى، أو دون مواجهة معه.

تعددت بهذا ساحات المواجهة العسكرية المباشرة وتعددت أيضًا ساحات المواجهة السياسية والاقتصادية، ولكن دور الدول القائمة من هذه المواجهات تغير بصورة كبيرة، فلم تعد الدولة القائمة فى البلاد العربية والإسلامية طرفًا فى المواجهة مع الغرب وتدخله السياسى، وعدوانه العسكرى، بل أصبحت الدول القائمة جزءًا من منظومة التدخل

الخارجى، وهنا دخلت الأمة فى مرحلة التحدى التاريخى، فالدول القائمة فى البلاد العربية والإسلامية لا تحمل راية المواجهة مع الغرب الاستعمارى، ولا تقف فى وجه التدخل الخارجى، ولا تقف أيضًا فى وجه الاستعمار العسكرى. ولم تعد تلك الدول ترفع راية الجهاد لتحرير فلسطين، بل أصبح بعضها يساعد الاحتلال الصهيونى على تأمين بقائه فى المنطقة، فأصبحت الدول القائمة تمثل أحد مفردات التدخل الخارجى، وأحد عناصره المهمة، بل لا نبالغ إذا قلنا إن الدول القائمة والأنظمة السياسية الحاكمة باتت هى الحامى الأول للتدخل الغربى، والحامى الأول للاحتلال الصهيونى، وهى التى تمنع الجهاد والمقاومة ضد الاستعمار بكل صوره، وهى التى تحول بين الأمة وبين الحصول على استقلالها الحضارى والسياسى الشامل.

المقاومة ترفع الراية

لم يكن هذا مجرد تغير بين مرحلة من مراحل التاريخ ومرحلة أخرى، بل كان تغيرًا فى طبيعة الوضع السياسى والتاريخى للمنطقة، فبعد أن كانت الدول ترفع راية الاستقلال فى وجه العدو الصهيونى، أصبحت ترفع راية الاستسلام له. وتلك كانت هى النهاية الحقيقية للدولة القومية القطرية، التى تركها الاستعمار فى البلاد العربية والإسلامية، وورثتها نخب التحرر الوطنى العلمانى. فالدولة القومية رفعت فى البداية شعار الوحدة العربية ورفعت شعار التحرر فى وجه كل أشكال الاستعمار، وحملت راية تحرير فلسطين، ولو على مستوى الخطاب أكثر من الفعل. وكانت عندئذ تحمل جزءًا من ثوابت الأمة الإسلامية، وإن لم تحمل كل ثوابتها. ولكن ظهر عجز الدول القائمة عن مواجهة الاستعمار الصهيونى، بل وامتدت مساحة الاحتلال الغربى فى عصر الدول القائمة، وتزايد التدخل الغربى بصورة واضحة، ولم تعد الدول ترفع شعار الاستقلال، بل أصبحت ترفع شعار التطبيع مع القوى الغربية المهيمنة والاحتلال الصهيونى الغاصب. وبعد تنازل الدول عن دورها فى تحرير الأمة، ومن قبله تنازلها عن دورها فى توحيد الأمة الإسلامية أصبحت الدول القائمة فاقدة للشرعية، بعد تخليها عن كل مسئولياتها الحضارية والتاريخية.

فالدور الأول المنوط بأية دولة، هو حماية هوية أمتها وحماية حدودها وأرضها، أى

حماية الأرض والحضارة، وبما أن الدول القائمة لم تعد ترفع شعار حماية الأرض أو حماية الحضارة، بل أصبحت تقبل بالحكم الغربى العالمى، تحت شعار العولمة، وأصبحت تقبل بسيادة العلمانية الغربية والهيمنة السياسية الغربية، لذا لم تعد الدولة تقوم بمسئوليتها تجاه شعبها، ولم تعد مسئولية التحرير من الأدوار التى تقوم بها الدولة. وهنا بدأ التغير الكبير فى مسار التاريخ العربى والإسلامى؛ حيث ظهر البديل الذى يحمل الراية بدلاً من الدولة. ولم يكن هذا البديل هو فقط حركات المقاومة، بل كان أيضًا هو حركات المقاومة الإسلامية التى رفعت راية الجهاد دفاعًا عن الأمة.

فبعد سقوط المشروع القومى العلمانى الذى مثلته الدولة، وتحولها إلى تابع للسياسة الغربية، وتنازلها عن أرض فلسطين المحتلة، تبعتها حركات المقاومة العلمانية واحدة بعد الأخرى، وأصبحت حالة التنازل الرسمى والكامل تنتقل من الدولة القومية العلمانية، إلى حركات المقاومة القومية العلمانية، حتى باتت العلمانية والقومية شعارًا للاستسلام للقوى الغربية، والاستسلام أمام الاحتلال الصهيونى. ومع الخروج المتدرج والمتتالى لحركات المقاومة العلمانية بمختلف فصائلها، خاصة مع توقف دعم الدول لها، أصبحت ساحة الجهاد أمام العدو خالية من القوى العلمانية والقومية، وأصبح المشروع القومى العلمانى، سواء اليسارى أو الليبرالى، مشروعًا للاستسلام أمام الهيمنة الغربية والاحتلال الصهيونى.

هنا ظهر البديل، الذى حمل الراية، وتمثل فى حركات المقاومة الإسلامية، والتى حملت راية الجهاد أمام العدو فى فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان وغيرها، وأصبحت حركات المقاومة الإسلامية، هى التى تحمل مسئولية تحرير الأمة الإسلامية، وتحقيق استقلالها الحضارى والتاريخى، أى استقلالها الشامل، وليس فقط استقلالها من الاحتلال العسكرى، بل واستقلالها أيضًا من أى شكل من أشكال الهيمنة الخارجية، بما فى ذلك الهيمنة الحضارية. فقد وقفت الحركة الإسلامية أمام الهيمنة الحضارية، ورفضت العولمة والتغريب والغزو الحضارى، كما رفضت الاستعمار واحتلال الأرض، ورفضت الاستعمار الاستيطانى الذى يمثله الاحتلال الصهيونى، فأصبحت الحركة الإسلامية هى القوى التى تقود الأمة نحو الاستقلال، وهى التى تدفع ضريبة الجهاد فى ساحات المعارك.

حركة بدل الدولة

لم يكن هذا مجرد تغير فى لحظة تاريخية، بل كان بمثابة مرحلة جديدة من تاريخ الأمة، فقد خرجت الدولة عن الدور المنوط بها، وأصبحت الحركات الإسلامية هى التى تقوم بهذا الدور. ففقدت الدولة وظيفتها، وفقدت بالتالى شرعيتها، وفقدت أيضًا وجودها الحقيقى. فلم تعد الدولة وكيلة عن الأمة ولا ممثلة لها، ولم تعد الدولة تحظى بتفويض من الأمة لممارسة السلطة والحكم، وبهذا لم تعد الدولة تملك القواعد والمبررات اللازمة، ولم تعد تحظى بالشروط الواجب توافرها فى أى دولة.

يمكننا القول بأنها لم تعد دولة، فالحركة الجهادية المقاومة، هى التى تحمل مسئولية الدولة، وهى التى أصبحت تحظى بتفويض الأمة، وهى التى أصبحت وكيلة للأمة، وأصبحت الحركة الإسلامية المقاومة، تحظى بكل الشروط التى يجب أن تحظى بها الدولة، فأصبحت بحق مشروعًا لدولة بديلة، توفر لها كل شروط التفويض والشرعية، قبل أن تتوفر لها السلطة أو القيادة الرسمية. فالحركة الإسلامية المقاومة تبنى مشروعًا جديدًا، تبنى الدولة البديلة، وتأسس لتلك الدولة على قاعدة الاستقلال الكامل والحفاظ على هوية الأمة، ورفع مرجعية الأمة واستعادتها لتكون المرجعية العليا للأمة. وبهذا تحولت حركة المقاومة الإسلامية، إلى حركة لبناء مستقبل جديد، يختلف عن الحاضر القائم.

وهنا أصبحت راية الاستقلال ترفع من الحركات الإسلامية، وتقف أمامها الدول القائمة، بل وتعاديها؛ لأن الدولة أدركت أن بديلها أصبح حاضرًا، كما أدركت الطبقة الحاكمة أن قيادة جديدة ولدت على أرض الواقع، وتتمتع بتفويض من الأمة كلها. فحركات المقاومة الإسلامية، لا تحمل تفويضًا قوميًا أو قطريًا، بل تحمل تفويضًا من الأمة الإسلامية، وتمثل كل الأمة وتتبنى غايات وأهداف الأمة. لذا أصبحت الحركة الإسلامية عنوانًا جديدًا يمثل الأمة، بأكثر من قدرة الدول القائمة على تمثيل الأمة، بل أصبحت الدول القائمة تواجه الأمة وتواجه الحركات الممثلة للأمة، فوضعت نفسها فى موضع العدو، الحليف لأعداء الأمة.

لقد أدركت الدول الغربية أنها أمام بديل مستقبلى، سيكون عليها مواجهته فى نهاية الأمر. فهى أمام قوى إسلامية تعبر عن قطاعات واسعة من الأمة، وأمام حركات إسلامية مقاومة تحمل مسئولية تحرير أراضى الأمة، وكلما حققت تلك الحركات نصراً فى معركة من المعارك، اقتربت أكثر من الوصول إلى مرحلة تمثيل وقيادة الأمة. فالحركة الإسلامية تدفع الثمن نيابة عن الأمة وبدعم منها، لذا تصبح هى القائد القادم للأمة. والدول الغربية تدرك تدريجيًا تلك الحقيقة، ولكنها ما زالت تراهن على بقاء الدول القومية العلمانية، وتراهن على بقاء حلفائها فى المنطقة. لذا نجد عداء الدول الغربية لحركات المقاومة الإسلامية، يفوق عدائها للحركات الإسلامية، فكل حركة إسلامية تحمل السلاح فى وجه العدو، تصبح حركة إرهابية، وتريد الدول الغربية من تلك الحركات تسليم سلاحها، أو تواجه بحرب من الدول الغربية وحلفائها فى المنطقة، حتى يتم القضاء عليها. فقد أصبح هدف القضاء على الحركات الإسلامية المقاومة، هدف مشترك للدول الغربية والدول المتحالفة معها فى المنطقة، والاحتلال الصهيونى. فبقاء حركات المقاومة الإسلامية، يمثل تحديًا وجوديًا للاحتلال الصهيونى، كما يمثل تحديًا للهيمنة الغربية ومشروع العولمة والتغريب، كما يمثل تحديًا وجوديًا أيضًا للدولة العلمانية القومية القائمة فى البلاد العربية والإسلامية، والتى تمثل السند الحقيقى للهيمنة الغربية العالمية.

والدول الغربية لا تريد الاعتراف بحق الأمة فى المقاومة، بل إنها تتعامل مع الأمة الإسلامية، بوصفها الأمة الوحيدة فى العالم التى لا يحق لها مقاومة العدوان العسكرى على أراضيها. فكل حركة مقاومة تصبح حركة إرهابية، وكل محاولة لتسليح حركات المقاومة، تواجه بحلف غربى واسع لمنع وصول السلاح لأى حركة من حركات المقاومة. فأصبحت الشعوب العربية والإسلامية، هى الشعوب الوحيدة فى التاريخ، التى لم تمنح حق المقاومة. فالدول الغربية تدرك أنها هى الفاعل الرئيس فى كل الهجمات المسلحة على المنطقة العربية والإسلامية، وتدرك أنها الفاعل والمحرض على قيام كيان الاحتلال الصهيونى فى المنطقة، وتدرك أنها هى التى تتدخل عسكريًا فى بعض البلاد مثل أفغانستان والعراق وغيرها، وبالتالى تدرك الدول الغربية أن سلاح المقاومة يرفع فى وجهها، لذا تحاول حرمانه من عنوان المقاومة، حتى تعتبره سلاحًا إرهابيًا.

ولكن المقاومة ستبقى حقًا لكل شعوب الأرض، والجهاد سيبقى سلاحًا للأمة

الإسلامية فى وجه كل من يعاديها، ولن تتنازل الأمة الإسلامية عن حقها فى الجهاد، وعن غايتها الأولى، وهى التحرر من كل استعمار أو هيمنة خارجية. فالأمة الإسلامية، مثل كل الأمم والشعوب الحرة، تريد الاستقلال الكامل، وتريد تحرير أرادتها وتحرير دولتها.

دورة تاريخية جديدة

لقد انتهت مرحلة التحرر الوطنى الأولى، والتى قامت على أسس علمانية وقومية، ولهذا سقطت فى النهاية تحت الهيمنة الغربية، ولم تعد قادرة على تحقيق الاستقلال الكامل للأمة، ولا تحقيق وحدتها. وبهذا انتهت دورة كاملة من تاريخ الدولة القومية العلمانية، وأصبحت تلك الدول القائمة تقترب من مرحلة النهاية، أو بداية النهاية. وقد بدأت مرحلة جديدة، هى دورة جديدة للتحرر، تقودها حركات المقاومة الإسلامية، تحت عنوان المرجعية الإسلامية، لبناء دولة تستند لمرجعية الأمة، وبناء وحدة الأمة، ومواجهة الاستعمار العسكرى والسياسى والثقافى والحضارى، ومواجهة العلمانية والتغريب والنزعة القومية، هى حرب تحرير شامل، أى تحرير حضارى شامل.

وهذا هو السبب فى حالة المواجهة المفتوحة التى تمر بها الأمة، وتزايد الاعتداء الخارجى عليها، وتزايد الحصار الذى تتعرض له حركات المقاومة الإسلامية، وأيضًا الحصار الذى تتعرض له كل الحركات الإسلامية. فالمعركة الآن، هى جوهر الحرب التى بدأت منذ عهد الاستعمار الغربى على المنطقة؛ لأنها معركة حول التحرر الكامل للأمة، وبناء مشروعها الحضارى الإسلامى، وبناء وحدتها ونهضتها.

(١٢)
تحديات الاستعمار المزدوج

تواجه الأمة الإسلامية تحدى الاستبداد الداخلى والهيمنة الخارجية، أى تواجه استعمار داخلى من قبل الطبقات الحاكمة، واستعمار خارجى من قبل القوى الغربية المهيمنة. وتتعدد أشكال الاستعمار الداخلى، ولكن كلها تحول بين المجتمعات وبين اختيار النظام السياسى المعبر عنها، كما تتعدد أشكال الاستعمار الخارجى، ما بين استعمار عسكرى وآخر سياسى وثالث استعمار عسكرى استيطانى، ولكن كلها تفرض هيمنة القوى الغربية على المنطقة. وبين القوى الغربية والطبقات الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية علاقة

تحالف واضح، تجعل الاستعمار السياسى المحلى فى خدمة الاستعمار الغربى الخارجى. لذا فمصير الطبقات الحاكمة مرتبط بمصير السياسة الغربية فى المنطقة العربية والإسلامية، وهذا الترابط فى المصير، يجعل كل منهما يدافع عن الآخر، ويجعل كل منهما عائق أمام حركة الإصلاح، خاصة حركة الإصلاح الحضارى الشامل، والتى تمثلها الحركات الإسلامية.

ويمثل هذا الجانب أكبر العوائق والتحديات التى تواجه الحركات الوطنية عامة، وخاصة الحركات الإسلامية، فكلما استطاعت الحركة السياسية المعارضة تحقيق قدرًا من الضغط على الطبقة الحاكمة، تدخلت السياسة الغربية لحماية حلفائها فى المنطقة. وبنفس المعنى، سنجد أن كل انتصار يتحقق للمقاومة على الاحتلال العسكرى، سواء فى أفغانستان أو العراق، وخاصة فى فلسطين المحتلة، يؤدى إلى زعزعة سلطة الطبقة الحاكمة فى الدول العربية والإسلامية.

نتج عن ذلك ترابط معركة الداخل والخارج، فكل منهما يؤثر على الآخر بصورة كبيرة، وكل انتصار فى ميدان، يؤثر فى الميدان الآخر. ولكن هذا الترابط يخلق موقفًا معقدًا أمام قوى التغيير والإصلاح؛ لأنها لا تستطيع تحقيق التغيير والإصلاح الداخلى، دون أن تجد نفسها فى مواجهة مع القوى الغربية، ولا تستطيع قوى المقاومة فى المقابل تحقيق انتصارات فى مواجهة قوات الاحتلال الأجنبى، بدون أن تجد نفسها فى مواجهة أغلب الأنظمة الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية.

وتمثل حركة حماس النموذج الأوضح لتلك الحالة الراهنة، ففوز حركة حماس فى الانتخابات التشريعية أهلها لتسلم مقاعد الحكومة الفلسطينية، ولكن هذا الحادث كان له تداعيات كبيرة على القوى الغربية وحلفائها فى المنطقة، مما جعل الكل يتحالف ويتواطأ ضد حركة حماس، وهو ما انتهى بحصار قطاع غزة. وعندما صمدت حركة حماس فى وجه العدوان الصهيونى فى حربه على قطاع غزة، أصبحت تمثل انتصارًا سياسيًا انتخابيًا، وانتصارًا جهاديًا فى ساحة المقاومة، لذا أصبحت مستهدفة من كل القوى الحاكمة للمنطقة، أى القوى الغربية وحلفائها.

أين البداية؟

يخلق هذا الموقف حالة حيرة لدى المناضلين والمجاهدين من أجل الحرية والتحرر، فالقوى المعادية للإصلاح والتغيير، تتكالب عليهم، مما يفتح أمام حركات الإصلاح العديد من

المعارك. ويصعب على أى قوى شعبية أن تخوض كل المعارك فى وقت واحد، وهنا يبرز سؤال حول أولوية تلك المعارك، وهل معارك الداخل لها أولوية على معارك الخارج أم العكس؟

وبالطبع ليس من السهل تصور حدوث تغيير فى الوضع الإقليمى والمحلى جملة واحدة، ولكن المفاضلة بين معركة الداخل ومعركة الخارج، ليست ممكنة أيضًا. فليس من الممكن تحقيق تقدم فى معركة الداخل، أى معركة الاستقلال والنهوض، مع استمرار الهيمنة الشاملة للغرب على المنطقة، وتدخله فى كل الأوضاع السياسية المحلية. كما يصعب تحقيق انتصار معتبر على القوى المحتلة، مع بقاء الأنظمة المحلية المتحالفة معها. وهنا يصبح التفضيل بين معركة الداخل ومعركة الخارج فى غير محله، فقد أثبتت وقائع المواجهة، أن كل تحرك فاعل فى مواجهة العدوان الخارجى، يسمح بمساحة أفضل للحركة أمام الاستبداد الداخلى، والعكس أيضًا صحيح. فمعركة الإصلاح فى مواجهة الاستبداد المحلى، أى الاستعمار المحلى، لن تحقق النتيجة النهائية لها فى ظل الهيمنة الغربية الخارجية، والتى تحمى أنظمة الحكم المتحالفة معها.

بنفس هذا المعنى، سنجد أن مواجهة العدوان الصهيونى فى فلسطين وحسم المعركة وإنهاء الاحتلال الاستيطانى الصهيونى، ليس ممكنًا فى ظل ما تتعرض له حركات المقاومة والإصلاح من حصار من غالب أنظمة الحكم فى المنطقة. لذا لا يمكن ترتيب معارك الداخل والخارج، بحيث تسبق معركة المعركة الأخرى.

التحالف المزدوج

العقبة الأهم فى معركة الأمة تكمن فى التحالف الحادث بين غالب أنظمة الحكم وبين القوى الغربية، وهذا التحالف يجعل كل ما يتعرض له طرف من ضغوط يؤثر على الطرف الآخر، وهذا التحالف يمثل مركز القوة للأنظمة الحاكمة والقوى الغربية المساندة لها، كما يمثل فى الوقت نفسه نقطة الضعف الرئيسة. لأن التحالف العميق بين طبقات حاكمة تميزت بالاستبداد وانتشر فيها الفساد، وبين الدول الغربية المهيمنة على المنطقة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، جعل مصير كل طرف يتأثر بحالة الطرف الآخر. فكلما زاد الغضب ضد الطبقة الحاكمة فى أى بلد عربى أو إسلامى، كلما تأثرت الدول الغربية بتلك الحالة، وأصبحت حالة الغضب موجهة إلى الدول المساندة لطبقة الحكم، كما توجه لطبقة الحكم نفسها.

وبنفس المعنى سنجد أن كل انتصار تحققه المقاومة فى وجه الاستعمار العسكرى، يضعف من مواقف الأنظمة المتحالفة مع الدول الغربية. ولعل ما حدث فى حرب الاحتلال الصهيونى على لبنان، وحربه على قطاع غزة، خير شاهد على تلك الحالة. فقد مثل صمود المقاومة عامل ضغط على كل أطراف الحلف المزدوج، وبنفس القدر تقريبًا، فلم يكن صمود المقاومة وانتصارها الإستراتيجى يمثل عامل ضغط على دولة الاحتلال الصهيونى، ولكن كان يمثل عامل ضغط على الأنظمة المتحالفة مع القوى الغربية، والمتحالفة مع دولة الاحتلال الصهيونى بنفس القدر. وهنا برز متغير مهم، فقد ارتبط مصير أطراف التحالف، بصورة جعلت التأثير على طرف بالسلب، يؤدى إلى تأثير سلبى على بقية الأطراف، وبنفس الدرجة، وليس بدرجة أقل. فما أصاب جيش الاحتلال الصهيونى من هزيمة معنوية ونفسية، لم يقل عما أصاب الأنظمة الحاكمة فى غالب الدول العربية والإسلامية، من هزيمة معنوية ونفسية، ولم يقل أيضًا عن حجم المأزق السياسى والمعنوى الذى وقعت فيه الدول الغربية الحامية لأنظمة الحكم المتحالفة معها، والحامية لجيش الاحتلال الصهيونى.

الانتصار مزدوج أيضًا

رغم أن توسع الحلف المعادى لنهضة الأمة ووحدتها، والمعادى لحركة الإصلاح الحضارى الشامل، المتمثلة فى الحركات الإسلامية، يمثل عائقًا تاريخيًا أمام حركة الأمة وقدرتها على تحقيق التحرر والاستقلال الحضارى الشامل، فإن هذا الحلف أيضًا ربط عناصر المواجهة وبلور ساحة المعركة، وربط بين النتائج التى يحققها كل طرف. فكما أدى الاحتلال الأمريكى للعراق إلى إضعاف وتفكيك الأمة، فإن كل انتصار على قوى الاحتلال الخارجى، والاستبداد الداخلى، يؤدى أيضًا إلى إضعاف كل أطراف التحالف. وهذا هو المأزق الذى تواجهه قوى الهيمنة. فالترابط بين أطراف الحلف الأمريكى الصهيونى، جعل كل ضغط يواجهه طرف يؤثر على الأطراف الأخرى، مما جعل لكل فعل جهادى -سياسيًا كان أم عسكريًا- أثرًا بالغًا على أطراف الحلف، مما ضاعف من أثر كل انتصار تحققه قوى التحرر الحضارى الشامل.

فانتصار تيار أو حركة فى الانتخابات، يمثل تحديًا مضادًا لحلف الهيمنة الغربى، مما يجعل هذا الانتصار يحقق تأثيرًا أكبر من حجمه. لهذا ترابطت عدة أحداث فى مستهل

القرن الحادى والعشرين، جعلت لقوى المقاومة الإسلامية دوراً بارزاً، جعلها إحدى القوى الإقليمية المشكلة لحالة الإقليم العربى والإسلامى، وجعلت من الحركة الإسلامية لاعبًا رئيسًا فى السياسة الداخلية، إن لم تكن اللاعب الرئيس. وبهذا أصبحت حركة قوى المقاومة والإصلاح تتحرك تحت حصار شامل، ولكن مجمل تأثير حركتها يؤدى إلى نتائج مهمة لها تأثير على الطرف المقابل.

تناقضات حلف الاستعمار

بسبب استمرار الضغوط التى تمثلها الحركة الإسلامية، تظهر تدريجيًا التناقضات بين مصالح أطراف الحلف الأمريكى الصهيونى. فالطبقة الحاكمة تريد البقاء فى السلطة بأى ثمن، والاحتلال الصهيونى يريد تأمين بقائه إلى الأبد، بشروط مستحيلة، والدول الغربية الفاعلة فى المنطقة تريد تأمين مصالحها، ومن ضمنها تأمين بقاء دولة الاحتلال الصهيونى كوكيل لها فى المنطقة، كما تريد أنظمة حكم تتحالف معها، وتتبنى قيمها السياسية والاجتماعية. وكل تلك الأهداف يصعب تحقيقها مجتمعة، وكل طرف يحاول تحقيق مصالحه أولاً، ويحاول ضمان استمرار تلك المصالح. وتلك هى الأزمة التى تواجه السياسة الغربية فى المنطقة، فهى غير قادرة على تأمين مصالحها فى المستقبل، كما أنها غير قادرة على تأمين بقاء الكيان الصهيونى فى المستقبل، وترى أن الطبقة الحاكمة المتحالفة معها لا يهمها إلا بقاءها فى السلطة واستمرارها فى السيطرة على السلطة والثروة. كما أن دولة الاحتلال الصهيونى تريد التوصل إلى حل نهائى، أقل ما يقال عنه أنه ينتزع كل الحقوق من الشعب الفلسطينى، ويحرمه من حقه فى الحياة كاملاً. وهنا يظهر مدى التعارض بين أطراف التحالف، وكل يبحث عن مصلحته، ولكن أطراف التحالف الأمريكى الصهيونى يعلموا أن تحالفهم بات أمراً لا مفر منه.

هذا الموقف يحد من قدرة كل طرف على تحسين وضعه، فالأنظمة الحاكمة غير قادرة على تحسين وضعها أمام الشعوب، أى أنها لن تستطيع تحويل نفسها إلى قوى لها مساندة شعبية، كما أن الدول الغربية لا تستطيع التبرؤ مما يحدث سواء من جهة أنظمة الحكم أو من جهة الاحتلال الصهيونى. أما دولة الاحتلال الصهيونى، فهى لا تستطيع الهرب من وضعها القانونى كدولة احتلال عنصرى استيطانى.

هذا هو أول إنجاز لحركة الإصلاح والمقاومة، فقد عرقلت تحقيق أطراف الحلف

الأمريكى الصهيونى لأهدافهم النهائية، وأصبح من المستحيل على الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق الشرق الأوسط الجديد الذى عملت من أجل تشكيله. ولم يعد من الممكن أن يتم تصنيع الدول والمجتمعات سواء بالضغط السياسى أو بالتدخل العسكرى. ولم يعد فى مقدور دولة الاحتلال الصهيونى تسويق السلام المزيف وتمريره على الشعوب العربية والإسلامية، لذا لم يعد أمامها أى فرصة للخروج من وضعها الحالى كدولة احتلال عنصرى استيطانى. أما الطبقة الحاكمة فى غالب الدول العربية والإسلامية، فقد أدركت أنها تواجه رفضًا شعبيًا جارفًا، وأن بقاءها أصبح رهنًا بقدرتها على السيطرة الأمنية، وأنها لن تستطيع حماية بقائها إلا بقوة سلاح الدولة.

فحركة الإصلاح والمقاومة لم تستطع بعد رد العدوان، بقدر ما استطاعت عرقلة وصول العدوان إلى أية نتائج نهائية يمكن أن تحقق له الاستمرار والبقاء، وجعلت مشروع الاستعمار الداخلى والخارجى فى حالة معركة مستمرة وحرب مفتوحة مع كل شعوب الأمة الإسلامية.

المزاوجة بين الإصلاح والمقاومة

أظهرت التجربة أن التزاوج بين معركة الإصلاح وبين معركة المقاومة، هو الذى يحقق نتائج مهمة على أرض الواقع. لذا أصبح الانتقال بين معارك المقاومة إلى معارك الإصلاح، ثم العكس، يمثل القوة الأساسية لحركة الإصلاح الحضارى الشامل، والتى تمثلها الحركات الإسلامية. فتناوب المعارك بين قضايا الداخل والخارج، وترابط وتزامن تلك المعارك، هو الذى يجعل لها أثرًا أكبر، ويؤدى إلى تحريك الأوضاع على الأرض. وكلما تزاوجت الانتصارات السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية، مع الانتصارات الجهادية المقاومة، أدى ذلك إلى تأثير مضاعف على قوى التحالف الغربى، مما يعوض الفارق بين الإمكانيات المادية لكل طرف.

كما اتضح من المواجهة بين قوى الاستسلام للهيمنة الغربية وقوى الممانعة والمقاومة، أن قوى الهيمنة الغربية تحقق انتصاراتها على الأرض فى اللحظة الراهنة، أما قوى الممانعة فتحقق انتصارات مستقبلية، لأن قوى الموالاة للغرب تسيطر اليوم. أما قوى الممانعة فتمنعها من استمرار سيطرتها فى المستقبل.